

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي
تحت عنوان

أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

إشراف الأستاذ الدكتور
بقعة الشريف

إعداد الطالب
زغبي نبيل

أعضاء لجنة المناقشة

جامعة سطيف رئيسا	أستاذ	أ.د. ملياني حكيم
جامعة سطيف مشرفا و مقررا	أستاذ	أ.د. بقعة الشريف
جامعة باتنة مناقشا	أستاذ محاضر	د. زموري مسعود
جامعة سطيف مناقشا	أستاذ محاضر - قسم " أ "	د. رضوان سليم
جامعة سطيف عضو مدعو	أستاذ محاضر - قسم " ب "	د. بودرامة مصطفى

السنة الجامعية : 2011 - 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله و الشكر لله أولاً و أخيراً.

ثم أتقدم بخالص شكري و بالغ تقديري إلى أستاذي الدكتور الشريف بقية الذي قبل الإشراف على مذكرتي هذه ، و على نصائحه و توجيهاته القيمة ، و على جميل صبره ، فأسأل الله تعالى أن يوفقه لكل خير و أن يبارك فيه خدمة للعلم ولأهله.

و أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تطفوا بقبولهم مناقشة هذه المذكرة ، كما أتوجه بالشكر إلى كل من بذل معي جهدا و وفر لي وقتا، و نصح لي قولا ، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

وأخيراً أعود وأتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على أنه وفقني و وهبني الصبر والمثابرة على إنجاز هذا العمل المتواضع.

الطالب : نبيل زغبى

ملخص

لقد أكدت الأزمة النفطية لسنة 1986 ضعف الاقتصاد الجزائري و قابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية و يعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل النفط الحجم التجاري الشبه كلي للصادرات، فهذه السلعة و كما رأينا أصبحت تتحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتعرض لعدة عوامل معظمها في سلة الدول الصناعية من خلال سياسات و استراتيجيات اتبعتها المجموعة الأوروبية و الدول الصناعية الغربية عموماً تنفيذاً لأهداف الوكالة الدولية للطاقة ، صحيح أن زيادة الأسعار في فترة السبعينات قد حققت معها الدول العربية فوائض مالية كبيرة أحدثت تغييراً جذرياً في بنية الاقتصاد العربي، إلا أن السوق النفطية العالمية دخلت بعد ذلك مرحلة جديدة تحولت فيها لصالح المشتري بعدما ظلت و لفترة لصالح البائعين، هذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري إلى حالة عدم الاستقرار فتذبذبت أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفاع يقلق البلدان المنتجة و يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال عقدي الثمانينات و التسعينات.

و مما لا شك فيه أن الإقتصاد الجزائري أصبحت لديه علاقة تشابكية تربطه بقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعيفته إستقراراً أو إختلالاً يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

إن الإتحاد الأوروبي الذي تربطه شراكة مع الجزائر منذ عام 2005 يسعى منذ سنوات في إتباع إستراتيجية طاقوية من شأنها تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد لا يعتمد على البترول و الغاز و ذلك عبر عدة خيارات كالطاقات المتجددة. من هذا المنطلق حاولت هذه الدراسة إبراز مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري و ما مدى تأثيره بالسياسات التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.

Résumé

La crise pétrolière survenue en 1986 avait confirmé la fragilité de l'économie algérienne et donné l'occasion d'appréhender les inconvénients d'une politique économique axée sur la rente pétrolière. Après l'écroulement des prix des hydrocarbures, l'État algérien avait vu ses problèmes amplifiés par l'avènement et la combinaison de plusieurs crises. Cette vulnérabilité est l'enchaînement de la faible diversification de l'économie d'une part, mais également de sa stagnation et de son déclin d'autre part. Les mécanismes de fluctuation des prix induits par l'OPEP n'ont pas suffi à juguler la vertigineuse chute des prix lors des différentes crises pétrolières.

Incontestablement, c'est grâce au secteur des hydrocarbures que l'Algérie réjouit de l'épanouissement financier actuel. L'Algérie dispose des capacités de production pour augmenter ses exportations de gaz vers les pays de l'Union Européenne avec qui elle est liée depuis 2005 par un accord d'association. Or, la hausse vertigineuse des prix du pétrole incite les pays Européens à adopter une politique visant à assurer leur sécurité énergétique et développer des sources d'énergie alternative au pétrole, en vue d'une transition vers une énergie "verte" moins polluante et à moindre frais. Cette étude tente de mettre en relief l'impact de cette politique énergétique européenne sur le secteur des hydrocarbures et par conséquent sur l'économie algérienne.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ- و	مقدمة عامة
8	الفصل الأول : مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري
9	المبحث الأول : الطاقة و أهميتها الإقتصادية
9	المطلب الأول : مصادر الطاقة
9	الفرع الأول : تعريف الطاقة
9	الفرع الثاني : مصادر الطاقة
15	الفرع الثالث : واقع الإنتاج العالمي للطاقة الأولية
16	الفرع الرابع : الإحتياجات الطاقوية العالمية
18	المطلب الثاني : مكانة النفط في السوق العالمية للطاقة
18	الفرع الأول : تصنيفات النفط (أنواع النفط)
19	الفرع الثاني : الإحتياجات العالمية للنفط
20	الفرع الثالث : الطلب العالمي على النفط
22	المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في تغير أسعار النفط
22	الفرع الأول : التقلبات في أسعار النفط
25	الفرع الثاني : العوامل المتحكمة في تغير أسعار النفط
26	المبحث الثاني : تنامي قطاع المحروقات بالجزائر
26	المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات
26	الفرع الأول : إكتشاف النفط في الجزائر
28	الفرع الثاني : نشأة الشركة الوطنية " سوناطراك "
29	الفرع الثالث : الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبتترول OPEC
31	الفرع الرابع : قرار تأميم المحروقات و تمكين سوناطراك من احتكار القطاع
32	المطلب الثاني : إنفتاح الإقتصاد الجزائري في ظل التحولات العالمية
32	الفرع الأول : التحولات الإقتصادية العالمية
34	الفرع الثاني : مرحلة الانتقال إلى إقتصاد السوق
35	المطلب الثالث : الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات
36	الفرع الأول : قانون 86-14 أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر
37	الفرع الثاني : قانون المحروقات 91-21 لسنة 1991
39	الفرع الثالث : قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 رقم 05-07

41	الفرع الرابع : الأمر رقم 10/06 المعدل و المتمم لقانون المحروقات رقم 05-07
42	المبحث الثالث : الدور الإستراتيجي لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري
42	المطلب الأول : خصائص الإقتصاد الجزائري
42	الفرع الأول : طبيعة الإقتصاد الجزائري
42	الفرع الثاني : تطور أداء الإقتصاد الجزائري
46	المطلب الثاني : أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري
46	الفرع الأول : مكانة قطاع المحروقات
48	الفرع الثاني : العائدات النفطية و التنمية الإقتصادية
51	المطلب الثالث : الإمكانيات الطاقوية الجزائرية
51	الفرع الأول : الإحتياجات الجزائرية من البترول و الغاز الطبيعي
52	الفرع الثاني : ميزات خاصة للمحروقات الجزائرية
53	الفرع الثالث : تطور شبكة نقل المحروقات
54	الفرع الرابع : إنتاج المحروقات في الجزائر
59	الفرع الخامس : تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر
63	المبحث الرابع : الأسس و التوجهات العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية
63	المطلب الأول : رفع الإحتياجات الوطنية للمحروقات
64	الفرع الأول : تكثيف جهود البحث و الإستكشاف
64	الفرع الثاني : البعد الإستراتيجي و التجاري للغاز الطبيعي
65	الفرع الثالث : توسع السوق الغازية
66	المطلب الثاني : تدعيم الإطار القانوني و ترشيد استهلاك الطاقة
66	الفرع الأول : تدعيم الإطار القانوني و التشريعي
67	الفرع الثاني : ترشيد استهلاك الطاقة
68	المطلب الثالث : إدماج الطاقات المتجددة و الحفاظ على البيئة
68	الفرع الأول : إدماج الطاقات المتجددة
70	الفرع الثاني : قطاع المحروقات و حماية البيئة
71	الفرع الثالث : أهم الإجراءات المتخذة للمحافظة على البيئة
73	الفصل الثاني : إستراتيجية و تحديات أمن الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي
74	المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي و العلاقات الأورو - جزائرية
74	المطلب الأول : الإتحاد الأوروبي تجربة رائدة في التكامل الإقتصادي
74	الفرع الأول : التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي
75	الفرع الثاني : مظاهر اندماج بلدان الإتحاد الأوروبي

76	الفرع الثالث : المقومات المساعدة على الإندماج بين دول الإتحاد الأوربي
78	الفرع الرابع : الإتحاد الأوربي - الحصيلة الإقتصادية و الرهانات
81	المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية - الأوروبية : من التعاون إلى الشراكة
81	الفرع الأول : العلاقات بين الجزائر و المجموعة الإقتصادية قبل عام 1976
82	الفرع الثاني : اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي و خصوصيات الوضع الجزائري
83	الفرع الثالث: توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية بعد مسيرة طويلة من المفاوضات
85	المطلب الثالث : محاور الشراكة الأورو- جزائرية و تقييم الإتفاقية
85	الفرع الأول : محاور الشراكة
86	الفرع الثاني : تقييم اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية
89	المبحث الثاني : واقع الطاقة في دول الإتحاد الأوربي
89	المطلب الأول : الإمكانيات الطاقوية الأوروبية
89	الفرع الأول : الوقود الأحفوري
92	الفرع الثاني : الطاقات المتجددة
94	المطلب الثاني : إمدادات الطاقة الأوروبية - الإعتماد الكبير على الواردات
94	الفرع الأول : إعتماد متزايد على الغاز الطبيعي
96	الفرع الثاني : الواردات البترولية
97	المطلب الثالث : تأمين إمدادات الطاقة
97	الفرع الأول : مفهوم تأمين الطاقة
98	الفرع الثاني : معاهدة الميثاق الأوربي للطاقة
99	الفرع الثالث : الخلاف الروسي الأوكراني و أثاره على إمدادات الطاقة الأوروبية
102	المبحث الثالث : السياسات الطاقوية للإتحاد الأوربي
102	المطلب الأول : المجموعة الأوروبية و السياسات الطاقوية المشتركة
102	الفرع الأول : الطاقة من خلال التكتلات الأوروبية
102	الفرع الثاني : الفحم في مقدمة القطاعات التي شملتها السياسات الأوروبية المشتركة
103	الفرع الثالث : الأسباب التي عطلت قيام إستراتيجية طاقوية أوروبية
104	المطلب الثاني : السياسات الطاقوية لدول الإتحاد الأوربي.
105	الفرع الأول : الموقف الأوربي قبل عام 1973
106	الفرع الثاني : السياسة الطاقوية في أوروبا بعد عام 1973
112	المبحث الرابع : الاستراتيجية الطاقوية الجديدة
112	المطلب الأول : مراجعة السياسة الطاقوية
114	الفرع الأول : تنوع مصادر إمدادات الطاقة و اقتصاد استهلاكها

118	الفرع الثاني : تحرير السوق الأوروبية للطاقة
121	الفرع الثالث : خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 20 % بحلول عام 2020
122	الفرع الرابع : زيادة بنسبة 20 % في كفاءة الطاقة بحلول عام 2020
122	الفرع الخامس : زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 20 % بحلول عام 2020
123	المطلب الثاني : نماذج بعض الدول الأوروبية في مجال استخدام الطاقة البديلة
123	الفرع الأول : ألمانيا
123	الفرع الثاني : الدانمرك
125	الفرع الثالث : هولندا
127	الفصل الثالث : انعكاسات إستراتيجية أمن الطاقة الأوروبية على قطاع المحروقات الجزائري
128	المبحث الأول : تطورات أسواق النفط العالمية
128	المطلب الأول : الطفرة النفطية الثالثة
129	الفرع الأول : العوامل المؤثرة على إرتفاع أسعار النفط
134	المطلب الثاني : تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع قطاع النفط
135	الفرع الأول : الركود الإقتصادي و تفاقم العجز التجاري
136	الفرع الثاني : تراجع حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة
136	الفرع الثالث : إنخفاض الطلب العالمي على النفط
138	المطلب الثالث : أثار التحولات الاقتصادية العالمية على الإقتصاد الجزائري
138	الفرع الأول : قبل الأزمة المالية العالمية
140	الفرع الثاني : بعد الأزمة المالية العالمية
142	المبحث الثاني: واقع صادرات المحروقات الجزائرية في ظل التوجهات الطاقوية الأوروبية الجديدة
142	المطلب الأول : انخفاض الواردات الأوروبية للمحروقات الجزائرية
142	الفرع الأول : انخفاض الواردات الأوروبية من البترول الخام الجزائري
144	الفرع الثاني : تذبذب الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري
146	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على إنخفاض الطلب الأوروبي على المحروقات الجزائرية
146	الفرع الأول : الإعتماد على مومنين جدد
149	الفرع الثاني : الإعتماد المتزايد على الطاقات المتجددة
151	المبحث الثالث : صعوبات تصدير الغاز الجزائري نحو الإتحاد الأوروبي
151	المطلب الأول : عقود تصدير الغاز و المخاطر المرتبطة بالأسعار
151	الفرع الأول : أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي الجزائري
153	الفرع الثاني : المخاطر المرتبطة بالأسعار
154	المطلب الثاني : تحرير أسواق الغاز الأوروبية و وضع الحواجز أمام البلدان الممونة

154	الفرع الأول : تعلية الغاز الأوروبية
156	الفرع الثاني : آثار التعلية على العقود الطويلة الأجل
157	الفرع الثالث : مساعي الجزائر لكسب حصة في السوق الأوروبي الداخلي لتوزيع الغاز
157	الفرع الرابع : إشكالية تصدير الغاز الجزائري على ضوء المتغيرات الجديدة
160	المطلب الثالث : الإستراتيجية الغازية للدول المنافسة للجزائر
160	الفرع الأول : روسيا كعمون رئيسي للإتحاد الأوروبي
163	الفرع الثاني : قطر في كل الإتجاهات
164	الفرع الثالث : النرويج و سياسة توسيع وجهات صادراتها
165	المبحث الرابع : مستقبل الطاقة في الجزائر
165	المطلب الأول : مستقبل أسواق الغاز العالمية
165	الفرع الأول : مطالبة الدول المنتجة بسوق غاز منفصلة
166	الفرع الثاني : طرح فكرة إنشاء أوبك للغاز
167	المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية لاستغلال الثروة النفطية في الجزائر
167	الفرع الأول : تعزيز الإستثمار الوطني و الأجنبي لاستكشاف المحروقات
169	الفرع الثاني : التوجهات العامة لاستغلال الغاز الطبيعي محليا و خارجيا
170	المطلب الثالث : آفاق استخدام الطاقات الجديدة و المتجددة
170	الفرع الأول : تزايد حجم الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة المتجددة
170	الفرع الثاني : مشروع الطاقة الشمسية الأوروبي في الصحراء الكبرى
177	خاتمة عامة
184	قائمة المراجع
193	فهرس الجداول
194	فهرس الأشكال
195	فهرس المحتويات
200	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	الإنتاج العالمي للطاقة الأولية عام 2009	01
17	الإحتياجات الطاقوية العالمية حسب مصدر الطاقة (2009)	02
20	الإحتياجات العالمية المؤكدة من النفط حسب البلدان	03
24	تطور أسعار البترول الخام (1975- 2010)	04
44	بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999- 2010	05
45	تطور الميزان التجاري - الفترة : 2000 - 2010	06
47	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000-2010)	07
57	تطور المنتجات النفطية للفترة : 2000 - 2010	08
60	تطور إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطة (الفترة 2000 - 2010)	09
61	تطور مستوى الإنتاج و الإستهلاك الوطنيين للطاقة (الفترة 2000 - 2010)	10
90	إنتاج الفحم الحجري لأهم البلدان الأوروبية المنتجة لعام 2007	11
91	إنتاج و استهلاك الغاز لأهم البلدان الأوروبية المنتجة لعام 2007	12
91	إنتاج و استهلاك البترول لأهم البلدان الأوروبية المنتجة لعام 2007	13
92	إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإتحاد الأوروبي (سنة 2009)	14
93	إنتاج الطاقة النووية - نسبة الإنتاج حسب الدول (لعام 2010)	15
96	أهم الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالبترول الخام (2000 - 2010)	16
108	تطور إنتاج البترول في الأوبك و خارجها	17
129	المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام (الفترة 2000- 2010)	18
131	تقديرات وكالة الطاقة الدولية حول الطلب والعرض من النفط 2007-2010	19
137	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2005 - 2009	20
138	مبالغ المديونية المسددة مسبقا للدول نادي باريس 2006	21
143	نسبة الواردات الأوروبية من البترول الخام الجزائري خلال الفترة 2001- 2010	22
144	واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري حسب الدول - 2002 - 2010	23
145	تطور الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري - الفترة 2001 - 2010	24
150	حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي 2006 - 2009	25
151	يمثل عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز الشرقي Enrico Mattei	26
152	عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز الغربي Pedro Duran Farell	27
153	أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي المميع GNL	28

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	الإنتاج العالمي للطاقة الأولية عام 2009	01
17	الإحتياجات الطاقوية العالمية للوقود الأحفوري و اليورانيوم عام 2009	02
22	تطور الإنتاج العالمي للنفط منذ سنة 1900	03
24	تطور أسعار البترول الخام (1975- 2010)	04
45	تطور الميزان التجاري الفترة 2000 - 2010	05
47	إرتباط حجم إحتياطي الصرف الأجنبي بتغيرات أسعار النفط بين 1993 و 2010	06
60	تطور إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطة - 2000 - 2010	07
61	تطور مستوى الإنتاج و الإستهلاك الوطنيين للطاقة الكهربائية - 2000 - 2010	08
94	إنتاج الطاقة النووية حسب البلد عام 2010.	09
95	مصادر إمدادات الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي عام 2010	10
96	أهم الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالبترول الخام (2000-2010)	11
113	مثلث سياسة الطاقة الأوروبية	12
115	إنتاج و استهلاك الغاز في روسيا لعامي 2003 و 2007	13
137	الطلب العالمي على النفط - 2005 - 2009	14
142	حجم واردات دول الإتحاد الأوروبي من البترول الخام الجزائري - 2001-2010	15
144	واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري حسب الدول 2002 - 2010	16
146	تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الممونين التقليديين - 1990 - 2010	17
147	تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الموردين الجدد - 1998 - 2010	18
148	تطور الواردات البترولية الأوروبية من الممونين التقليديين و الجدد 2001-2010	19

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

إن الطاقة كانت و لا تزال المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية ، فهي تحظى بإهتمام جميع دول العالم لما لها من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي و الإجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في إقتصاديات الدول المصدرة و المستوردة لها، وقد تطور إستخدام الطاقة وتنوعت إستعمالاتها مع التطور الإقتصادي والإجتماعي للشعوب، سواء من حيث تعدد مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور إستهلاكها ومجالات إستعمالاتها المختلفة.

إن المصادر الأحفورية في صورة البترول والغاز الطبيعي و الفحم تتال في عصرنا الحديث اهتمام الدول الصناعية المستهلكة المعنية بالاستيراد بالخصوص لما تمثله لها من أهمية اقتصادية، سياسية وعسكرية. فعلى عكس معظم السلع لم يعد البترول مورداً يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية، بل و يتحدد سعره والمتاح منه بناءً على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولقد أدركت المجموعة الأوروبية خصوصاً و الدول الصناعية عموماً، أن النفط هو في الحقيقة سلاح اقتصادي إستراتيجي يفوق في أهميته وتأثيره أقوى الأسلحة العسكرية في الدول المتطورة، لذا يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تأمين و تنويع طرق توصيل إمدادات الطاقة، بالتوازي مع اقتصاد استهلاكها.

كما أن أزمة الغاز الروسية - الأوكرانية (يناير 2009) زعزعت الثقة في موسكو كشريك قومي يلعب دور أساسي في تزويد أوروبا بالطاقة و خلقت شكوكا لدى الدول الأوروبية تجاه روسيا التي تعتمد عليها السوق الأوروبية في تغطية جزء كبير من احتياجاتها من الغاز و النفط، الأمر الذي جعل الحكومات الأوروبية تفكر في إعادة النظر في سياستها الطاقوية التي تعتمد بدرجة رئيسية على مصادر الطاقة الروسية. و من هذا المنطلق يسعى الإتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسة ثنائية الغرض: أمن إمدادات الطاقة أولاً و تنويع مصادر الحصول عليها ثانياً.

و للتخفيف من حدة التبعية يعمل الإتحاد الأوروبي على تطبيق إجراءات عملية للحد من الإستهلاك المتزايد للمصادر الأحفورية للدول الأعضاء و ذلك بتبني سياسات طاقوية فاعلة. و من ضمن المشاريع الأوروبية المقترحة للتقليل من تبعيتها للدول المصدرة للطاقة، اللجوء إلى المصادر البديلة والمتجددة للطاقة التي تتميز بأنها مصادر غير ناضبة و في الوقت نفسه نظيفة نسبياً من حيث آثارها على البيئة.

و بإعتبار الإتحاد الأوروبي سوق مهم للصادرات الجزائرية من المحروقات (خاصة الغاز الطبيعي) ، فإن أي توجه لسياسات الطاقة الأوروبية ، سيؤثر بطبيعة الحال على الاقتصاد الجزائري الذي له خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال

فأهميتهما محدودة وهامشية، كما يمثل قطاع المحروقات نسبة شبه كلية من عائدات الدولة من العملة الصعبة، و معظم موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية. فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا.

1. الإشكالية :

في ظل سياسة الإتحاد الأوروبي الرامية لتأمين و تنويع مصادر الطاقة و تقليل التبعية للدول المصدرة للنفط، تتمحور إشكالية هذا البحث حول سؤال رئيسي :

ما هو الأثر الحقيقي للسياسات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في ظل دوره الإستراتيجي في الاقتصاد الجزائري ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ؟
- ما مدى توافق إستراتيجيات أمن الطاقة الأوروبية و السياسة الطاقوية المنتهجة في الجزائر ؟
- ما هي آثار سياسة تنويع مصادر إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات الجزائري ؟
- ما هي الرهانات الحقيقية التي تواجه قطاع المحروقات الجزائري في ظل الجهود الأوروبية الرامية لاستخدام المصادر البديلة والمتجددة للطاقة ؟

2. فرضيات البحث :

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية

على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة :

- تؤثر حركة أسعار النفط على وضعية الإقتصاد الجزائري و تساهم في تحديد مؤشراتته استقرارا و اختلالا ؛
- يملك البترول حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالي مما يصعب إحلاله ببدائل طاقوية جديدة ؛
- إن لجوء الإتحاد الأوروبي إلى مومنين جدد لتزويده بالطاقة يؤثر سلبا على حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات ؛
- المخاوف الأوروبية من التبعية الكلية لروسيا تعمل على أن يكون الغاز الجزائري البديل للغاز الروسي الذي تتزود به أوروبا.

3. الهدف من البحث :

- إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول الأهداف الآتية :
- إبراز دور عوائد الصادرات النفطية على الإقتصاد الجزائري .
- تحديد السياسات الطاقوية الجزائرية .
- تحديد السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي .
- تحديد آثار هذه السياسات على قطاع المحروقات و على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

4. أهمية الموضوع :

- يكتسي موضوع هذا البحث " آثار السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري" أهمية بالغة ، و ذلك للإعتبارات التالية :
- طبيعة الإقتصاد الجزائري كونه إقتصاد ريعي، يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات؛
 - النفط سلعة إستراتيجية تتحكم في سعره عوامل خارجية، و بالتالي تأثر الإقتصاد الجزائري بهذه العوامل؛
 - الإتحاد الأوروبي شريك إستراتيجي للجزائر بحكم الموقع الجغرافي القريب ؛
 - يستهلك الإتحاد الأوروبي جزء كبير من الإنتاج العالمي للبتروول و الغاز، هذا ما يجعل سياساته الطاقوية تؤثر بشكل كبير في تحديد إنتاج و سعر هاتين السلعتين الإستراتيجيتين.

5. المنهج المعتمد في الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات ، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرض إلى السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي التي حظيت بإهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين في الآونة الأخيرة ، مع تقديم لواقع قطاع المحروقات في الجزائر و آثار هذه السياسات عليه

و هذا بالإعتماد على الكتب و المراجع العربية و الأجنبية، الرسائل و الأطروحات الجامعية ، إضافة إلى مجلات إقتصادية وسياسية. كما سيتم الإطلاع على البيانات الصادرة من الجهات الرسمية كالديوان الوطني للإحصاء وبعض المؤسسات المعنية، زيادة على ذلك ستؤخذ المواقع الإلكترونية كمرجع للحصول على البيانات.

6. حدود الدراسة :

- أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري :
- الحدود المكانية : قطاع المحروقات الجزائري ، الإتحاد الأوروبي ؛

- الحدود الزمانية : التطرق إلى قطاع المحروقات الجزائري منذ إكتشاف النفط إلى غاية عام 2010، بالإضافة إلى تقديم رؤية مستقبلية لآفاق الطلب العالمي على الموارد الطاقوية إلى حدود عام 2030.

7. صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع، نذكر أساسا نقص المراجع المتخصصة و المعقدة في مجال قطاع المحروقات الوطني، قلة المعلومات و الإحصائيات المتاحة (الأرقام ، النسب المئوية...).

8. دراسات سابقة :

لإثراء الموضوع تم الإطلاع على بعض هذه الدراسات و تلخيص مفادها كالتالي :

~ مذكرة دكتوراه بعنوان : " الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني " من إعداد الطالب كتوش عاشور، جامعة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- السنة الجامعية 2004/2003 و قد تناولت المذكرة دراسة و تحليل مكانة الغاز الطبيعي في المنهج الجزائري ، و طرحت إشكالية رئيسية تمحورت حول الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه الغاز الطبيعي على مستوى السياسة المتناسكة و المترابطة لكل من الاقتصاد و الطاقة و البيئة ، كما تطرقت المذكرة إلى دور الشركات متعددة الجنسيات في تمويل استثمارات قطاع المحروقات و ما مدى مساهمة الشراكة الأجنبية في تنمية المؤسسة الجزائرية سوناطراك.

~ مذكرة ماجستير بعنوان : " قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية " من إعداد الطالب عيسى مقيلا، من جامعة باتنة - السنة الجامعية 2008/2007، حيث طرح إشكالية مدى إمكانية الدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها و رقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه.

~ مذكرة ماجستير بعنوان : " تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات " من إعداد الطالبة طيبوني أمينة، من جامعة الجزائر- السنة الجامعية 2004/2003، حيث طرحت إشكالية تمحورت حول دور الشركات متعددة الجنسيات في تمويل استثمارات قطاع المحروقات و ما مدى مساهمة الشراكة الأجنبية في تنمية المؤسسة الجزائرية سوناطراك.

9. خطة البحث :

لغرض الإجابة على على الإشكالية المطروحة في البحث و الإئلة المتفرعة عنها لقد اقتضت هذه الدراسة تقسيم البحث على النحو الموالي :

تم التناول في **الفصل الأول** تمهيدا للموضوع ، حيث يبرز الأهمية الإقتصادية للطاقة، و يعرف بمصادر الطاقة بمختلف أنواعها، ثم يتطرق لمكانة النفط في السوق العالمية للطاقة و العوامل المتحكمة في تغير أسعاره. و يتضمن كذلك المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر منذ اكتشاف النفط إلى غاية سنة 2010، و ذلك من خلال بحث الخلفية التاريخية للقطاع والخصائص المميزة لنشاطه، مروراً بمرحلة إنفتاح الاقتصاد الجزائري و انتقاله إلى اقتصاد السوق ثم الإصلاحات الاقتصادية في القطاع . ثم يقدم الخصائص المميزة للإقتصاد الجزائري و مدى أهمية العائدات النفطية في التنمية الإقتصادية و دور الجباية البترولية وأهميتها في تمويل الميزانية، ثم يعرج على الإمكانيات الطاقوية الجزائرية و الإحتياجات الوطنية من البترول و الغاز الطبيعي . و يدرس كذلك الأسس و التوجهات العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية مبرزاً الأهداف المسطرة و المتمثلة في رفع إحتياجات المحروقات وتكثيف جهود البحث و الإستكشاف، بالإضافة إلى تقديم الإطار القانوني و التشريعي المستحدث من أجل ترقية قطاع المحروقات و تطويره. و يتناول مسألة ترشيد استهلاك الطاقة و إدماج الطاقات الجديدة و المتجددة كمصادر طاقوية مستقبلية من شأنها أن تكون بديلاً للطاقة الأحفورية.

أما **الفصل الثاني** يستعرض السياق التاريخي لتجربة الإتحاد الأوروبي و ذكر أهم المراحل والمناهج التي مر بها، ثم التطرق إلى العلاقات الجزائرية - الأوروبية و اتفاق الشراكة المبرم بينهما بعد مسيرة طويلة من المفاوضات. و يتناول كذلك الإمكانيات و كذا الإمدادات الطاقوية الأوروبية، و يبين مدى إعتقاد أوروبا على الصادرات من النفط و الغاز. و يستعرض كذلك السياسات الطاقوية الأوروبية المشتركة، و يفرق بين وضع الطاقة في أوروبا قبل و بعد عام 1973 و هو العام الذي شهد تغيراً ملحوظاً في أسعار البترول العالمية، مما أدى إلى تغير العديد من المعطيات و السياسات لدى البلدان المنتجة و المستهلكة في آن واحد. و سارعت الدول الغربية إلى تنظيم و تنسيق مواقفها، و بلورة إستراتيجية مشتركة تمت ترجمتها إلى سياسات و برامج لتحقيق أهدافها.

أما **الفصل الثالث** فيستعرض العوامل المتعلقة بتزايد الطلب على النفط و الطفرة النفطية التي ميزت بداية القرن الواحد و العشرين والتي سمحت للجزائر و باقي الدول النفطية بتوفير موارد مالية ضخمة ثم عرض الأزمة المالية العالمية التي ضربت بالإقتصاد العالمي عام 2008 و مدى حجم الأضرار التي نجمت عنها بعودة انخفاض أسعار النفط و تراجع قيمة الصادرات النفطية الجزائرية. و

يتناول كذلك المكانة الحالية لقطاع المحروقات الجزائري في السوق الطاقوية الأوروبية و العوامل التي أدت إلى نقص إعتامد الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية.

ثم يتناول إشكالية تصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو دول الإتحاد الأوروبي، و المسألة الشائكة المتعلقة بتسعير الغاز. و من بين النقاط الرئيسية التي سوف يتم التطرق إليها أيضا قضية تحرير الأسواق الغازية الأوروبية و تعليمة المفوضية الأوروبية في هذا المجال، و آثار تطبيق هذه التعليمة على العقود الطويلة الأجل. و يتناول كذلك استشراف مستقبل أسواق الغاز العالمية و الآفاق المستقبلية لاستغلال الثروة النفطية في الجزائر و آفاق استخدام الطاقات الجديدة و المتجددة.

الفصل الأول :

مكانة قطاع المحروقات
في الإقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل :

شكلت الطاقة منذ إكتشافها إهتماما كبيرا لدى الأفراد و المجتمعات و احتدم الصراع و السباق على منابع إستخراجها لما لها من أهمية في تطوير حياة الناس الإقتصادية و الإجتماعية ؛ و من المؤكد أن كل سمات الحياة التي نعرفها اليوم لم تكن ممكنة في غياب الطاقة. فهي من المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة وأحد أهم المعايير التي يقاس بها تقدم الأمم.

و يعتبر النفط و الغاز الطبيعي أهم سلعتين في التجارة الدولية باعتبارهما محور الإنتاج الصناعي و الزراعي و العسكري في العالم المعاصر، بل تعمقت مكانتهما كسلع اقتصادية و مواد إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، وأصبح لهاتين السلعتين في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، و في تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي.

و كمعظم الدول المصدرة للنفط يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الإقتصاد الجزائري ، حيث يشكل المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و يعتبر المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، و يساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية.

و بناء على ما سبق، تم تقسيم الفصل الأول إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : الطاقة و أهميتها الإقتصادية

المبحث الثاني : تنامي قطاع المحروقات بالجزائر

المبحث الثالث : الدور الإستراتيجي لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

المبحث الرابع : الأسس و التوجهات العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية

المبحث الأول : الطاقة و أهميتها الاقتصادية

إن التعرض لموضوع الطاقة بالدراسة و التحليل يقتضي وجوب التطرق لمختلف أنواعها و مصادرها و التي لعبت دورا كبيرا في النشاط الصناعي و الإقتصادي العالمي و في انتقال المجتمع البشري من مرحلة إلى أخرى. هذه الأهمية يمكن استخلاصها من خلال تعرضنا لهذه المصادر حسب منطوق التحول الزمني في استهلاكها.

المطلب الأول : مصادر الطاقة

الفرع الأول : تعريف الطاقة

الطاقة هي أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة. وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض. و كل حركة يقوم بها الإنسان تحتاج إلى استهلاك نوع من أنواع الطاقة ويستمد الإنسان طاقته لإنجاز أعماله اليدوية والذهنية من الغذاء المتنوع الذي يتناوله كل يوم، إذ يتم حرق الغذاء في خلايا الجسم و يتحول إلى طاقة. و يمكن تعريف الطاقة بأنها قابلية إنجاز تأثير ملموس (شغل). وهي توجد على عدة أنواع منها طاقة الرياح، و طاقة جريان الماء و مساقطها. و يمكن أن تكون الطاقة مخزونة في مادة كالوقود التقليدي (الفحم، النفط، الغاز). وتعرف الطاقة بأنها كل ما يمدنا بالنور و يعطينا الدفء و ينقلنا من مكان إلى آخر، و تتيح إستخراج طعامنا من الأرض و تحضيره و تضع الماء بين أيدينا و تدير عجلة الآلات التي نخدمنا.

الفرع الثاني : مصادر الطاقة

على الرغم من سيادة النفط لمصادر الطاقة حاليا ، إلا أن الإنسان القديم تعرف على مصادر الطاقة كأشعة الشمس و الرياح و تعامل معها واستفاد منها، فتعددت تطبيقات هذه المصادر و تطورت عبر العصور على التوازي مع تطور نمط عيش الإنسان و تطور حاجاته إلى الطاقة. و يمكن تقسيم الطاقة المستخدمة حاليا إلى مصدرين رئيسيين هما :

1. مصادر غير متجددة (الوقود الأحفوري) ؛

2. مصادر متجددة.

1. مصادر الطاقة الغير متجددة (الوقود الأحفوري)

وهي تشمل المصادر الناضبة - أي التي ستنتهي مع الزمن لكثرة إستخدامها - وهي موجودة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة ، وهي بالإضافة إلى ذلك ملوثة للبيئة ، و تشكل 81% من حاجة

¹ علي لطي، " الطاقة و التنمية في الدول العربية " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008 ، ص 5

العالم بشكل عام من الطاقة¹. و تتمثل المصادر الغير المتجددة في الوقود الأحفوري، الذي يشمل الفحم الحجري و النفط (البتروول) والغاز الطبيعي. و هو عبارة عن مركبات عضوية ناتجة عن عمليات البناء الضوئي، حيث أن المواد العضوية للنباتات والحيوانات لم تتحلل كاملا بل طمرت تحت طبقات من التربة الرملية والطينية والجيرية، مما نتج عنه تكون هذا الوقود والذي يحتوي على طاقة كيميائية كامنة والتي نشأت أصلا من الطاقة الشمسية التي قامت عليها النباتات بواسطة عملية التمثيل الضوئي منذ ملايين السنين.

✓ **الفحم** : كان من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن الماضي وما زال يستعمل حتى يومنا هذا. و يقدر إحتياطي الفحم الموجود داخل باطن الأرض بمئات البلايين من الأطنان، إلا أن استخدامه يؤدي إلى عدة مشاكل تؤثر على البيئة والإنسان كونه مصدر رئيسي لتلوث الهواء، حيث أن احتراقه يؤدي إلى تجمع غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يؤدي إلى رفع درجة حرارة الجو وذلك ما يعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه سكان العالم وهذا ما يعرف بمشكلة الإحتباس الحراري. هذا إضافة إلى أن التعدين السطحي للفحم يخلف أراضي غير قابلة للزراعة نتيجة تشوهها وتلوثها. و يعتبر الفحم من أقل مصادر الطاقة استخداما في الدول العربية على الرغم من وجوده في بعض الدول العربية مثل : الجزائر والمغرب و مصر، وتقدر الكميات الموجودة في هذه الدول بحوالي 500 مليون طن².

✓ **النفط** : يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا حيث عرفت البشرية النفط منذ سالف الأزمان، فقد وجد على هيئة برك ضحلة فوق الأرض في بعض الأماكن ، كما لوحظ في أماكن أخرى طافيا فوق الماء، فاستعمله البابليون والبيزنطيون كوقود للحرق، و الهنود الحمر لطلبي أجسامهم القتالية. و تعتبر أول بئر حفرت لغرض استخراج النفط هي البئر التي حفرها الكابتن إدوين دريك EDWIN DRAKE في مدينة " تيتوس فيل" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 و لم يتعدى إنتاجه 2000 برميل في تلك السنة³، و منذ ذلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم.

النفط أو الزيت الخام أو البترول " Petroleum" كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر، و يتكون النفط من مركبات هيدروكربونية (أي أن أساسها الكيميائي عنصري الهيدروجين والكربون)، والتي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع، و يوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها وعلى الرغم من عدم إتفاق العلماء على أصل النفط حيث يرجع بعضهم أصل النفط إلى مواد عضوية⁴، و يرجع البعض الآخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في

¹ منى البرادعي "مذكرات في إقتصاديات البترول"، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2007 ، ص15.

² نفس المرجع ، ص 20.

³ X. Normand, "Leçons sommaires sur l'industrie du raffinage du pétrole " , Tome I, Sté des Editions Technip, Paris. 1977. p. 3.

⁴ سيد فتحى أحمد الخولى " الموارد النفطية " الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع- جده، 1997، ص 102.

الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاذ. و يستخرج النفط من مكامنه عن طريق حفر آبار رأسية تصل إلى هذه المكامن، وتبدأ العملية عادة بالإستكشاف والتتقيب، وتستعمل في ذلك طرق و وسائل متقدمة، و ذات حساسية عالية، ويندفع النفط من مكمنه تحت سطح الأرض بقوة كبيرة في أول الأمر، تحت ضغط الغاز المصاحب له وضغط الماء الموجود بالمكمن، وعندما يقل إندفاع النفط من فوهة البئر أو يتوقف، تستخدم طرق أخرى لاستخراجه، مثل المضخات أو طرق الدفع بالماء، أو بالغازات، لدفع ما تبقى منه إلى سطح الأرض¹.

✓ **الغاز الطبيعي** : تعتبر سنة 1929 نقطة بداية استخدام هذه المادة كمورد مهم للطاقة. و ذلك بمد أول خط أنابيب رئيسي للغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، من ولاية تكساس إلى شيكاغو. و بدأ عدد الأنابيب يزداد فترة بعد أخرى، حتى بلغ مجموع طول أنابيب الغاز في ذلك البلد عام 1985 حوالي 557000 كلم. كما يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة و يحتوي على وحدات حرارية عالية و يوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط، و يتكون من خليط من المركبات الغازية أهمها غاز الميثان والإيثان و البروبان و البيوتان، و تعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير مما يحتاجه الفحم أو النفط ، و كل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب مثل الهيدروجين و أكسيد الكربون و يدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الإستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت وإنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب وغيرها.

و نظرا لكفاءة إقتصاديات استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة والعوامل المرتبطة بالمحافظة على البيئة من التلوث فإنه يعتبر أسرع وقود أحفوري من حيث مصدر نمو الإستهلاك على المستوى العالمي. و يتواجد الغاز الطبيعي في البلدان العربية بشكل رئيسي في قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والجزائر.

2. مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة :

تعتبر الطاقات المتجددة أو البديلة مصدرا نظيفا لإنتاج الطاقة لا ينتج عنه ملوثات بيئية، كما أن بعضها يمكن استخدامه بشكل دائم على مدار اليوم مثل طاقة المحيطات والوقود الحيوي، بعضها متقطع مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، و ذلك لارتباطهما بظواهر مناخية تتغير على مدار الوقت، وسوف نوجز فيما يلي بعض من تكنولوجيات الطاقات المتجددة وبيان وضعها الحالي والمستقبلي المتوقع على الصعيد العالمي.

¹ X. Normand، *ibid.* p.11

✓ الطاقة الشمسية :

تعتبر الشمس المصدر الرئيسي للطاقة بمختلف أنواعها سواء كانت أحفورية أو جديدة و متجددة . وهي أهم مصدر من مصادر الطاقة المتجددة حيث تبذل الدول جهودا كثيرة عن طريق البحوث العلمية لتطوير الطرق الخاصة باستغلالها كطاقة بديلة للنفط والغاز .

تستخدم الطاقة الشمسية مباشرة في العديد من التطبيقات منها : التدفئة، إضاءة المباني ، تسخين المياه، إنتاج البخار، و في أعذاب و ضخ المياه وتوليد الكهرباء حراريا، و تتوقع الجهات الدولية أنه بحلول عام 2025 سوف تسهم النظم الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء بحوالي 130 جيجاوات¹ . و يتوقع العديد من الباحثين أن يكون العصر القادم هو عصر الطاقة الشمسية حيث تتواصل الجهود لتطوير تكنولوجيا استخدام الطاقة الشمسية بتكلفة معقولة و منافسة للنفط. هذا و تحتوى الجزائر على إمكانيات تمنحها ميزة نسبية في إنتاج الطاقة الشمسية نظرا لتوافر الأراضي الصحراوية و المساحات الشاسعة.

✓ طاقة الرياح :

استخدم الإنسان طاقة الرياح منذ القدم في تسيير السفن الشراعية ، كما استخدمها قدماء الصينيين في ضخ المياه و طحن الحبوب ، و مع تزايد استخدام البخار واختراع آلة الاحتراق الداخلي بدأت في الاختفاء تدريجيا لأن مردودها المنخفض لم يعد يسمح لها بمنافسة الآلات الحديثة ، إلا أن تزايد دور الطاقة في التقنية وارتفاع أسعارها أدى إلى إعادة الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاقة. و في هذا السياق فقد بلغ إجمالي القدرات المركبة من تربينات الرياح عالميا إلي ما يزيد عن 74 ألف ميغاوات في نهاية عام 2006، و ذلك بمتوسط زيادة سنوية مقدارها 28 % للفترة من عام 2000 حتى 2006، و يعد ذلك مؤشرا إيجابيا ينافس ثورة الاتصالات التي حدثت في العقدين الأخيرين، و يصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى 45 دولة، و في ظل ارتفاع أسعار البترول يعد إنتاج الكهرباء من الرياح منافسا للمحطات الحرارية المعتمدة على الوقود الأحفوري و بخاصة في الدول التي لا تقدم دعما لهذا الوقود، و قد حدد الإتحاد الأوروبي في إستراتيجيته للطاقة الصادرة في عام 2001، إنتاج 12 % من احتياجات دول الإتحاد بواسطة تربينات الرياح بحلول عام 2020³.

✓ الطاقة المائية - الطاقة الكهرومائية (Hydroelectric energy) :

¹ تقرير للأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - إسكوا- " إمكانيات وأفاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإسكوا " ، الجزء الثاني النظم الشمسية الحرارية 2001. ص 16.

² Le journal de l'éolien N° 4 - Revue Systèmes Solaires - Fév. 2008. Paris, p.13.

³ Ibid, p.15.

الطاقة المائية أو الطاقة الكهرومائية هي الطاقة المستمدة من حركة المياه المستمرة و هي مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة المتجددة حيث تمثل 16 % من الإنتاج العالمي للكهرباء. إلا أنها تعاني من مشاكل بيئية كبيرة ناتجة من غمرها لمناطق واسعة مما يتطلب تحريك وإعادة إسكان أعداد كبيرة من الناس بعد تنفيذ السدود. و قد كان استخدامها في الري و طحن الحبوب و صناعة النسيج ، فضلا عن تشغيل المناشير. و اليوم يعتبر أهم استخدامات الطاقة المائية هو توليد الطاقة الكهربائية، مما يوفر الطاقة المنخفضة التكلفة حتى لو استخدمت في الأماكن البعيدة من المجرى المائي.

✓ الطاقة الحيوية (Biomass energy) :

طاقة الكتلة الحيوية و هي كل أنواع المواد المشتقة من النباتات التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة مثل الخشب والنباتات العشبية والمحاصيل الزراعية ومخلفات الغابات. و قد استخدم الإنسان ولا يزال كل هذه المواد والزيوت النباتية والسماد الطبيعي المستقي من فضلات الحيوانات وغير ذلك في طهي طعامه وتدفئة منزله ، و كان تحكمه بالنار خطوة عظيمة في تاريخ البشرية، خطوة مكنته من الحصول على الطاقة الضرورية لحرث التربة ونقل البضائع باستخدام الحيوانات، و استخدم القوة البشرية ذاتها، هذه القوة يستمدها الإنسان مما يتناوله من مواد غذائية، و هو ما يجعل المصادر الحيوية أو البيولوجية أهم مصدر للطاقة، و حاليا تشارك الطاقة الحيوية بنسبة 11 % من الطاقة الأولية ، وإلى جانب فوائدها البيئية فهي متوفرة ولا يخشى من محدوديتها¹.

✓ الطاقة الحرارية الجوفية - طاقة حرارة باطن الأرض :

توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة. و يقصد بالطاقة الحرارية الأرضية (الجوفية)، الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض و التي تخرج من جوفها عن طريق نقل الحرارة، والينابيع الساخنة، والبراكين الثائرة. و يمكن استغلال الطاقة الحرارية في جوف الأرض بالتقنيات المتوفرة بصورة اقتصادية. و تأخذ حرارة جوف الأرض عدة أشكال، أهمها الماء الساخن والبخار الرطب، والبخار الجاف والصخور الساخنة والحرارة المضغوطة وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة، وعدم تسببه في تآكل المعدات. و نجد في مناطق كثيرة من العالم نفورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن التي تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية. و يمكن الاستفادة من البخار والماء الساخن في إنتاج الطاقة الكهربائية وذلك بعدة طرق لأن وجود الماء أو البخار على عمق يجعله واقعا تحت ضغط كبير، مما يزيد من درجة الحرارة و بالتالي يمكن استخدام الماء أو البخار المتوقع في إدارة تربيينات لتوليد الكهرباء.

¹ محمد مصطفى الخياط " الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة "، مقال نشر في 2008/04/03 جامعة القاهرة ، ص 04.

✓ غاز الهيدروجين :

مثل غاز الهيدروجين نوعاً مهماً من أنواع الوقود، وهو مرشح لأن يكون له دور كبير في تأمين الطاقة في المستقبل، وقد ظهرت سيارات تعمل على غاز الهيدروجين، وأبرز تطبيقاته الإستفادة منه في خلايا الوقود¹، وهي خلايا واعدة بتطبيقات واسعة في المستقبل، ويتم توليد الكهرباء داخلها مباشرة بتمرير الهيدروجين والهواء بها، وعبر اتحاد الهيدروجين والأوكسجين نحصل على طاقة كهربائية، وأما مخلفات هذه العملية فهي الماء فقط، أي إن خلايا الوقود لا تسهم في تلويث البيئة. تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهروكيميائي يفصل الهيدروجين والأوكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة محرك كهربائي يتولى تسيير العربة. إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلى استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية تشمل إنشاء محطات التزود به وغيرها من التجهيزات الضرورية لهذه المحطات².

✓ الطاقة النووية :

إن لم تكن الطاقة النووية أسوأ مصادر الطاقة على البيئة، فإنها ولاشك تعتبر أخطرها لما تتضمنه من مخاطر كبيرة تهدد صور الحياة المختلفة و قد عاصرت تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية تطورا ملموسا في المجالات العسكرية والسلمية (خاصة إنتاج الكهرباء) منذ الخمسينات من القرن الماضي. و يحمل هذا التطور في طياته مخاطر كبيرة، لا تقتصر على الكوارث الممكن حدوثها أثناء تشغيل المحطات النووية ، نتيجة لأخطاء فنية أو التعرض للتدمير بسبب كوارث طبيعية، أو الاعتداءات الإرهابية، بل تمتد لتشمل مجموعة كبيرة من الأخطار البيئية وأهم هذه الأخطار تكمن في الصعوبات التقنية للتخلص من نفايات الطاقة النووية التي تستمر في نشاطها الإشعاعي مئات السنين و التي تقضي على حياة الكائنات الحية بأنواعها، أو على الأقل تسبب عدة أنواع من السرطان و بالرغم من الجهود المكثفة لتوفير مخازن أمنة للنفايات النووية إلا أنه لا توجد ضمانات لاستقرار الطبقات الجيولوجية في مرافق التخزين ولا يوجد مصدر دائم لتبريد هذه النفايات، لتخفيف حدة الحرارة الناجمة عنها، ولانخفاض نسبة الرطوبة في مواقع التخزين. و تزود الطاقة النووية دول العالم بأكثر من 16 % من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها، فهي تلبى ما يقرب من 35 % من احتياجات دول الاتحاد الأوربي،فرنسا وحدها تحصل على 78 % من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية ، أما اليابان فتحصل على 30 %³. و في الوقت الحالي يعكف العلماء على أبحاثهم بغية التحكم

¹ علي لطفي ، مرجع سابق ، ص 11.

² محمد مصطفى الخياط ، مرجع سابق ، ص 5.

³ Commissariat à l'Energie Atomique, "Le nucléaire dans le monde", CEA France, Article publié le 08/11/2005.p

في عمليات الإدماج النووي ، في محاولة لصنع مفاعل إندماجي لإنتاج الكهرباء ، لكنهم مازالوا يواجهون مشاكل حول كيفية التحكم في عملية الإدماج التي تجري في حيز محدود.

الفرع الثالث : واقع الإنتاج العالمي للطاقة الأولية

لتغطية الطلب على الطاقة يستهلك العالم حاليا بالأساس المصادر الأحفورية. فهذه المصادر تغطي 81,3 % من الطلب العالمي مثلما يتبين من خلال الجدول الموالي. و يأخذ البترول الموقع الأول بينها بنسبة تصل حوالي 33,2 %، يتلوه الفحم بنسبة 27 % ، ثم الغاز الطبيعي بنسبة 21,1 % . و قد وصل حجم استهلاك هذه المصادر سنة 2009 إلى 10,23 مليار طن مكافئ بترول. أما بقية الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية فتغطيه الطاقات المتجددة التقليدية المتمثلة في الطاقة الجيولوجية و طاقة الكتلة العضوية و طاقة الرياح و الطاقة الشمسية وغيرها و ذلك بنسبة 10,7 % ، والطاقة الكهرومائية بما يقرب من 2,2 % ، والطاقة النووية بحوالي 5,8 % . فالطاقة الأولية المنتجة على المستوى العالمي مستمدة إذن من الوقود الأحفوري بما يفوق حصة 5/4 و إذا أضفنا لها المصدر النووي المستمد من اليورانيوم نلاحظ أن 87,1 % من الطاقة العالمية المنتجة هي مستمدة من مصادر غير متجددة.

و الملاحظ أيضا أن الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة المائية تمثل أقل من 13 % و بالتالي فلا يمكنها حاليا أن تلبى حاجيات العالم المتزايدة من الطاقة.

الجدول رقم 01 : الإنتاج العالمي للطاقة الأولية (*) عام 2009 (Gtep)¹

مصدر الطاقة	الإنتاج العالمي (Gtep)	%
بترول	4,57	33,2
فحم	3,07	27,0
غاز طبيعي	2,59	21,1
طاقة نووية	0,71	5,8
طاقة كهرومائية	0,27	2,2
طاقات متجددة	1,31	10,7
المجموع	12,27	100

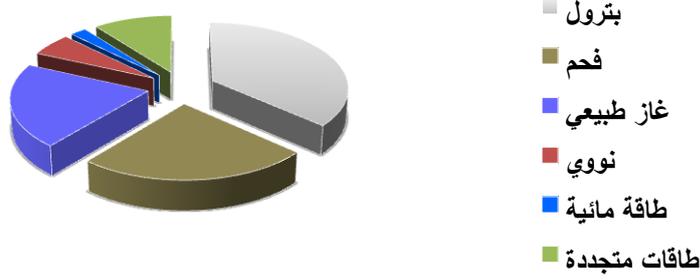
Source : Key World Energy Statistics, IEA - 2010

(*) : الطاقة الأولية هي شكل من أشكال الطاقة المتوافرة في الطبيعة قبل تحولها.

¹ Système International d'Unités (in Wikipedia Encyclopédie libre) : 1Géatonne équivalent pétrole (Gtep) = 10⁹

1 Tonne d'équivalent pétrole (Tep) = 7,33 barils de pétrole = 1 000 m3 de gaz .

الشكل رقم 01 : الإنتاج العالمي للطاقة الأولية عام 2009
(Gtep)



من إعداد الطالب على أساس معطيات الجدول رقم 01.

يتبين من خلال هذا الشكل و كذا الجدول السابق رقم 01 ، حصة كل مصدر من مصادر الطاقة الأولية المتوفرة حاليا في العالم حيث يبرز بشكل لافت دور الطاقة الأولية المستمدة من الوقود الأحفوري (بتترول ، فحم و غاز طبيعي).

لقد تطورت المصادر الطاقوية الأحفورية و طغت على استهلاكات الطاقة في الوقت الحاضر. و مما لا شك فيه أن هذا التطور للاستهلاك هو ناتج كذلك عن سهولة نقل و ادخار هذه المصادر و سهولة معالجتها (لا سيما البترول و الغاز) من أجل توسيع مجال استعمالها. غير أن الاستعمال المكثف للوقود الأحفوري له كذلك سلبيات عديدة تتسبب في تأثيرات كبيرة على خصائص المحيط الطبيعي. فتراكم غاز ثاني أكسيد الكربون بالغلاف الجوي ينتج عنه تزايد في ظاهرة الانحباس الحراري، وبالتالي ارتفاع متوسط درجة حرارة سطح الأرض أي تغيير جذري لأحد أهم شروط تطور الحياة على الأرض.

الفرع الرابع : الإحتياطات الطاقوية العالمية

أصبح من غير الممكن في السنوات الأخيرة، الحديث عن الطاقة كيفما كان مجال استخدامها، دون التطرق إلى محاور مهمة تتعلق أساسا بحجم احتياطاتها و بالنفاد المرتقب للهيدروكربورات الأحفورية خاصة البترول والغاز الطبيعي والفحم، وكذلك مشكل انبعاث الغازات السامة وتأثيرها على المستقبل البيئي للكرة الأرضية. و إذا تأملنا في الجدول الموالي رقم 02 يتضح أن احتياطيات الفحم تمثل 60 % من مجموع الإحتياطيات العالمية للوقود الأحفوري و يأتي بعدها الغاز الطبيعي بـ 19 % ثم البترول بـ 18 % . أما إحتياطي اليورانيوم فيمثل أقل من 03 %.

و نستخلص كذلك أن مصادر الطاقة الناضبة بحسب التوقعات، معرضة للنفاد بفعل الاستنزاف الذي يتعرض لها، و تشير الإحصائيات إلى أن وفرة الفحم قد تسمح باستمرار تغطية الطلب الحالي عليه، لحوالي قرنين (200 سنة)، و أن الوضع يختلف بالنسبة للبترول و الغاز، حيث أن الرصيد المؤكد لا

يسمح بتغطية طلب ثابت إلا لفترة تقرب من 40 سنة بالنسبة للبترول وتقرب من 60 سنة بالنسبة للغاز¹. و حتى إذا اعتبرنا أنه يمكن تعويض مصدر بآخر، أي استعمال الفحم المتوفر بكثرة عوض المنتجات البترولية والغاز الطبيعي (الشيء الذي يصعب بالنسبة للعديد من الاستعمالات كالنقل الجوي و البري، والذي لا يتحقق عند الإضطرار إلا بعد القيام بتحويلات كيميائية جد معقدة)²، فإن التغطية الزمنية لطلب ثابت لن تصل إلا بعد فترة طويلة.

بالنسبة للطاقات المتجددة فالاحتياطات المشار إليها في الجدول هي بمثابة القدرة الإنتاجية السنوية المحتملة و تمثل الطاقة المائية 2,7 Gtep و طاقة الرياح 8,8 Gtep. أما الطاقة الشمسية فقدرتها الإنتاجية السنوية المحتملة تقدر بـ 92000 Gtep .

الجدول رقم 02 : الإحتياطيات الطاقوية العالمية حسب مصدر الطاقة (2009)

نوع الطاقة	الإحتياطيات العالمية (Gtep)	الإحتياطيات العالمية (%)	الإنتاج العالمي (Gtep)	عمر الإنتاج (سنين)
بترول	172	18	3.9	44
غاز طبيعي	185	19	2.5	64
فحم	578	60	3.2	183
يورانيوم	30	3	0.62	48
المجموع	965	100	10.22	
طاقة مائية	2.7		0.72	
طاقة الرياح	8.8		0.03	
طاقة شمسية	92 000		0.0007	
طاقة حيوية			70	
المجموع			0.75	

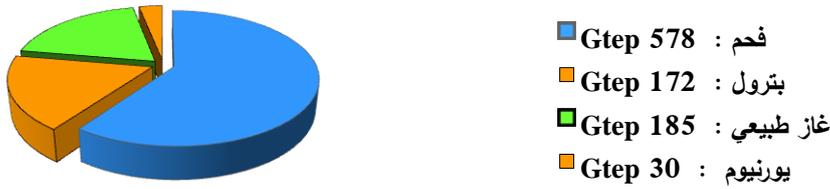
Source : BP Statistical Review of World Energy 2009. P.38-40

¹ Jaques Varet, " Pétrole et ressources énergétiques fossiles ", Article n° 44 publié dans l'Encyclopédie du développement durable. Paris, 2008. p.14.

² Ibid. p 11.

الشكل رقم 02 : الإحتياطات الطاقوية العالمية للوقود الأحفوري

و اليورانيوم عام 2009



من إعداد الطالب على أساس معطيات الجدول رقم 02

يتضح جليا من خلال هذا الشكل أن احتياطات الفحم تغطي على احتياطات باقي الوقود الأحفورية. و بالمقارنة مع كل مصدر على حدى تمثل حصة الفحم ما يقرب من ثلاثة أضعاف و نصف حصة البترول و ثلاثة أضعاف حصة الغاز.

المطلب الثاني : مكانة النفط في السوق العالمية للطاقة

استخدم الناس النفط منذ آلاف السنين ، ولكن قلة منهم أدركت قيمته قبل حلول القرن التاسع عشر الميلادي عندما اخترع مصباح الكيروسين والسيارة، ومع التقدم الحضاري والتكنولوجي للبشرية تغيرت نوعية الطاقة المستخدمة في مختلف مجالات الحياة من مصدر إلى آخر، فبعد أن كان الفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة مع بداية الثورة الصناعية أصبح الآن النفط الخام والغاز الطبيعي هما المصدر الرئيسي للطاقة في العالم حيث يمثلان حوالي 54 % من إمدادات الطاقة العالمية¹.

الفرع الأول : تصنيفات النفط (أنواع النفط)

للنفط تصنيفات عديدة تمكن المتعاملين بشأنه من التعرف على نوعية النفط الخام، و من ضمن هذه التصنيفات ، تصنيفات النفط حسب الكثافة وحسب نسبة الكبريت الموجودة فيه ، فحسب الكثافة يمكن تقسيم النفط الخام إلى : نفط ثقيل (heavy) نفط متوسط (medium) ونفط خفيف (light). و ترجع خاصية اختلاف كثافة البترول إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط، وفي الحقيقة فإن النفط الخفيف أكثر طلباً في السوق وأعلى سعراً وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وبالذات الغازولين (gasoline) الذي يعتبر المشتق البترولي الأكثر طلباً في العالم. كما يمكن تصنيف البترول إلى بترول حلو (sweet) بنسبة كبريت منخفضة وبترول حامض (sour) بنسبة كبريت عالية. فالبتترول الخفيف الحلو قليل الكبريت أعلى ثمناً في سوق النفط العالمية، كما أن مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى. و نظراً

¹ Key World Energy Statistics, IEA - 2010. Publications OCDE-AIE, Imprimerie STEDI, Paris Cedex, p 33-34

لوجود أنواع وأصناف مختلفة من البترول فقد تم الاتفاق بين مقاولي النفط على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية. فعلى مستوى العالم اختير خام " برنت" في المملكة المتحدة ليكون مرجعاً عالمياً ، يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي ، خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية. و يتكون " برنت " من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت و نينيان في بحر الشمال اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً¹. و يعتبر " برنت " من أنواع النفط الخفيفة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة حسب معهد البترول الأمريكي (API) وانخفاض نسبة الكبريت فيه التي تصل إلى 0.73 % ، و بناءً على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفط " أوبك " بنحو دولار للبرميل ، و بسعر أقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضاً².

الفرع الثاني : الإحتياطات العالمية للنفط

1. تعريف إحتياطي النفط :

هو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الإقتصادي و التقني و تتأثر مسألة تحديد الإحتياطي النفطي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث و الاستخراج³ أو الكلفة و مستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.

2. أنواع الإحتياطي :

يمكن تقسيم الإحتياطي من البترول الخام إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي⁴ :

- أ. الإحتياطي المؤكد : و هو عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها.
- ب. الإحتياطي المحتمل : يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الإحتياطي المؤكد.
- ج. الإحتياطي غير المكتشف : و هو عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها. و استناداً إلى الأساليب الحالية المتبعة لتقدير إحتياطات الوقود الأحفوري التي يمكن استخراجها بشكل ذو مردود مادي ، يبلغ أمد استخدام الغاز الطبيعي 60 عاماً، والنفط الخام حوالي 40 عاماً، مع

¹ مساعد ناصر جاسم العواد، "البترول والغاز الطبيعي" مجلة الهندسة - جامعة الملك سعود - الرياض - السعودية- 2007.ص.36

² Sonatrach activité commercialisation, "Sahara Blend et produits dérivés " , 2^{ème} Edition 2007. p.8.

³ حافظ البرجاس، " الصراع الدولي على النفط العربي " بيسان للنشر، بيروت ، الطبعة 1 ، 2000 ، ص 23 .

⁴ سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق ، ص 177 .

اعتبارنا أن كمية الإستهلاك للطاقة بقيت ثابتة¹. و بلغ المدى الثابت للاحتياطيات النفطية في عام 1919 حوالي 20 سنة فقط. بينما يصل اليوم إلى 35-40 سنة ، وذلك نظرا إلى الإيجاد المستمر لاحتياطيات جديدة ، وبفضل طرق وأساليب جديدة ومحسنة ، تسهل اليوم استخراج الوقود عما كانت عليه في أوائل القرن العشرين.

و قد بلغ إجمالي احتياطيات المنطقة العربية المؤكدة من النفط الخام في نهاية عام 2010 ، حوالي 712.4 بليون برميل، في حين بلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة نفسها نحو 54,80 تريليون متر مكعب، وفقا لتقرير صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك²، و أشار نفس التقرير أن المنطقة العربية ظلت طيلة السنوات الخمسين الماضية تحتل مركز الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأحفورية العالمية بفضل ما تمتلكه دولها من إحتياطيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي .

جدول رقم 03 : الإحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط حسب البلدان (1998 و 2009)

البلدان	الإحتياطيات مع نهاية 1998 (مليار برميل)	الإحتياطيات مع نهاية 2009 (مليار برميل)	نسبة الحصة من المجموع
العربية السعودية	255,0	264,6	19,8 %
فنزويلا	58,5	172,3	12,9 %
إيران	92,9	137,6	10,3 %
العراق	100,0	115,0	8,6 %
الكويت	94,5	101,5	7,6 %
الإمارات العربية	98,1	97,8	7,3 %
روسيا	68,5	74,2	5,6 %
ليبيا	22,8	44,3	3,3 %
كزخستان	33,8	39,8	3,0 %
نيجيريا	16,0	37,2	2,8 %
مجموع البلدان العشر	840,1	1 084,3	80,0 %
مجموع الإحتياطيات	998,4	1 333,1	100,0 %

Source : Key World Energy Statistics, IEA – 2010

يبين لنا الجدول رقم 03 حصة البلدان العشرة الأولى في العالم من حيث احتياطياتها المؤكدة من النفط، و هي البلدان التي تتوفر على 80 % من مجموع الإحتياطيات العالمية المؤكدة . و الملاحظ أن ثمانية بلدان من بين العشرة الأوائل هي عضو في منظمة أوبك و تتوفر لوحدها على 72,6 % من هذه

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة - ar.wikipedia.org - (آخر تصفح : 2011/06/15).

² تقرير رقم 37 لمنظمة أوبك - 2011. ص.21-22

الإحتياجات. و الملاحظ أيضا أن نصف الإحتياجات العالمية تتواجد بدول الشرق الأوسط (53,6%) و تتوزع على خمسة دول.

الفرع الثالث : الطلب العالمي على النفط

يشير التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية حول أوضاع الطاقة في العالم الصادر في عام 2006¹ إلى أن إحتياجات العالم من كافة مواد الطاقة ستكون أعلى في عام 2030 بمقدار 50% عن المستوى الحالي و سيكون أكثر من 60% من هذه الزيادة من البترول والغاز الطبيعي ، و في هذا الصدد فإن الوكالة تتوقع أن يرتفع استهلاك العالم من البترول إلى نحو 92 مليون برميل يوميا سنة 2020 و إلى نحو 115 مليون برميل يوميا سنة 2030 مثلما يتبين من خلال الجدول الموالي ، أي أن إحتياجات العالم المتزايدة من الطاقة ستظل القوة الدافعة الرئيسية لتطوير صناعة البترول والغاز لسنوات طويلة قادمة² .

و أصبحت الصناعة البترولية بمختلف قطاعاتها وفعاليتها (التنقيب و الحفر و الإستكشاف و الإنتاج و النقل و التكرير) تشكل واحدة من أهم الصناعات في العالم لما لها من أثر بارز على الإقتصاد العالمي باعتبارها الصناعة الأساسية الدائمة لكافة الصناعات والنشاطات و الفعاليات الأخرى كوقود و سلع و لا تزال تشكل المصدر الأساسي لتوفير الطاقة اللازمة لكل منها، حيث يمكن القول أن البترول والغاز الطبيعي عصب الحياة والمحرك الأساسي لكافة عمليات التنمية الإقتصادية و الاجتماعية ، كما سيظل كذلك حاضرا ومستقبلاً نظرا لمحدودية مصادر الطاقة الأخرى غير التقليدية سواء من حيث تواجدها أو تكلفتها أو استخدامها و نظرا كذلك للعديد من المزايا نذكر منها :

- تركيب النفط الكيماوي فريد" حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد الأخرى"³ ؛

- تركيز طاقتي أعلى بالمقارنة مع مستوى التركيز بالكتل العضوية الأخرى ؛

- سهولة نقله و معالجته في توسيع مجال استعماله ؛

- كلفته المنخفضة جعلت استهلاكه يتم بصورة واسعة ؛

- الغاز يعتبر من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة ويحتوي على وحدات حرارية عالية ؛

و نظرا لتلك الأهمية البالغة للنفط والغاز فقد أعطي اهتماماً كبيراً في كثير من الدول المنتجة للنفط، حيث يعتبر الرافد الأساسي لخزينة معظم الدول المنتجة من العملة الصعبة. أما من جانب تأثيره على البيئة ، فالنفط يعتبر ملوثاً للبيئة، وبالرغم من أنه ليس أسوأ من الفحم ، وليس أخطر من الطاقة النووية ، إلا أنه أكبر ملوث للبيئة ، لكونه أوسع مصادر الطاقة استخداماً في العصر الحديث. و إذا كان الغاز الطبيعي

¹ AIE, Energy Balance for World - Key World Energy Statistics 2009. p 16

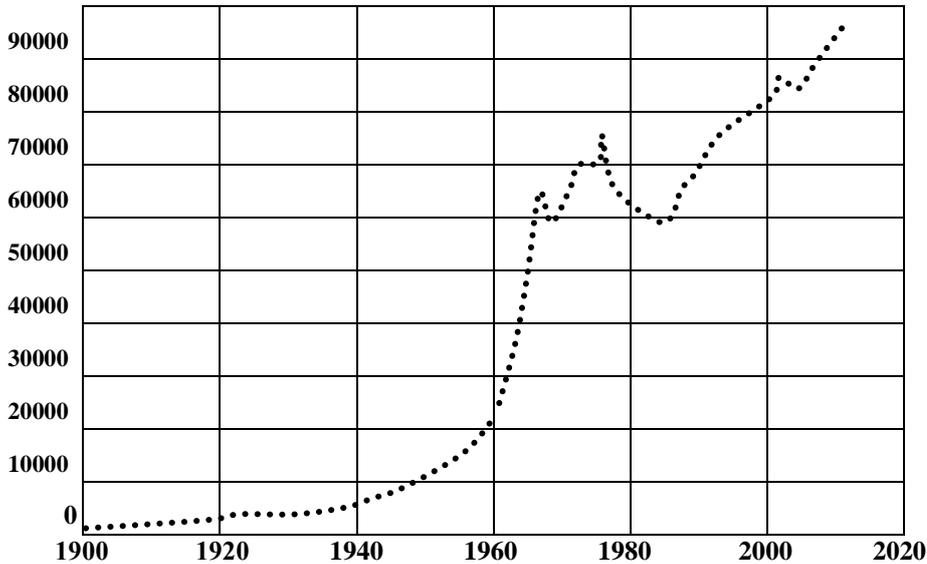
² Ibid. p.17

³ أسامة فاضل الجمالي، "الطاقة و الإقتصاد و سوق النفط، أساسيات صناعة البترول و الغاز"، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، الجزء الثاني، 1977 ، ص 23.

يعتبر أنقى أنواع المحروقات عند استخدامه فإن للزيت النفطي دورا كبيرا في تلويث البيئة بأنواعها المختلفة وهذا التلوث يتم عند جميع مراحل إنتاج النفط واستهلاكه.

فيما يتعلق بوسائل النقل، فيتم عادة نقل النفط و الغاز عن طريق خطوط الأنابيب أو الناقلات البرية والبحرية، حيث أن 93 بالمائة من الغاز حول العالم يتم توريدها من خلال خطوط الأنابيب مقارنة مع البترول الذي غالبا ما يتم نقله بالناقلات البحرية التي يزيد عددها 38000 ناقلة بحرية في جميع أنحاء العالم. و هناك ما يزيد عن 60 بلداً تملك خطوط أنابيب يبلغ متوسط طولها 2000 كيلومتر لنقل الغاز داخل حدودها¹.

الشكل رقم 03 : تطور الإنتاج العالمي للنفط منذ سنة 1900 (kbbbls/j)*



(* 1000 برميل/ يوم)

Source : Wikipédia l'Encyclopédie libre - File Prodpetrole.PNG
<http://fr.wikipedia.org/wiki/Fichier:Prodpetrole.PNG> - (آخر تصفح : 2011/04/11)

يتبين من خلال هذا الشكل التطور المستمر في إنتاج النفط منذ عام 1900 و توقعه حتى عام 2020. و اللافت للإنتباه أن مستوى الإنتاج الذي بدأ متواضعا في العقدين الأولين من القرن الماضي، تصاعد بشكل ملحوظ بداية الستينات و استمر في هذا التصاعد حتى وصل أرقام مذهلة خلال العشرية الأولى من القرن الجديد. و كل التوقعات تشير إلى وصول مستوى أكبر لمنتوج النفط في السنوات القادمة بالنظر لمحدودية مصادر الطاقة الأخرى.

المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في تغير أسعار النفط

¹ سليم علي، " دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي"، مركز بروكجز الدوحة - قطر، رقم 2، 2010. ص 7.

الفرع الأول : التقلبات في أسعار النفط

لقد شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينات أدت إلى تغيرات في أسعار البترول و الغاز الطبيعي، حيث تمثلت الفترة 1973-1979 في انخفاض المعروض في السوق العالمية ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول من 3 دولار سنة 1973 إلى ما يقرب 20 دولار سنة 1979¹. أما الفترة 1979-1982 فشهدت فيها منطقة الخليج العديد من التغيرات والاضطرابات السياسية. فقيام الثورة الإيرانية وتغيير نظام الحكم فيها أدى إلى حرمان السوق البترولية، من إنتاج إيران (7 مليون برميل يوميا)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع سعر البترول بـ20 دولار للبرميل، و نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وما ترتب عنها من نقص في المعروض العالمي، الأمر الذي أدى كذلك إلى ارتفاع السعر إلى 40 دولار للبرميل².

أما خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات ، فقد حدث إنكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول ، أدى إلى حدوث إنهيار في أسعار النفط، حيث وصلت هذه الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام 1986 و لقد ساعد على تدهور هذه الأسعار قيام الولايات المتحدة بضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي في السوق البترولية لمضاعفة هذا الانهيار في حرب جديدة لأسعار البترول³. و قد ترتبت عن هذا التدهور كبير في الأسعار إنخفاض الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول النفطية.

و في أواخر الثمانينات حدث تحسن محدود في أسعار النفط خلال السنوات 1987-1988 إلى 1990. و اتصفت الأسعار بالتذبذب الشديد أوائل التسعينات بسبب الغزو العراقي للكويت. ثم عاودت الأسعار للهبوط حتى وصلت إلى 12.28 دولار للبرميل عام 1998، و تدهورت إلى 9.67 دولارا في ديسمبر 1998. و ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت نهاية عام 2007 حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في 2007 و 80 دولار في بداية 2008 و في شهر مارس كسر حاجز الـ100 دولار للمرة الأولى و وصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر يوليو من سنة 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل ، لكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في شهر أكتوبر من عام 2008 ، حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل و هو أدنى مستوى منذ

¹ منى البرادعي ، مرجع سابق ، ص 154-162.

² نفس المرجع السابق. ص 165.

³ بلعيد عبد السلام، "الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال" ، ترجمة محمد هناد مصطفى الماضي، دار النشر بوشان ، الجزائر 1990 ، ص. 241-248.

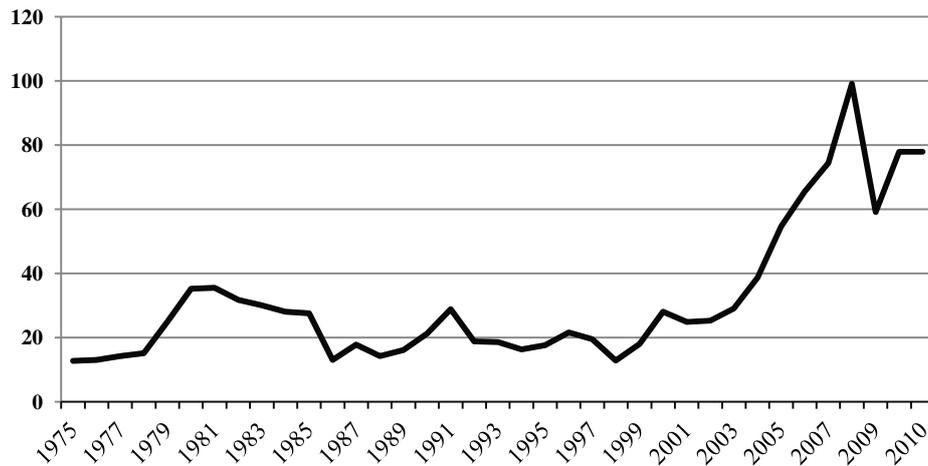
أكثر من سنة. و في عام 2009 فقد استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77.84 دولار في 2010¹.

جدول رقم 04 : تطور أسعار البترول الخام (1975- 2010)

السنوات	السعر المتوسط للبرميل (دولار)	السنوات	السعر المتوسط للبرميل (دولار)	السنوات	السعر المتوسط للبرميل (دولار)
1975	10,4	1987	17,7	1999	17,5
1976	11,6	1988	14,2	2000	27,6
1977	12,6	1989	17,3	2001	23,1
1978	12,9	1990	22,3	2002	24,3
1979	29,2	1991	18,6	2003	28,2
1980	36,0	1992	18,4	2004	36,0
1981	34,2	1993	16,3	2005	50,6
1982	31,7	1994	15,5	2006	61,0
1983	30,1	1995	16,9	2007	69,1
1984	28,1	1996	20,3	2008	94,4
1985	27,5	1997	18,7	2009	61,0
1986	13,0	1998	12,3	2010	77,4

المصدر : التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبك، 2010، ص 99.

الشكل رقم 04 : تطور أسعار البترول الخام من 1975 إلى 2010



المصدر : من إعداد الطالب على أساس معطيات الجدول رقم 04

يبين الجدول و الشكل رقم 04 تدهور أسعار النفط منذ عام 1986 حتى بداية الألفية الثالثة حيث لم يتعدى السعر حاجز 25 دولار للبرميل طيلة هذه المدة. و على عكس ذلك شهد العقد الأول من القرن الواحد و العشرين تحسن مستمر لمتوسط سعر الخام و بشكل غير منتظر، بحيث أصبح في كل سنة يحطم رقم السنة السابقة، و بالنظر للأسعار المبينة خلال العقدين الماضيين نرى أن متوسط سعر النفط عام (2010) هو أكثر من ضعف متوسط السعر في بداية الألفية الجديدة. و قد تجاوز لأول مرة عتبة 100 دولار للبرميل لبعض الخامات في منتصف عام 2008.

الفرع الثاني : العوامل المتحركة في تغير أسعار النفط

يتزايد ارتباط الحياة العصرية باستخدام الطاقة بصفة عامة وبالنفط بصفة خاصة. ولهذا فإن تغيرات الأسعار تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستويات التنمية كما تؤثر أسعار الطاقة على تكاليف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدي إلى تغير مستوى منافسة هذه الأنشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى. و يعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة مما يعني تضافر مجموعة من العوامل غير الاقتصادية (منها السياسية والإستراتيجية والاجتماعية) ، مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة ، تجعل تسعير النفط أمرا يصعب أن تجتمع عليه الآراء. و لهذا يتأثر سعر برميل البترول الخام لعاملين مهمين : الأول هو التغيرات في السياسة الدولية والتقلبات المناخية حيث يزداد الطلب شتاء أكبر منه صيفا و عند حدوث الحروب و التهديدات العسكرية قرب منابع النفط و الأمثلة على ذلك كثيرة (حرب الخليج ، حرب العراق و إيران، الحروب العربية الإسرائيلية...) ¹. أما العامل الثاني فهو يتمثل في سياسة العرض والطلب والمضاربات في البورصات الدولية.

إن تسعير برميل النفط الخام ليس بالأمر السهل و يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية :

~ يتم اختيار مزيج بترول حقل "برنت" في بحر الشمال كخام قياس لمنتجات أوروبا وإفريقيا و بترول غرب تكساس الوسيط كخام قياس لمنتجات أمريكا الشمالية والجنوبية وخام بترول دبي كخام قياس لمنتجات قارة آسيا.

~ يتم تسعير خامات القياس الثلاثة في البورصات العالمية في نيويورك و لندن و سنغافورة حسب العرض والطلب.

~ يتم تسعير بقية خامات البترول في العالم حسب الموقع الجغرافي و مدى إختلافها عن مواصفات خام القياس المعتمد.

¹ يسرى محمد أبو العلا، " نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 312.

~ تشمل المواصفات التي يقارن بها أي بترول في العالم بخام القياس المعتمد على الفرق في كل من الكثافة حسب معيار معهد البترول الأمريكي و نسبة الكبريت و رقم المحتوي الحمضي الكلي .
و بالتالي فإن أي خام يتفوق على خام القياس في المواصفات الثلاثة المذكورة أعلاه يعطي سعرا أعلى من سعر خام القياس المدرج في البورصة و العكس صحيح.

المبحث الثاني : تنامي قطاع المحروقات بالجزائر

جيولوجيا يتواجد النفط بالجزائر منذ القدم و كان يلاحظ على سطح الأرض و تستغل " عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب و الأتراك¹، و طوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة.

و بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر، تولت السلطات الفرنسية إدارة شؤون البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي و بروز أهمية البترول، كثفت الإدارة الفرنسية جهودها في البحث عن المصادر الطاقوية في مناطق مختلفة من الجزائر، فكان ظهور آثار النفط بها دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية واعدة بالثروة النفطية و محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه المادة الثمينة. و ترجع الإستكشافات الأولى عن البترول في الجزائر إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع الأبحاث الأولى في سنة 1877 بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر². و تلتها إستكشافات أخرى استمرت حتى نهاية القرن في عدة مناطق بشمال و جنوب الجزائر.

المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع المحروقات

الفرع الأول : إكتشاف النفط في الجزائر

من حيث الإكتشاف و التنقيب التجاريين وبداية الإستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كانا مع بداية القرن العشرين حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان (المكتشف سنة 1915) ، وواد قطرين جنوب سور الغزلان . هذه الإكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب و منذ ذلك الحين ، ازدادت عمليات الإستكشاف لاسيما في الهقار و الصحراء مع أبحاث كونراد كيليان (بين 1922 و 1928) و بعدها من نيكولا مانشيكوف (بين 1930 و 1935). و على ضوء

¹ Rabah MAHIOU, "Le Pétrole algérien", ENAP, Alger, 1974, p.112

² Ibid. p 115.

³ Ibid . p 116.

المؤشرات النفطية الواعدة فقد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث و التنقيب البترولي في الجزائر (S.N.REPAL) سنة 1946¹.

و بداية من الخمسينات إزدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر. ففي أكتوبر 1953 أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب و الإستغلال بالصحراء (CREPS)، و في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية و هو حقل " إيجلاح " الواقع بعين أميناس على الحدود الجزائرية الليبية ، و في نفس السنة تم إكتشاف حقل حاسي الرمل (مكثفات الغاز الطبيعي) إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" و ذلك في جوان 1956 و هي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. و قد تم أول شحن على متن ناقلة البترول "ريقل" في 30 نوفمبر 1959 بميناء بجاية باتجاه مرسيليا (فرنسا) ، و ذلك بعد ما تم إنجاز أول خط أنابيب في الجزائر يربط حاسي مسعود بميناء بجاية ، على امتداد 670 كلم².

و كانت الصحراء الجزائرية آنذاك محل أطماع و رهانات كبيرة لدى المستعمر الفرنسي حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري³ في سياق مفاوضات إيفيان الممهدة لاستقلال البلاد، و ذلك بالنظر لثروتها النفطية من جهة و السعي في تخصيص فضائها للتجارب النووية من جهة ثانية⁴.

و تمثل منطقة الصحراء ذات المساحة المترامية الأطراف، أكثر من 80 % من مساحة القطر الجزائري المقدر بـ 2.381.741 كلم². و توالى بها الإكتشافات، إذ تم اكتشاف حقل أوهانت بالجنوب الشرقي للجزائر في 1960 ، حقل قاسي طويل على بعد 150 كلم جنوب حاسي مسعود ، حقل تين فوي تابنكورت على بعد 300 كلم شمال عين أميناس ، السطح في حوض إليزي و كلها في 1961 و حقل رورد النوس، على بعد 350 كلم جنوب شرق ورقلة في 1962.

و قد تطور إنتاج و تصدير البترول منذ إنطلاقة أول شحنة ، حيث قفز من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن غداة الإستقلال في 1962 و 48.2 مليون طن سنة 1970 ثم 54.33 مليون طن

² وزارة الطاقة و المناجم، "حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010) : خمسون سنة من التاريخ و الانجازات الكبرى" الجزائر، 2010. ص.32.

³ كتب شارل ديغول في مذكراته " ذكريات الأمل " « Mémoires d'espoir »
« Pour garder la mise à disposition des gisements de pétrole que nous avons mis en œuvre et celles de nos bases d'expérimentation de nos bombes et de nos fusées, nous sommes en mesure quoiqu'il arrive, de rester au Sahara quitte à instituer l'autonomie de ce vide immense ». Charles de Gaulle, Mémoires d'espoir, Le renouveau 1958-1962, Plon, 1970. p.86-89

⁴ Jérôme Theuillon, Histoire 3^e - la France depuis 1945 - HGEC GRIGNY.2007 . p.118

سنة 1978 ليصل إلى 220 مليون طن سنة 2010. أما الغاز الطبيعي الذي دخل مرحلة الإنتاج الصناعي في سنة 1960 بكميات متواضعة في السنوات الأولى مقارنة بمستوى الإحتياجات الغازية الهائلة، فقد إنتقل إنتاجه من 1.32 مليار متر مكعب في 1964 إلى 1.75 مليار متر مكعب في 1965 ثم 2.11 مليار متر مكعب في 1966 ، ليتجاوز 2.6 مليار متر مكعب في 1967 ، و قدر إنتاجه حديثا (في سنة 2010) بـ 145.8 مليار متر مكعب¹ .

الفرع الثاني : نشأة الشركة الوطنية " سوناطراك "

بعد الإستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها و أهميتها في الإقتصاد الوطني ، وخطت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/3² ، لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر إحتكار و هيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية³ ، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط ، ثم تعزز دورها عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية ، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل و تسويق المحروقات الجزائرية. و الملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 فقد إنتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات ، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك : منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B.P) في جانفي 1967 ، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51 % و هي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة " غيت " الأمريكية. و مع نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75 % من النقل و 65 % من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

و قد عرفت شركة سوناطراك في مرحلة ما بعد التأميم ، تعديلات هامة على مستوى قدراتها و هيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكله هذه الشركة و حولها إلى شركة مساهمة، و يعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية و

¹ SONATRACH, Rapport annuel 2010, p.18.

² أنشأت الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات - سوناطراك - بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

³ على إثر إتفاقية أيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائر و فرنسا سميت بتنظيم الصحاري " ORGANISME SAHARIEN " كانت مهمته الأساسية هي تسيير و رقابة الصناعة النفطية الجزائرية و إقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في 1965/07/29 كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول

البتروولية و ذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة ، و من جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في العالم. و عرفت سوناطراك أيضا تطورات عدة على إثر التغيرات الإقتصادية التي حدثت في البلاد و بالنظر إلى الأحداث الدولية التي شهدتها سوق النفط خلال العشريات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ، فقد لعبت شركة سوناطراك دورا كبيرا في تنمية الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة و مع الانتقال إلى اقتصاد السوق و فتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية ، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة ، فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بتروولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا ، مصر و موريتانيا) و بأوروبا (إسبانيا ، إيطاليا ، البرتغال و بريطانيا) و أمريكا اللاتينية (البيرو) و الولايات المتحدة¹.

و كانت آخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفرنزويلا ، حيث اختيرت سوناطراك بصفتها أول شركة إفريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية " PVDSA " بالتعاون مع ثلاثة شركات نفطية دولية هي " Rosneft " الروسية و "CNOOC" الصينية و " Petronas " الماليزية .

الفرع الثالث : الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

مع نهاية الخمسينيات و في ظل احتدام المنافسة الدولية على النفط ، أقدم رئيس شركة النفط الإيطالي "بتروفاني" على منح نسبة 75 % من عائدات النفط للدول المنتجة بدلا من النسبة المحددة بـ50 % من طرف الشركات النفطية المحتكرة ، مما أدى بما يعرف " بالأخوات السبع النفطية " على اتخاذ إجراءات معاكسة عام 1960، إذ أقدمت و من جانب واحد، على تقليص عائدات الدول المنتجة مما دفعت هذه العملية الدول المضيفة للجوء إلى فكرة التضامن فيما بينها لإيصال صوتها والدفاع عن حقها، فأنشأت لجنة مشتركة بين العراق والسعودية والكويت في 1960/7/9، وتمخضت عنها فكرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للنفط نتيجة شعورها بالغبن، وكوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة اتجاه شركات النفط، بدأ الاتفاق بين خمس دول تنتج ما يقرب من 80 % من نفط العالم، واجتمع بالعاصمة العراقية ببغداد ممثلو إيران، العراق الكويت ، السعودية وفرنزويلا ، وأعلنوا في 14 سبتمبر عام 1961 ، عن ميلاد المنظمة. و قد ساهمت اجتماعاتها خاصة اتفاقيتا طرابلس وطهران في سبتمبر عام 1961 ، في رفع سعر البرميل بحوالي 35 سنتا، كما تقرر زيادة سنوية بمقدار 5 سنتات للبرميل الواحد، و 2.5 %² ، لمواجهة

¹ نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك - دلي ابراهيم ، الجزائر - عدد 745 صادر في

2011/03/13. ص.07.

² Jean-Pierre Olsem. " L'énergie dans le monde. Stratégies face à la crise", Hatier, Paris, 1984, p.52.

التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار، ولم تكن إجتماعات المنظمة ولا أعمالها تلقى أي اهتمام، ولم تكن لقراراتها أية فاعلية في بداية الأمر، إلى أن اندلعت الأزمة النفطية عام 1973¹. إن الشرارة الأولى الحقيقية التي غيرت مجريات الأمور، هي ثورة ليبيا في عام 1969 عندما قرر العقيد القذافي، وضع حد لسيطرة شركات النفط في عهد الملك إدريس السنوسي، و لأول مرة استطاع قطر عربي، رفع سعر النفط بـ50 سنتا، وأعلن شاه إيران في 14 أبريل 1970، أن الشركات النفطية تأخذ برميل النفط بدولار، وتبيعه في نيويورك بـ14 دولار. واجتمعت منظمة أوبك في 1971 في طهران، و رفعت الأسعار بنسبة 35%. واتخذت المنظمة أهم قرار لها في أكتوبر 1973، معلنة عدم التزامها بالتفاوض مع الشركات المنتجة للنفط ولكنها مستعدة للتباحث في الأمور النفطية مع حكومات الدول الغربية المستهلكة للنفط، وبناءً على ذلك اجتمعت المنظمة في الكويت في أكتوبر 1973، وقررت رفع أسعار النفط بـ70%.

وعقب أحداث أكتوبر 1973 (الحرب العربية - الإسرائيلية) و ارتفاع مستوى الأسعار النفطية، شجع ذلك عمليات التنقيب والإنتاج في مناطق عالية التكلفة، مثل بحر الشمال وكندا والمكسيك و ألاسكا، في حين كانت المملكة العربية السعودية آنذاك، تعمل على حفظ توازن الإمدادات النفطية، من خلال تعديل الناتج، بالزيادة أو النقصان، حسبما يتطلبه تحقيق التوازن في السوق²، وفي عام 1985 تخلت أوبك عن القيام بدور حفظ التوازن، في محاولة لاسترداد جزء من حصتها في السوق.

تركيبة المنظمة و أهدافها :

جمعت منظمة " أوبك " عند تأسيسها بين أعضائها دولا منتجة في قاراتي آسيا وأمريكا اللاتينية، و هذه الدول هي العراق و الكويت و إيران والمملكة العربية السعودية و فنزويلا. وانضمت قطر للمنظمة عام 1961، و إندونيسيا في عام 1963 (انسحبت في عام 1995) وليبيا في عام 1963، والإمارات والجزائر في عام 1967، ونيجيريا في عام 1971، والإكوادور و الغابون في عام 1973 (انسحبا في عام 1995)، و أنغولا في عام 2007.

و تضم المنظمة حالياً اثني عشرة دولة و تتخذ "فيينا" عاصمة النمسا مقرا لها. و تم تسجيل واعتماد منظمة أوبك رسمياً لدى هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1962، كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات. و فى يوليو 1965 قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أن يقيم علاقات رسمية مع منظمة أوبك، وطلب من سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعى لضمان حضور ممثلي المنظمة اجتماعات الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة عند تداول الأمور ذات المصلحة المشتركة.

¹ Ibid, p.203

² برايت أوكوغو، " الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة " قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية. 2003. ص. 9-12.

إن الأهداف الأولى لهذه المنظمة كانت :

- الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع ؛
 - حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها ؛
 - تأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة ؛
 - فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة¹.
- و رغم التباين في الأوضاع السياسية و الاجتماعية لأقطار الأوبك ، فقد كان هنالك ، قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للنفط. وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين :
- مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر أن يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج.
 - يبقى كل قطر، مع ذلك، حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة به ، و يتبنى السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.
- و باحترام هذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، التي استطاعت المحافظة على تماسكها وقوتها ، وكان لها - ولا يزال - حضور وتأثير دوليان واضحا.

الفرع الرابع : قرار تأميم المحروقات و تمكين سوناطراك من إحتكار القطاع

1. تعريف التأميم :

يعرف التأميم على أنه تحويل الملكيات الخاصة (المؤسسات الاقتصادية والمستغلات الفلاحية) إلى ملكية المجموعة أو الدولة. و هو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة، وتتم في الغالب على دفع تعويض عادل لأصحابها. و قد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و بخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كمطلب وطني وتحرري في البلدان المستعمرة مثل تأميم قناة السويس في مصر سنة 1956 و تأميم المحروقات بالجزائر في سنة 1971.

و التأميم ليس له دائما دوافع أيديولوجية ، فكثير من الدول الرأسمالية لجأت إلى تحويل مؤسسات أو صناعات معينة واسعة الإستعمال أو ذات طابع إستراتيجي ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران و النقل البحري و غيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

2. قرار تأميم المحروقات :

¹ عبد القادر سيد أحمد، " الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 75.

مكن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدولة السابق هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 بالإضافة إلى تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية من جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع¹، و وضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة .

و يأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 من أجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم في البداية تأميم الشركات البترولية الغير الفرنسية : " British Petroleum " في بداية سنة 1967 ، " Mobil Oil " و " Esso " في 24 أوت 1967 و " Shell " في 20 ماي 1968. و تبعتها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الجديد لنشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات و استغلالها. و مكن هذا القرار الجزائر من أخذ 51 % من فوائد الشركات الفرنسية صاحبة الإمتياز التي تعمل في الجنوب مثل "CFPA" و "Petropar" و "SNPA" و "Coparex" و غيرها، على أن تقدم لها تعويضات نقدا باستثناء شركة "جيتي" فقد يدفع لها التعويض بالنفط الخام² .

و قد حصر هذا القانون شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، يتمثل في عقود الخدمات ، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار (contrat de service à risques) تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، و تتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية. و صنف ثان يعرف بعقود المساعدة التقنية (contrat d'assistance technique) ، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج ، لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا³ . لكن بعد تجربة دامت قرابة 15 سنة من تطبيقه تأكدت عدم تنافسية قانون 1971 و كذا محدوديته في منح الشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها مقارنة بما تتعامل به بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلية شروط الإنتاج ، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون ، و سن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع⁴ .

¹ يسرى محمد أبو العلا، " مبادئ الإقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996 ، ص 274.

² عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992، ص 151.

³ Amor KHELIF, "Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures", communication présentée au Colloque international « Création d'entreprises et territoires » (Tamanrasset 2 et 3/12/2006), p.5.

⁴ Amor KHELIF, "Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures" (Alger: CREAD, 2005), p.109.

المطلب الثاني : إنفتاح الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات العالمية

الفرع الأول : التحولات الاقتصادية العالمية

تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية بالتسارع والتشابك منذ الربع الأخير من القرن الماضي متخذة أشكالاً مختلفة ومعقدة. وتعود أسبابها إلى التقدم التكنولوجي الباهر الذي قضى على قيود الزمان والمكان. وقد أدخل هذا التحول إلى الفكر الاقتصادي عناصر جديدة وأخرج عناصر أخرى، فما كان على الدول إلا أن تواكب هذه التغيرات والتي كان الاستثمار الأجنبي يمثل أهم جوانبها، باعتباره مفتاحاً للأزمة المالية والتقنية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

و مما لا شك فيه أن الإاقتصاد عموماً والإستثمار الأجنبي على وجه الخصوص يتأثرا بالتطورات العالمية المعاصرة التي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول. كما أن ظاهرة العولمة ارتبطت بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أقوى التكتلات على المستوى الاقتصادي أو السياسي و يضم 27 دولة، كذلك نجد تكتل أمريكا الشمالية الذي أنشأ باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أما على المستوى العربي فنجد مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في 1981/05/26 و يعتبر من أنجح التكتلات الاقتصادية العربية، لكن الحروب حالت دون تواصل نجاحه ، كذلك إتحاد المغرب العربي الذي حالت الخلافات السياسية دون تحقيق المصالح الاقتصادية التي يسعى إليها، و في مجال المحروقات أنشأت الدول العربية " منظمة الدول العربية المصدرة للنفط " (OAPC) بهدف التعاون و تبادل الخبرات و إنشاء المشاريع المشتركة، غير أن دورها بقي محدوداً بسبب الخلافات السياسية العربية من جهة و التداخلات العربية، بسبب تواجد أغلب الدول العربية في منظمة الأوبك من جهة أخرى. و تشير تطورات الاقتصاد العالمي، إلى زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، المتمثل في زيادة حجم معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا، و تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

و مع بروز الأزمة النفطية سنة 1986 و دخول العديد من الدول المصدرة للنفط صعوبات اقتصادية أثرت على جل القطاعات الاقتصادية، مما عمق الأزمة بشكل جعلت بعض الدول النفطية غير قادرة على تسديد ديونها. وتأتي في مقدمة الدول المدينة ، دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، المكسيك، الأرجنتين، وفنزويلا ، تليها الدول الأفريقية، ودول الشرق الأوسط غير البترولية وأخيراً الدول الآسيوية.

الأزمة النفطية سنة 1986 :

بغض النظر عن النتائج التي تحققت من خلال تطبيق قانون 1971 و ما مدى فعاليته في تحفيز الشراكة الأجنبية ، فإن الظروف الاقتصادية و السياسية التي ميزت نهاية السبعينيات و بداية فترة الثمانينات

أدت بالجزائر إلى مراجعة سياستها الطاقوية السابقة و تبني سياسة طاقوية جديدة. حيث أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من 27,56 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20 % (من 50 % سنة 1985 إلى 30 % سنة 1986) ، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية ، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38 % من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28 % من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990¹.

و كانت الجزائر أكثر المتضررين بسبب التبعية الكاملة للريع البترولي و تواضع الكميات المصدرة من البترول ، بحيث لم يكن بإمكانها زيادة الصادرات لتعويض خسائرها من انخفاض الأسعار على عكس الدول الخليجية، كما أن مخططات التنمية الطموحة اعتمدت كليا على عائدات النفط وعلى التمويل الخارجي بالاستدانة، وقد صاحب هذا الانخفاض في الأسعار انخفاض في سعر صرف الدولار، وهي العملة الأساسية في السوق البترولية، ولهذا كانت آثار الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري. وإذا كان هناك من نتائج يمكن استخلاصها من أزمة النفط لعام 1986 وآثارها على الجزائر، أنها كانت متعددة الجوانب و كانت لها نتيجة أساسية تمثلت في إنهاء التسيير المركزي المخطط الموجه للاقتصاد الوطني والتوجه الاشتراكي ، بفتح الميدان الاقتصادي أمام المبادرة الفردية والعمل ضمن آلية اقتصاد السوق الحرة و خصخصة القطاع العام، بالإضافة إلى فتح المجال أمام العمل السياسي و الإعلامي و إقرار التعددية السياسية والنقابية.

الفرع الثاني : مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق

لقد تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل ملحوظ بوقوع الصدمة البترولية عام 1986، وذلك لأن 98 % من الموارد المحصل عليها مصدرها الصادرات النفطية. و قد تركت هذه الوضعية آثارا اقتصادية بليغة أفرزت وضعية خطيرة لهيكل الاقتصاد الجزائري اتضحت دلائله من خلال هيكل الديون الخارجية التي لا تخدم التنمية، حيث تميزت بارتفاع حجم القروض القصيرة الأجل من 5 % للفترة الممتدة من 1980-1985 إلى 10 % سنة 1988 لتصل إلى 46 % من إجمالي الديون الخارجية لسنة 1989².

و قد بدأ المأزق المالي الخارجي انطلقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) ، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4

¹ شيببي عبد الرحيم و آخرون "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية" جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2007. ص 12.

² عرابي فتحي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000. ص 126.

دولار أمريكي في سنة 1986، و وصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986. و منذ هذا العام يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة، حيث أنخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط خارجيا بالتمويل من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25 % إلى 19 % في 1978 في ظل نمو ديمغرافي كبير. و قد ظهر أثر هذه الأزمة على جميع القطاعات منها الصناعية، الفلاحية والتجارية، خلفت سلبيات في الإنتاج، الإستثمار، الاستهلاك، التشغيل و الأسعار. واتسمت التوازنات المالية الخارجية بتدهور المبادلات و اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي، هذا بالإضافة إلى التوترات الشديدة التي شهدتها الإقتصاد العالمي والذي تميز بفشل النظام الإشتراكي.

لقد أظهر انخفاض العائدات من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع ، و اقتتعت السلطات العمومية في البلاد أن إقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية إقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها، و لا بد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط، فانتقلت الجزائر من مرحلة الإشتراكية أو الإقتصاد المركزي المخطط إلى مرحلة جديدة تسمى بمرحلة الانتقال إلى إقتصاد السوق أي الرأسمالية. و لقد ظهرت عملية الانتقال من مرحلة الإشتراكية إلى مرحلة الرأسمالية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي في بلدان أوروبا الشرقية : بولندا 1989، المجر وبلغاريا 1990 ، ألبانيا 1991.

أما الجزائر فإن نية الدخول إلى إقتصاد السوق كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني وقد اتبعت الجزائر عدة إجراءات ومرت بعدة مراحل للانتقال و لجأت إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة لإعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للإقتصاد الكلي ، الأمر الذي فرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق، هذه القطيعة ترجمت انطلاقا من سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق.

المطلب الثالث : الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدية يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته ، ما جعل أداء القطاع و نتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل. و في هذا الإطار، يمكن تعيين ثلاثة مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال. و قد تميزت كل مرحلة من المراحل

الثلاثة بملامح خاصة بها، وساد في كل واحدة تقريبا نظام تعاقدى وقانوني يختلف بشكل كبير على الأنظمة التعاقدية والتنظيمية السابقة، و هذه المراحل الثلاثة هي مرحلة سيادة نظام الامتيازات و مرحلة التأميمات و سيطرة شركة سوناطراك على القطاع ، ثم تليها مرحلة الإصلاحات التي تزامنت بدايتها مع الأزمة النفطية الكبيرة لعام 1986، واستمرت هذه المرحلة إلى حدود العام 2005 و يمكن تحديد عام 2005 كمنعطف نحو مرحلة رابعة جديدة لا تزال ملامحها غامضة ، لأن في هذا العام صدر القانون رقم 05-07 المثير للجدل، والذي تم تعديل بنوده الأساسية عاما بعد ذلك ، قبل أن يشرع في تطبيقه أصلا. سنحاول التعرض إلى أهم التشريعات المنظمة للأنشطة و الإستثمار و الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر.

الفرع الأول : قانون 14-86 - أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر

لإحداث تغييرات في المجال الاستثماري الذي يمكن الرأسمال الأجنبي من المشاركة في الاقتصاد الجزائري، تم إصدار قانون 14-86. فالشق القانوني المتعلق بتدخل الرأسمال الأجنبي في قطاع المحروقات يعود بالأساس إلى قانون 14-86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 34 لسنة 1986¹ ، الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر و الذي أعطى دفعا قويا لنظام الجباية البترولية، وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، وممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها وواجبها في الأعمال السالفة الذكر².

و قد مكن هذا القانون الرأسمال الأجنبي في مجال المحروقات بالتدخل بصفته شريكا و ذلك عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك)، والتي لا يمكن أن تقل مساهمتها عن 51 % من ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات بمختلف أنواعها (نفط خام ، غاز طبيعي)³. و قد أصبح بعد مرور سنوات عديدة على الشروع في تطبيق القانون 14-86 العقد الأكثر إستعمالا ، حيث جرى استعماله في بداية الأمر في ما يخص البترول فقط ، ثم توسع مجال تطبيقه إلى الغاز بعد عام 1991. و طبقا لمبدأ الشراكة الذي ميز هذا القانون بشكل متقدم عن القوانين السابقة ، فإن الحاجة الماسة للتطور التكنولوجي في عمليات البحث والتنقيب وطرق استغلال المحروقات ، هي التي أدت إلى الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذا أصبحت عقود الشراكة في هذا المجال ضرورية.

و يبقى عقد الشراكة و تقاسم الإنتاج أكثر أنواع العقود نجاحا في الجزائر وفي البلدان النفطية الأخرى لأنه عقد توفيقى بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي، فهو من جهة يوفر للشريك الأجنبي فرصة

¹ قانون رقم 14-86 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب. الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة في 21/08/1986. ص.11.

² محمد قاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993، ص 224.

³ نفس المرجع ، ص 231.

الوصول إلى قسم من الإنتاج الخام ، وهو ما يبحث عنه، ومن الجهة الأخرى يراعى مصلحة البلد المنتج حيث يزوده بالأدوات القانونية التي تساعده على المحافظة على احتياطاته و تفعيل نشاط القطاع .

الفرع الثاني : قانون المحروقات 91-21 لسنة 1991

الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون 86-14 و المتميزة عن مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات، إلا أن الإستثمار ظل بعيدا عن الطموحات ، الأمر الذي أجبر السلطات الجزائرية للسعي في بحثها عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الإستثمار و رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في قطاع المحروقات. فمن أجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات في قانون 86-14 قصد جعل مجال البحث والتنقيب و الإكتشاف و الإستغلال والتسويق أكثر إنفتاحا على الإستثمار الأجنبي للإستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة. و في هذا الإطار تم إصدار قانون 91-21 المؤرخ في 04/12/1991 والمتعلق بالمحروقات نذكر أهم محتوياته فيما يلي¹ :

✧ توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لإرتفاع تكاليفها من جهة و جلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل و تقنيات حديثة و متطورة و بتكاليف أقل من جهة أخرى؛

✧ تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا ما يتعلق بالإستثمارات و برامج العمل و كذا إنتفاع الشريك الأجنبي ؛

✧ تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل في :

- حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته ؛
 - تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد؛
 - تحدد عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة من أجل إكتشاف الحقل محل الإشتراك وطرق استغلاله؛
- و في سياق ضمانات الدولة و الحوافز الإستثمارية التي قدمت ، فلم تتردد العديد من الشركات النفطية و منها الأمريكية على وجه الخصوص في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها، و قد تطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع ، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الإستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير، حيث بلغ حجم

¹ المادة 4 من القانون 91-21 المتعلق بالمحروقات الصادر في الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 07/12/1991.

الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة 1990-1998 على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاستثمار 4 ملايين دولار للفترة 1998-2003¹.

بروز الشركات النفطية الأمريكية

لقد مثل الحضور الأمريكي في قطاع المحروقات بالجزائر و دوره المتنامي، أربعة شركات أمريكية هي : أناداركو (Anadarko) و أركو (Arco) و أموكو (Amoco) ، و أميراد هاس (Amerad Hess) و كل واحدة من هذه الشركات الأربعة تستثمر بمجال محدد في الاستكشافات و الإنتاج و الاسترجاع الاصطناعي و البحث و الإستغلال.

و كانت أول شركة أمريكية دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات هي شركة أناداركو، وقد ركزت هذه الشركة المستقلة والمتوسطة الحجم كل جهدها الاستثماري منذ تاريخ دخولها للجزائر عام 1989 في ميدان استكشاف المناطق الواعدة كمنطقة بركين ، واستطاعت أن تحقق في هذه المنطقة بالذات اكتشافات كثيرة ونجاحات كبيرة إلى الدرجة التي فندت بها الدعاوى التي أطلقتها الشركات الفرنسية في الستينيات بأن المنطقة الوحيدة في الجزائر التي تحتوى على احتياطات نفطية كبيرة هي منطقة حاسي مسعود² ، و تعد شركة أناداركو التي تصل قدرة إنتاجها في الجزائر إلى 300 ألف برميل يوميا، أهم منتج أجنبي في الجزائر للنفط حاليا ، وتتنشط في العديد من الحقول على رأسها حاسي بركين ، و المرك المتواجد جنوب شرق الجزائر بالشراكة مع سوناطراك بقيمة 3 ملايين دولار، سيسمح لأناداركو سنة 2011 و 2012 بضمان تدعيم حصتها الإنتاجية من النفط في الجزائر، خاصة وأن التقديرات الأولية تفيد بقدرات إنتاج تقدر بحوالي 420 ألف برميل يوميا³.

الشركة الأمريكية الثانية التي اقتحمت قطاع المحروقات في الجزائر هي شركة أركو، وقد ركزت نشاطها في ميدان الاسترجاع الاصطناعي في الحقول القديمة، وقعت عقد شراكة مع سوناطراك في 15 أبريل 1996 بعدما تم توقيع عقد النية من طرف هذه الشركة في جويلية 1994، أعقبته مفاوضات دامت سنتين. و هو عقد بتقاسم الإنتاج يخص حقل " حوض البائل " ويقدر مبلغ التطوير و الإستغلال بين 910 مليون دولار و 1,09 مليار دولار، ممولا بالكامل من طرف الشريك الأجنبي، فضلا عن دفع مبلغ 225 مليون دولار كحق الدخل.

الشركة الثالثة و هي شركة أموكو، فقد وجهت نشاطها نحو استغلال حقول الغاز الطبيعي بحقل عين أميناس و تعاقدت مع سوناطراك في جوان 1998، قبل أن يتم دمجها مع شركة برينيث بترولسيوم لتصبح تسميتها ب.ب.أموكو (BP.AMOCO) و تستثمر 3.5 ملايين دولار و قد دخلت عام 2004 في إنتاج و

¹ KHELIF, Omar, op.cit. p.34.

² KHELIF Omar, "La libéralisation du marché de l'énergie de l'Union européenne. Quelle doctrine commerciale pour les exportations algériennes de gaz naturel ?" Article publié dans la revue MedEnergie, Alger février 2005. p.72

³ حفيز صوالي، مقال نشر في جريدة الخبر، الصفحة الاقتصادية، الجزائر، بتاريخ 20 مارس 2010.

معالجة 20 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يوميا بعين أميناس (معادن تيفنتورين ، حاسي فريدة، حاسي أباشو و تاردارت).¹ .

أما الشركة الأمريكية الرابعة (Amerad Hess) فقد وقعت عقدين للشراكة مع سوناطراك سنة 2000 يتعلق الأول بتطوير و إستغلال حقل قاسي طويل بقيمة 554 مليون دولار، والثاني للبحث واستغلال المحروقات بقيمة 28,5 مليون دولار.

رغم الظروف السياسية الخاصة التي مرت بها الجزائر والتي جرى أثناءها تطبيق قانون 14-86 (المعدل بقانون 21-91) إلا أن هذا القانون أثبت على العموم فعالية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد ذلك بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم.²

لكن بالرغم من جاذبيته لم يسلم القانون من أن توجه له انتقادات مآلها أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع ، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب المزيد من الاستثمار.

الفرع الثالث : قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 رقم 05-07

بالإضافة إلى قوانين الإستثمار الخاصة بالمحروقات التي تم التعرض إليها، و ما مدى تشجيعها لجلب المستثمرين في هذا القطاع ، بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 (قانون رقم 07-05 الصادر بتاريخ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات)³، الذي يهدف إلى تنظيم النشاط في مجال المحروقات من الوجهة القانونية، و يوضح حقوق و واجبات كل المتعاملين في القطاع خلال ممارستهم لكل للنشاطات في مختلف المراحل البترولية والغازية.

و أصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية، و في كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب، و ذلك ما يعني إنهاء الاحتكار في القطاع

¹ B.Takheroubt. Journal L'Expression, Alger, « Investissements étrangers dans les hydrocarbures en Algérie » article publié le 31.03.2002, Rubrique économie.

² Med Hachemaoui, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures: les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today (France, Italie : AKI, 2004), p 4.

³ قانون رقم 07-05 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 إبريل 2005، يتعلق بالمحروقات، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 50 لعام 2005. ص3.

النفطي الذي كانت تمارسه شركة سونطراك. و يهدف القانون أيضا إلى تشجيع و ترقية عملية البحث في المناطق الناقصة و المنعدمة التنقيب.

و قد جاء هذا القانون بـ 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام قانون 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ، حيث نصت المادة الثالثة منه على ما يخضع لسلطة الدولة في هذا القطاع فذكرت في هذا الشأن أن: " موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني و في باطنه و في المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية، ملك للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة "، وأشارت إلى ضرورة أن يتم استغلالها باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمتل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة¹.

و قد أبرز القانون أيضا أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعة البترولية الأفقية أو الترخيص بالتنقيب وغيرها. أما بخصوص حرية النشاط الإقتصادي في هذا القطاع ما يلي : " يعد استيراد المحروقات و المنتجات البترولية وتسويقها عبر التراب الوطني نشاط حرا ، شريطة احترام هذا القانون " ، وتشير إلى أن تحديد أسعار بيع المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجات الطلب الوطني يتم من طرف وكالة ضبط المحروقات.

و بموجب هذا القانون تم استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية و كذا الاستقلالية المالية و هما :

- **الوكالة الوطنية لتأمين موارد النفط (ALNAFT) :** تدعى " النفط " و تقوم بترقية استثمارات قطاع المحروقات و تسلم رخص التنقيب لمدة أقصاها سنتان ، كما تقوم أيضا بتحديد و منح مساحات البحث و كذا مراقبة تطبيق عقود البحث و الاستغلال ، و تقوم بعملية تحديد و تحصيل الإتاوات و تحويلها للخزينة العمومية ، كما تقوم بتسيير و تطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث و استغلال المحروقات.

- **الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات و ضبطها (ANRH) :** تدعى سلطة ضبط المحروقات حيث تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون ، كما تتكفل بدراسة طلبات منح النقل بواسطة الأنابيب و كذا تقديم توصيات الوزير المكلف بالقطاع. و تم كذلك إنشاء لدى كل وكالة هيئة استشارية تدعى المجلس الاستشاري.

ترمي الإجراءات الجديدة من خلال هذا القانون إلى الفصل بين صلاحيات السلطة العمومية للدولة والمهام التقنية والاقتصادية والتجارية التي هي من صلاحيات الشركات بما فيها شركة سونطراك. و ترمي أيضا هذه الإجراءات إلى تحسين أداء القطاع عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال و الاستفادة من التكنولوجيا. إلا أن القانون نفسه رهن و لو جزئيا ، تحكم الجزائر في ثرواتها النفطية حيث يكمن الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب من التصرف في حقول النفط مثلما شاءت ، فهي ستعمل على

¹ نفس المرجع. المادة 3 ، ص.5.

إنتاج أكبر كمية ممكنة في أقصر مدة زمنية. و قد أثار القانون حفيظة المعارضين الذين يصرون على أن القانون السابق 86-14 لم يثبت محدوديته كما يريد أن يرميه منتقدوه و أنه عكس ذلك ، فإن القانون الجديد يوافق الطلبات الأمريكية و يفتح المجال أمام صيغة جديدة تسمح للمتعامل الأجنبي أن يسيطر على 80 % من الإنتاج ، في وقت كانت حصة الشركة الوطنية سونطراك لا تقل عن 51 %¹. و نظرا لذلك تم تعديله سنة 2006 قبل تطبيقه.

الفرع الرابع : الأمر رقم 10/06 المعدل و المتمم لقانون المحروقات رقم 05-07

صدر بتاريخ 29 جويلية 2006 الأمر رقم 10/06² الذي يعدل و يتمم القانون الجديد للمحروقات رقم 05-07 الصادر في عام 2005. و تمثلت أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر في تحديد نسبة مساهمة مؤسسة سونطراك في عقود الشراكة بـ 51 % على الأقل بتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد ، و ذلك فيما يخص العقود المبرمة بين سونطراك و الشركاء الأجانب في إطار القانون رقم 86-14 ، و تم تحديد هذه الرسوم بـ 5 % كحد أدنى و بـ 50 % كحد أقصى (المادة 12 من القانون نفسه). أبقى على الوكالتان اللتان أنشأتا في إطار القانون رقم 05-07 و تم تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس المراقبة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات (المادة 45 من القانون نفسه).

و هكذا يعيد القانون الذي تمت مراجعته ، القاعدة القديمة التي تجعل من سونطراك الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود ، سواء تعلق الأمر بالبحث والاستغلال أو النقل والتكرير. و تتضمن أحكام القانون الجديد فرض رسوم على الفوائد الاستثنائية لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سونطراك في إطار قانون 1986 والمعدل في 1991.

¹ عابد شارف، "الجزائر ترهن ثروتها النفطية بقانون جديد للمحروقات"، مقال نشر بتاريخ 22 جويلية 2005 على الموقع الإلكتروني: www.algeria-voice.org/Errai/Errai21-40/Errai30/hauptteil_errai30.html (آخر تصفح في 15-05-2010).

² الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29 جويلية 2006 المعدل و المتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 إبريل 2005 ، المتعلق بالمحروقات. منشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 48 الصادر في 30 جويلية 2006 .

المبحث الثالث : الدور الإستراتيجي لقطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من بين البلدان المصدرة للنفط و قد استفادت كثيرا من تصدير هذه المادة واستطاعت بالفعل استثمار العائدات المتأتية من المحروقات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنية التحتية والعمران، و تحديث المجتمع الجزائري ، كما استطاعت الجزائر في السنوات القليلة الماضية التخلص من مديونيتها الخارجية مستفيدة من زيادة العائدات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. لكن اعتماد الإقتصاد الوطني على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الإقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و مدى توفر العملة الأجنبية.

المطلب الأول : خصائص الإقتصاد الجزائري

يتميز الإقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية تحدد مدى قدرته على الإندماج في الإقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون حجرة أممه ، لذلك ولمعرفة هذه الخصائص يتم التعرض لها من خلال دراسة طبيعة هذا الإقتصاد و أداءه .

الفرع الأول : طبيعة الإقتصاد الجزائري

إن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري مثلما سنتطرق إليه ، تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ، نظرا لاعتماده الأساسي على عائدات النفط المتأتية من قطاع واحد هو قطاع المحروقات ، في حين أن مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة والزراعة والسياحة تكاد تكون منعدمة.

و يتبين هكذا أن قطاع المحروقات منح الجزائر مكانة مهيمنة كونها أول منتج و مصدر للبترول و الغاز الطبيعي في حوض المتوسط ، فتعد بذلك عملاقا طاويا في الفضاء المتوسطي خاصة وأنها تعتبر الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي بعد روسيا و النرويج¹.

الفرع الثاني : تطور أداء الإقتصاد الجزائري

لقد طرأت على الإقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي بإحتكاره لمجمل الأنشطة الإقتصادية إلى اقتصاد يسير حسب آلية السوق. فمنذ الإنخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الإقتصادية التي تلتها ، شرعت الجزائر بإدخال إصلاحات هيكلية والتي كانت بدايتها الفعلية منذ 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة ، و

¹ World Energy outlook 2007- IEA publications, Stedi Media, Paris. p.87

قد استمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تخص كل قطاعات الإقتصاد وذلك بعد توقيع الجزائر لاتفاق ثاني مع الصندوق في ماي 1995 لفترة ثلاث سنوات إلى غاية نهاية أفريل 1998. إلا أن البلاد دخلت ابتداء من سنة 1992 في مرحلة من الإضطرابات السياسية والأمنية غيرت من أولويات السلطة ، فأصبح تحقيق الإستقرار الأمني و إرجاع السلم الإجتماعي هما الأولوية ، مما جعل القضايا الإقتصادية عالقة إلى غاية عام 1994 حيث أمضت السلطات الجزائرية على عقد إعادة جدولة للديون الجزائرية العمومية مع نادي باريس بالتوازي مع إبرام عقد اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

و قد عملت السلطات العمومية منذ عام 1995 على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الإقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة و من جهة أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة و تبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الإقتصاد الكلي¹.

إن سعي الجزائر إلى الاندماج في الإقتصاد العالمي و الإنتقال إلى إقتصاد السوق جعلها تخضع للالتزامات الإنضمام للمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) التي تقوم على الشفافية و تعزيز التنافسية و زيادة تحرير الإقتصاد. وهذا ما انعكس على مراجعة آليات إدارة الإقتصاد و زيادة الإنفتاح على المبادرات الخاصة الوطنية والأجنبية. ولقد تجسد هذا الإنفتاح في السعي إلى تقليص حجم الدولة والشروع في خصخصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص بشكل جعل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات تصل إلى 79,56 بالمائة سنة 2006². و على الرغم من أوجه القصور، سيما المتعلقة منها بسوق العمل و بالقدرة الشرائية ، فإن الإقتصاد الجزائري عرف تحسن ملحوظ في أداءه في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الإقتصاد الكلي والتوازنات المالية و خاصة النمو الإقتصادي ، من خلال التطور الإيجابي للسوق النفطية و عائدات المحروقات الكبيرة في السنوات الأخيرة و انعكاس ذلك على تحسن العديد من المؤشرات مثلما يبينه الجدول الموالي :

¹ عبد المجيد قدي، "إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية : الجزائر نموذجا". مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، ص 9.

² نفس المرجع، ص.26.

الجدول رقم 05 : بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري - للفترة 1999-2010

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	المديونية الخارجية (مليار دولار)	احتياطات الصرف (مليار دولار)
1999	3,2	29,20	2,64	28,31	04,40
2000	2,2	29,50	0,33	25,26	11,90
2001	2,1	27,30	4,22	22,57	17,96
2002	4,1	25,90	1,41	22,54	23,94
2003	6,8	23,71	2,58	23,35	32,11
2004	5,2	17,70	3,56	21,82	43,11
2005	5,1	15,26	1,64	16,40	56,18
2006	1,8	12,30	1,80	15,50	77,78
2007	4,6	11,80	4,60	5,57	110,1
2008	4,8	11,30	4,40	4,80	140,00
2009	4,8	10,20	5,70	4,60	148,90
2010	3,5	10,00	4,10	4,60	162,20

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع التالية :

- التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/ (آخر تصفح في 2011/04/18)
- Statistical appendix (1998/2004/2006/2009) : IMF staff country report
- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, 2005, 2008, 2010
- United Nations, World Economic Situation and Prospects 2007, New York, 2007, p.135 ;

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن :

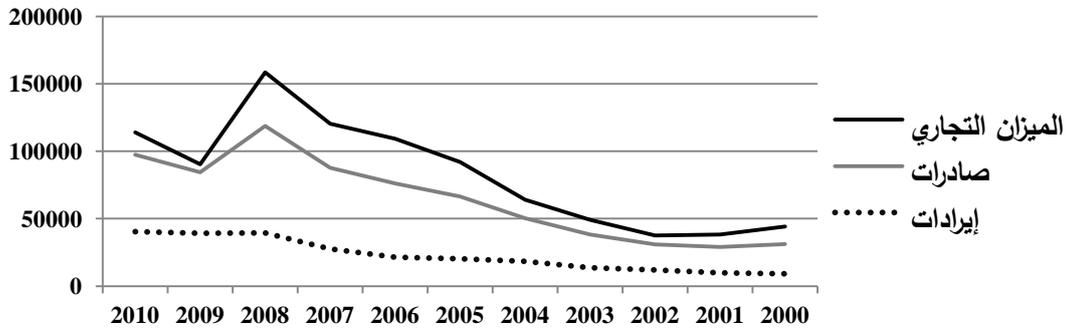
- المديونية الخارجية التي كانت تشكل في السابق عائقا كبيرا على الاقتصاد الجزائري أصبحت الآن قابلة للتسيير ولا تشكل أي خطر على الإقتصاد الوطني ، حيث بلغت 4,6 مليار دولار نهاية 2010 بعد ما وصلت 28.31 مليار دولار في 1999 و 21,82 مليار دولار في 2004؛
- أما نسبة البطالة فهي في انخفاض مستمر حيث تقلصت من 29,50 % سنة 2000 إلى 15,26 % سنة 2005 و إلى 10 % سنة 2010.
- احتياطات الصرف هي في تحسن مستمر، فبعدما كانت تقدر بـ 4,40 مليار دولار عام 1999 ، تجاوزت 43 مليار سنة 2004 و 148,9 مليار سنة 2009 لتصل إلى 162,2 مليار دولار في نهاية 2010.

الجدول رقم 06 : تطور الميزان التجاري - الفترة : 2000 - 2010
(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	إيرادات	صادرات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
2000	9 173	22 031	12 858	240
2001	9 940	19 132	9 192	192
2002	12 009	18 825	6 816	157
2003	13 534	24 612	11 078	182
2004	18 308	32 083	13775	175
2005	20 357	46 001	25 644	226
2006	21 456	54 613	33 157	255
2007	27 631	60 163	32 532	218
2008	39 479	79 298	39 819	201
2009	39 294	45 294	5 900	115
2010	40 473	57 053	16 580	141

المصدر : من إعداد الطالب على أساس معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S)
حصيلة سنوات 2000 إلى 2010 .

الشكل رقم 05 : تطور الميزان التجاري الفترة : 2000 - 2010



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الحصيلة المقدمة من المديرية العامة للجمارك للفترة 2000 - 2010
Ministère des Finances – Direction Générale des Douanes - Statistiques du commerce
extérieur de l'Algérie, années : 2000 à 2010.

بدأ واضحا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن التجارة الخارجية الجزائرية تميزت بفائض تجاري مستمر خلال الفترة 2000 - 2008 ، و بعد الإنخفاض الشديد لسعر النفط الذي عرفته سنة 2009 تقلص هذا الفائض ثم عاد في التطور عام 2010. و يتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2000 كان إيجابيا على العموم ، إلا أن نسبة التغطية إنخفضت بشكل ملحوظ في السنتين الماضيتين 2009 و 2010 بسبب الارتفاع المستمر و المتصاعد لحجم الإيرادات الذي انتقل من 9173

مليون دولار في سنة 2000 إلى 40 473 مليون دولار في سنة 2010 ، و هي زيادة تفوق نسبة 440 % . و قد تطور الميزان التجاري الجزائري بشكل لافت خلال أربعة سنوات متتالية من 25 644 مليون دولار في سنة 2005 إلى 39 819 مليون دولار في سنة 2008 ، و ذلك إثر تحسن السوق النفطية ليتراجع إلى أدنى مستوى له في العامين الأخيرين : 5 900 مليون دولار في 2009 و 16 580 مليون دولار في 2010. أما أقصى مستوى وصل إليه الميزان التجاري الجزائري فكان في عام 2008 بـ 39 419 مليون دولار، و يرجع ذلك للإرتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط من جهة و الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تعتبر قياسية هي الأخرى من جهة أخرى ، مع أن الإيرادات قفزت بدورها إلى أقصى مستوياتها بـ 39 479 مليون دولار.

المطلب الثاني : أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول : مكانة قطاع المحروقات

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و بالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، و يساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية¹.

فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا. و بسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول خاصة ، مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط ، تسعى الجزائر إلى رفع القدرات الإنتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخيل ، خاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة ، مما جعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي .

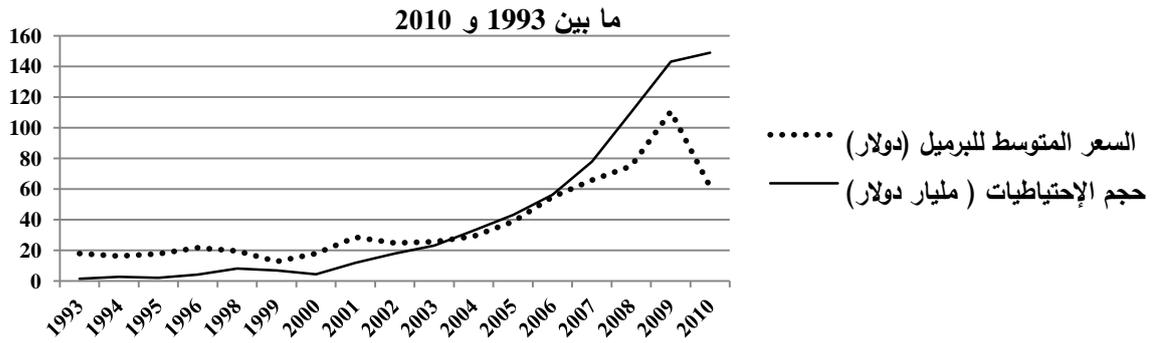
~ سيطرة المحروقات على حجم الصادرات

من بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ، تعزيز الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية. و على هذا الأساس ، و مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط و خصوصا في الجزائر² مثلما يبينه الشكل و الجدول المواليين .

¹ Hilel Hamadache, " Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité " Thèse de Master of science, CIHEAM - IAMM n° 103 - Montpellier, 2010. p.34.

² بن علي بلعزوز، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2008. ص 219.

الشكل رقم 06: ارتباط حجم إحتياطي الصرف الأجنبي بتغيرات أسعار النفط



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 05

إن الإحتياطيات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ 1,50 مليار دولار سنة 1993 ثم 4,40 مليار سنة 1999 إثر الصدمة البترولية لسنة 1998-1999 التي أدت إلى تخفيض مستوى الإحتياطيات ، بدأت ترتفع تدريجيا منذ سنة 2000 و تدعم مع ارتفاع أسعار البترول لتصل أرقاما غير مسبوقه تجاوزت 110 مليار في 2007 و بأكثر من 162 مليار دولار عام 2010.

الجدول رقم 07 : نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000-2010) (مليون دولار)

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبة (%) صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية
2000	22 301	21 419	882	96,04
2001	19 132	18 484	648	96,61
2002	18 827	18 091	736	96,10
2003	24 612	23 939	673	97,26
2004	32 083	31 302	781	97,56
2005	46 001	45 094	907	98,03
2006	54 613	53 429	1 184	97,83
2007	59 518	58 206	1 312	97,79
2008	78 230	76 340	1 890	97,58
2009	43 216	41 775	1 441	97,35
2010	57 150	55 700	1 450	97,16

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) - حصيلة سنوات 2000 إلى 2010 و

Ali Titouche, Journal El Watan du 26 Janvier 2009 - Rubrique Economie.

يمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات

على العائدات و على حجم الصادرات الجزائرية للخارج ، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97 % من إجمالي الصادرات منذ عام 2000 ، و المساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 03 % فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزال ثانوية وجد محدودة ، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الآن 1890 مليون دولار في سنة 2008.

و أما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية ، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية بـ 0,45 بالمائة و بـ 0,17 بالمائة في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2007¹ ، و هو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا.

الفرع الثاني : العائدات النفطية و التنمية الإقتصادية

1. تطور العائدات النفطية في الجزائر :

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا ، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج و تقرر سياسة الأسعار المعلنة. ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط و منها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها. ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 و تطورها بشكل غير مسبوق ، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية ، بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينات وخلال عقد التسعينات.

هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادتي البترول الخام و الغاز الطبيعي المستخرجة من الآبار إلى أرصدة نقدية في البنوك ، و ليس عن طريق الإدخار الوطني والتراكم لدى المؤسسات المنتجة والأفراد عبر النظام المصرفي ، حيث أن نمو الموارد المالية يعتبر انعكاسا لنمو أسعار النفط و تزايد حجم كميات التصدير و تختلف من سنة لأخرى.

إن الأرقام الواردة في الجدول السابق تبين العائدات من مجمل الصادرات و السيطرة المطلقة لقطاع المحروقات على التجارة الخارجية الجزائرية في الصادرات الكلية التي تعادل كل عام نسبة 97 % . و يمكن أيضا ملاحظة التطور الكبير للعائدات النفطية خلال السنوات العشرة الماضية و التي لم تكن تتعدى 19 مليار دولار عام 2000 و 2001 تضاعفت إلى مرتين و نصف في سنة 2010 لتتجاوز 55 مليار دولار، و هو تطور لم يحققه أي نشاط إقتصادي آخر.

¹ World Trade Organization, Trade Profiles 2007, p.5.

فالعائدات الجزائرية مثلا من مجمل الصادرات بالأسعار الجارية منذ سنة 1975 إلى سنة 1999 أي خلال ربع قرن بلغت ما يقارب 274 مليار دولار أمريكي¹ ، ومن سنة 2000 إلى سنة 2010 (عشر سنوات) بلغت مستويات قياسية فاقت 448 مليار دولار (عائدات النفط لسنة 2008 وحدها بلغت 76.34 مليار دولار). و قد صاحب تطور المداخل تطور الجباية البترولية بشكل آلي.

2. تطور الجباية البترولية :

إن تطور الجباية البترولية تخللته أيضا فترات تراجعته فيها الضرائب النفطية في الموازنة العامة. فالضرائب النفطية التي كانت أقل من 20 % خلال فترة السبعينات ، ارتفعت بأحجام كبرى في بداية الثمانينات حيث وصلت إلى 63 % في سنة 1980، لتتخفف إلى أدنى مستوياتها في عام 1987 بعد الأزمة النفطية ، ثم عاودت الصعود من جديد مع التحسن الطفيف في أسعار النفط في بداية التسعينات إلى 49 % سنة 1990²، لتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 و 2008.

إن الجباية العادية خارج المحروقات لا يمكنها حاليا أن تغطي نفقات الدولة على التحويلات الاجتماعية ، والكتلة الوطنية للأجور ، والدعم الموجه للسكن والماء والمواد الطاقوية وغيرها ، و يتم تغطية النقص في الجباية العادية من الجباية البترولية ، خاصة إذا نظرنا إلى المبالغ الضخمة التي خصصتها الحكومة الجزائرية بقيمة 286 مليار دولار للبرنامج الخماسي 2010 - 2014 من أجل تطوير القطاعات غير النفطية ، وطبعا هذا الرقم الموهول لم يكن ليوضع في هذه الخطة لو لم تستفد الجزائر من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية.

إن أهم ما يميز السياسة المالية للدولة و ميزانيتها العامة هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات ، و كما نعلم فإن أسعار المحروقات تحدد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى كسوق لندن و سوق نيويورك و بالتالي فإن استقرار و توازن الميزانية العامة للدولة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة ، و يمكننا القول أن ميزانية الدولة في الجزائر حساسة للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار هذه المادة سواء كانت هذه الصدمات سلبية " بانخفاض أسعار المحروقات " أو إيجابية " بارتفاع أسعارها".

3 . صندوق ضبط الموارد :

أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و

¹ أوبك ، التقرير الإحصائي السنوي ، 2005 ، ص 14.

² نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتكرت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد"¹.

أ- ماهية الصندوق :

لقد جاء إنشاء الصندوق في جوان سنة 2000 ، و هي فترة ميزها الإرتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر. و قد ساهم الإرتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998 و 1999 بـ 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج .

و بذلك إتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي إعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل ، و أمام فارق وصل إلى 9,5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتاما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

ب- أهمية الصندوق :

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية :

- ⌘ ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة ؛
- ⌘ ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني ؛
- ⌘ تغطية العجز في الميزانية العامة و الإنتقال من حالة العجز إلى الفائض ؛
- ⌘ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في إيدار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق إيدار".

¹ القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - العدد 37 الصادرة بتاريخ 28/06/2000.

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الاقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات الذي بدأ تأثيره واضحا من خلال عوائده، و وصف الاقتصاد الوطني بأنه عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

المطلب الثالث : الإمكانيات الطاقوية الجزائرية

تسعى الجزائر حاليا إلى إنتهاج سياسة طاقوية فاعلة من شأنها زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية ، خاصة السوق الأوروبية والأمريكية. و تسعى كذلك إلى فرض نفسها كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية. غير أن دور أي دولة و وزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات طاقوية ومزايا تتفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمنون على استمرار العلاقات الإقتصادية و يقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. و لذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات الطاقوية و النفطية خصوصا التي تتوفر عليها الجزائر من حيث حجم الإحتياجات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات إلى الزبائن، و ميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين العديد من المنتجين والمستهلكين.

الفرع الأول : الإحتياجات الجزائرية من البترول و الغاز الطبيعي

إن حساب المدة المتوقعة من " عمر " النفط أي مدة الإنتاج ، يختلف حسب جهات التقدير و مستوى الإستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا. فمثلا سنة 1974 كانت الإحتياجات المؤكدة تقدر بـ 7.64 مليار برميل من البترول و طاقة إنتاج بـ 889 ألف برميل يوميا ، مما يعني أن سنوات إستهلاك البترول المتوقعة كانت تقارب 24 سنة ، كمقارنة مع السعودية التي كانت لها في نفس الفترة من الإحتياجات 132 مليار برميل والإنتاج اليومي يقدر بـ 8.4 مليون برميل أي عشرة أضعاف الجزائر و المدة المحتملة من عمر بترولها كانت 43 سنة. لكن آخر التوقعات (في جوان 2010) تقدر الإحتياجات المؤكدة في الجزائر بـ 12,20 مليار برميل من البترول حسب تقرير لكتابة الدولة الأمريكية للطاقة¹ و هي متواضعة بالنسبة لباقي الدول النفطية الأخرى العضوة في منظمة أوبك. و هكذا تكون الجزائر ثالث منتج في إفريقيا بعد كل من ليبيا و نيجيريا. و تتوفر الجزائر حسب نفس التقرير على 2,37 % من الإحتياجات العالمية المؤكدة

¹ Oil and Gas Journal, "Estimation of Oil and Gas in Algeria", PennWell Corporation, Houston USA.2010. p.7.

من الغاز الطبيعي بـ 4 502 مليار متر مكعب و تأتي في المرتبة الثانية إفريقيا بعد نيجيريا و العاشرة عالميا.

كما يتم مراجعة الاحتياطات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الاكتشافات المتواصلة التي تقوم بها الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها إلى جانب رفع نسبة الاسترجاع و إعادة تقييم المكامن بفضل إدخال تكنولوجيات حديثة.

هذا و قد بلغ إنتاج الجزائر من البترول الخام معدل 1,2 مليون برميل يوميا عام 2010 ، بينما تبلغ قدرة الجزائر الإنتاجية الحقيقية الحالية 1,45 مليون برميل يوميا¹. و تعتبر الجزائر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا و النرويج، بنسبة تقدر بحوالي 4.1 تريليون متر مكعب من الغاز سنويا² عن طريق خطوط الأنابيب.

من جهة أخرى فقد حققت الجزائر 129 اكتشافاً جديداً للنفط والغاز منذ العام 2000 ، منها 16 اكتشافاً عام 2008 ، والعدد نفسه في العام 2009 (منها 9 اكتشافات حققتها شركة سوناطراك بمفردها و 7 مع شركات أجنبية) . أما في سنة 2010 فقد حققت 29 إستكشاف تضمنت 14 خاصة بالغاز، 12 بالبترول و 3 بالبترول و الغاز (منها 27 اكتشافات حققتها شركة سوناطراك بمفردها و 2 مع شركات أجنبية)³.

الفرع الثاني : ميزات خاصة للمحروقات الجزائرية

إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية ، و هي تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق. إن قيمة كل منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على مكونات أساسية تتمثل في جودة المحروقات و شبكة النقل التي تؤمن وصول المنتجات إلى الزبائن ، وميزة قرب الموقع الجغرافي وغيرها ، و هي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع و المنافسة بين المنتجين و من خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية :

1. ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الإستهلاك) :

إن قرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة ، حيث تقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، الأمر الذي لا يطرح إشكالية الآجال. زيادة على ذلك فإن الجزائر لها الأفضلية في نقل منتجاتها النفطية عبر شبكة الأنابيب

¹ Chérif Bennaceur, "Les indicateurs de l'Algérie inquiètent " , Journal Le Soir d'Algérie du 23/07/2011.

³ سوناطراك، " الجزائر : قدرات كبيرة من البترول و الغاز " ركن ملفات تقرير سنة 2010.

إلى القارة الأوروبية لا سيما إلى إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا و بلجيكا ، إنطلاقا من ستة مواني (أرزويو، بجاية و سكيكدة ، الجزائر، عنابة ، وهران) .

2. ميزة جودة النفط الجزائري :

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبتترول المستخرج من حقول الصحراء الجزائرية "صحاري بلند" يعتبر من أنواع النفط الخفيف و هو أكثر طلباً في السوق وأعلى سعراً وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية لا سيما الغازولين، و تقدر كثافته بين 43.5 و 47.5° (قياس API) و يحتوي نسبة ضئيلة من الكبريت بحوالي 0.09 % و يشمل على 34 % نفتا ، 25 % غازوال ، 25 % بقايا ، 12 % كيروسان و 4 % غاز بترول مميع (GPL)¹ ، كما أن المكثفات (Condensat) المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعد من أهم المنتجات البترولية و من أجود أنواعها ، و تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها.

الفرع الثالث : تطور شبكة نقل المحروقات

1. شبكة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب :

و نقصد بها شبكة نقل المحروقات الجزائرية السائلة أو الغازية بواسطة الأنابيب، باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر خاصة في نقل الغاز الطبيعي أكثر من اعتمادها على أسطول النقل البحري و ذلك بسبب الوضع الجغرافي المميز القريب من السوق الأوروبية. و تعتبر شبكة الأنابيب، القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر و مناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتي تضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة و منتظمة، فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولاً إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر وهما :

أ. مركز حوض الحمراء الخاص بالبتترول والمكثفات :

وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج البترولي من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين أمناس، بركين وغيرها) ليقوم المركز بأعمال القياس ، حساب الكميات و مراقبة النوعية.

ب. مركز حاسي الرمل الخاص بالغاز الطبيعي :

و هو المركز الذي يتم فيه تجميع و حساب كل كميات الغاز المنتجة من مختلف الحقول (حاسي الرمل ، غورد النوس ، السطح، عين صالح ...). يتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر الأنابيب إلى المصافي و مراكز التخزين بالنسبة للبتترول، أو إلى مراكز التجميع بالنسبة للغاز، أو إلى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية. و يوجه جزء من إنتاج الغاز الطبيعي إلى الاستهلاك الداخلي بواسطة مؤسسة

¹ Sonatrach, Revue Sahara Blend & produits dérivés, Alger, déc.2004. p.11.

سونغاز عبر شبكة الداخلية. و تتضمن هذه الشبكة ، ثلاثة أنابيب عابرة للبحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى بلدان أوروبية و هي :

« الأنبوب الأول المسمى (Gazoduc Enrico Mattei) بطول 550 كم يصل الحدود الجزائرية بإيطاليا عبر تونس و بطاقة تصدير تقدر بـ 32 مليار م³ سنويا ، بدأ العمل به سنة 1986 ؛

« الأنبوب الثاني المسمى (Gazoduc Pedro Duran Farrell) موجه إلى إسبانيا و البرتغال عبر المغرب بطول 521 كلم و بطاقة 11 مليار م³ سنويا، بدأ العمل به 1996 ؛

« الأنبوب الثالث "ميد غاز" (Gazoduc MEDGAZ) : يربط الجزائر بأوروبا مباشرة عبر جزيرة ألميريا ثم إسبانيا. تنطلق القناة من بني صاف قرب أرزيو عابرة للبحر الأبيض المتوسط على طول 200 كلم و تحت عمق يصل إلى 2160 متر. أما طوله في التراب الجزائري فيصل 547 كلم ، طاقته الأولية 8 مليار م³ سنويا ، بدأ تشغيله في جوان 2010.

و قد إنتقل حجم المحروقات المنقولة عبر الأنابيب إلى أوروبا من 250 مليون طن معادل بترول (Mtep) خلال سنة 2000 إلى أكثر من 330 مليون طن معادل بترول في 2009. و تشمل حاليا شبكة خطوط الأنابيب 12 خط أنابيب لنقل الغاز يبلغ طولها الإجمالي 7459 كم مع قدرتها لنقل 131 مليار م³ سنويا من بينها 39 مليار م³ موجهة للتصدير. و مع تشغيل الأنبوبين العابرين للقارات "إنريكو ماتى" (الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس) و "بيدرو دوران فاريل" (الرابط بين الجزائر وإسبانيا عبر المغرب)، هناك مشاريع جديدة لأنابيب نقل الغاز هي في طور الإنجاز لتلبية الطلب المتصاعد للسوق الأوروبي¹.

و بموازاة إنجاز هذه المشاريع فالجزائر تسعى حاليا إلى تجسيد أنبوبين آخرين موجهان إلى أوروبا بشراكة عدد من الشركات النفطية الدولية ، وهما :

« أنبوب "غالسي" (Gazoduc GALSI) : الموجه إلى إيطاليا مباشرة عبر جزيرة سردينيا، و هو قيد الإنجاز و يبدأ عبره التصدير خلال سنة 2014 .

« ثم هناك المشروع الدولي العملاق لأنبوب الغاز عبر الصحراء (Trans - Saharan Gas Pipeline) ، الذي سينقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالنيجر والصحراء الجزائرية إلى ميناء بني صاف ثم أوروبا بطول 4187 كم و بطاقة نقل تقدر بحوالي 18 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا. و تتمثل أهمية تطوير شبكة النقل بالأنابيب إلى أوروبا فيما يلي :

¹ سوناطراك ، نشاط نقل البترول و الغاز عن طريق القنوات، 2010، ص.3.

- تأمين الإمداد بالمحروقات بصورة منتظمة و سريعة للزبائن (السوق الأوربية) ؛
 - استفادة الجزائر من تقليل نفقات شحن الغاز المسال بواسطة الناقلات و اجتناب مخاطرها ؛
 - استفادة من ريع تفضيلي بسبب تقرب منطقة الإنتاج من مناطق الاستهلاك ؛
- 2. الموانئ البترولية و النقل البحري للمحروقات :**

يتم تصدير المحروقات (بترول، غاز طبيعي مميع ، غاز بترول مميع) عبر ستة موانئ بترولية رئيسية وهي : أرزيو ، سكيكدة ، بجاية ، الجزائر، عنابة ، وهران. فيما يسير مناء أرزيو لوحده حوالي 40 % من مجموع صادرات المحروقات. و من أجل تطوير هذه الموانئ تم في سنة 2004 إستحداث شركة تسيير و استغلال الموانئ البترولية بين شركة سوناطراك و شركة تسيير الموانئ (S.T.H). و تمت على إثرها عملية تكييف الموانئ البترولية مع ارتفاع الكميات المنقولة. و من أجل رفع طاقة الشحن و رفع كمية تصدير الغاز و طاقة معالجة المحروقات ، أنجزت خمسة محطات شحن المحروقات السائلة في عرض مياه البحر: 02 منها بأرزيو، 02 بسكيكدة و واحدة ببجاية. و قامت بإنجاز هذه المشاريع الشركة الأمريكية FMC.

في مجال النقل البحري للمحروقات تقوم شركة سوناطراك عن طريق مؤسستها الفرعية Company Shipping Hyproc و Sonatrach Petroleum Corporation بنقل الغاز الطبيعي السائل (GNL) عبر 09 سفن (Méthaniers) بطاقة نقل إجمالية تقدر بـ940720 متر مكعب، و نقل غاز البترول المميع (GPL) عبر 10 ناقلات بطاقة نقل إجمالية تقدر بـ334600 متر مكعب. و بالنسبة للنقل البحري للبترول الخام تقوم شركة سوناطراك بهذه العملية بواسطة سفينتها (Supertanker) "مسدار" بطاقة 315000 م³ و هي الكمية المعادلة لـ2 مليون برميل ، بالإضافة إلى 4 سفن أخرى تسلمتها الشركة عام 2010 بطاقة إجمالية تعادل 640000 برميل¹.

الفرع الرابع : إنتاج المحروقات في الجزائر

تعد المنتجات و المشتقات المستخرجة من المحروقات من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي تتمثل في أنواع مختلفة من السوائل والغازات إلى جانب العديد من المكثفات و المشتقات أغليبيتها موجة للتصدير. و عرف الإنتاج الوطني للمحروقات ، تطورات عديدة من فترة لأخرى ، و ساهم بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي في 1987 و تضاعفت هذه النسبة في سنة 2000 حيث وصلت إلى 30% لترتفع إلى 50% في 2008. و بلغت حصيلة سنة 2010 لإنتاج الطاقة الأولية² Mtep 163 مقابل Mtep 147,3 في سنة 2001 ما يمثل زيادة بـ10% . كما تؤكد نفس الحصيلة لقطاع الطاقة³ أن الجزائر تعتمد كليا على

¹ Sonatrach - op.cit. p.08.

² شملت البترول الخام ، المكثفات، الغاز الطبيعي، غاز بترول المميع في الحقل، كهرومائية.

³ Ministère de l'Energie et des Mines " Bilan énergétique national de l'année 2010" Edition 2011. Alger. p.10

إنتاج الطاقة الأولية إنطلاقاً من الوقود الأحفوري بنسبة 50 % من الغاز الطبيعي و بنسبة 50 % كذلك من المنتجات السائلة (بترول ، مكثفات و غاز بترول مميع في الحقل). أما مساهمة الطاقات المتجددة (طاقة شمسية و كهرومائية) فلا تمثل حتى 1 % من مجموع منتجات الطاقة الأولية.

1. إنتاج البترول الخام :

لقد تطور إنتاج إجمالي النفط الخام والمكثفات وفق معدل نمو سنوي متوسط بـ4.23 % خلال العقدين الماضيين، حيث يعد حقل حاسي مسعود، أهم مساهم في الإنتاج الكلي بنسبة 37.5 % ، إلى نوعية نفطه التي تعطي عند تكريره منتجات ذات جودة عالية ، و قد بلغ إنتاج الخام والمكثفات سنة 2000 إجمالي 58,58 مليون طن مكافئ بترول (Mtep) ليصل الإنتاج عام 2008 إلى 82,55 مليون (Mtep) و هي أكبر كمية إنتاج لحد الآن، ليعرف الإنتاج الجزائري من النفط الخام ، نوع من الثبات و الاستقرار في العامين 2009 و 2010 . و يرجع هذا التطور الملحوظ في إنتاج النفط الخام و المكثفات إلى عمليات التحديث التي أدخلتها الجزائر على وسائل الإنتاج ، وتبني إستراتيجية الشراكة الأجنبية للتوسع في الإستكشافات وعمليات الإستغلال و النقل والتكرير، و الجدول الموالي رقم 08 يبين تطور الإنتاج الجزائري من البترول الخام والمكثفات خلال العشرية 2000 - 2010.

2. إنتاج المكثفات :

يتم إنتاج المكثفات أساساً من معالجة الغاز الخام لحقل حاسي الرمل والحقول الأخرى للغاز الطبيعي، كما يمكن الحصول عليها أيضاً بدرجة أقل من معالجة البترول الخام. و تعد الجزائر أول مصدر في العالم للمكثفات¹ بطاقة مستقرة بين 12 و 15 مليون طن معادل بترول سنوياً.

3. إنتاج الغاز الطبيعي :

يوجه الغاز الطبيعي بعد إنتاجه، إما لمعامل تمييعه، أو ينقل عبر الأنابيب بغرض الاستهلاك الداخلي لجميع القطاعات الاقتصادية، أو لغرض التصدير، و يمكن أن نفرق بين الإنتاج الخام (الإنتاج الكلي) والإنتاج الصافي :

- الإنتاج الكلي : يشمل الكميات التجارية والتي تعاد إلى الحقول و الكميات التي تحرق.
- الإنتاج الصافي : و هو الغاز الطبيعي الذي يستعمل كوقود ، أو كمادة أولية صناعية و يستخرج من الحقول الغازية والبترولية ، ولا يؤخذ بعين الاعتبار الغاز المعاد حقنه ، وهذا للحفاظ على ضغط المكنن أو لتحسين إنتاجيته ، ولا يؤخذ بعين الاعتبار الغاز المحروق في المشاعل، و كذا الغاز المكرر. وقد ارتفع الإنتاج الصافي من الغاز الطبيعي من 2,5 مليار م³ في السبعينات ليتجاوز عتبة 130 مليار م³ في العشرية الأولى لهذا القرن.

¹ Ministère de l'Énergie & des Mines, "Evolution du secteur de l'énergie et des mines, 1962-2007", Alger, édition 2008.p 23.

يتمركز إنتاج الغاز أساساً في حاسي الرمل، و كذا في حقول آرار، و رورد النوس ، تين فوي تابنكورت، و حوض الحمراء. و توجد في طريق التطوير حقول أخرى ذات أهمية كبرى ، و ذلك في نطاق عقد شراكة مع الشركاء الأجانب. يتعلق الأمر بحقول عين صالح وعين أمناس بالشراكة مع الشركة البريطانية British Petroleum و حقول أوهانت مع BHP Billiton. يمر مجمل منتوج الغاز من مركز توزيع الغاز الواقع بحاسي الرمل بفضل مجموعة من أنابيب الغاز الوطنية والدولية من حاسي الرمل إلى سكيكدة ، و واد صفصاف نحو تونس و إيطاليا، و ايسر، و آرار، و من قاسي الطويل إلى حاسي مسعود ، و من حاسي الرمل إلى الحدود الجزائرية المغربية نحو المغرب ، إسبانيا و البرتغال.

4. إنتاج غاز البترول المميع (GPL) :

يستخرج غاز البترول من حقول النفط أو الغاز الطبيعي، أو من عملية التكرير، عمليات التميع أو من خلال وحدات إنتاج غاز البترول المميع ، و ينتج من عملية التميع البروبان C3 و البيوتان C4 حيث يتميزان بخواص متقاربة ، مما يميزهما عن باقي أنواع الوقود الأخرى، و باستعمال كمية قليلة من أحدهما، تتحصل على كميات كبيرة من الطاقة، و تعد الجزائر ثاني منتج عالمي لغاز البترول المميع بمعدل سنوي يفوق 8 مليون طن¹.

عملية إنتاج غاز البترول المميع تتم انطلاقاً من :

- أ. الحقول النفطية (GPL au champs) بحاسي مسعود، حوض بركاوي، و معالجة الغاز بحاسي الرمل.
- ب. على مستوى وحدات التميع بالإضافة للحقول المذكورة. تتم العملية على مستوى ثلاثة وحدات تميع الغاز و هي : وحدة سكيكدة (GL1K) ، وحدة بطيوة (GL2K) و وحدة أرزيو (GL4Z) .
- ج. على مستوى محطات التكرير: يختلف حجم الإنتاج حسب الكميات المعالجة و الموجهة أساساً للتصدير.

الجدول رقم 08 : تطور المنتجات النفطية للفترة : 2000 - 2010

¹ Ministère de l'énergie et des mines, " Bilan énergétique national de l'année 2010" *ibid.* p.23.

غاز بترول مميّع في الحقل GPL (مليون طن)	غاز طبيعي مميّع GNL (مليون م ³)	غاز طبيعي (مليار م ³)	مكثفات Condensat (Mtep)	نפט خام (Mtep)	السنوات
8,4	-	139.60	11.98	46.60	2000
8,6	-	140.70	17.29	39.85	2001
8,6	11,818	134.80	16.65	44.43	2002
8,7	47,794	137.60	15.40	54.60	2003
8,7	40,684	144.00	13.10	62.90	2004
8,8	39,726	152.00	12.30	66.70	2005
8,4	43,298	150.00	12.80	66.20	2006
8,6	40,020	153.00	12.50	66.50	2007
8,6	34,900	154.10	14.81	67.74	2008
8,1	35,200	150.90	12.30	56.80	2009
8,4	31,540	145.80	12.01	55.69	2010

المصادر : حصيلة إنجازات وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر 2000-2010

5 . صناعة التكرير و تمييع الغاز الطبيعي :

يتمثل القطاع الصناعي للمحروقات في الجزائر ما يعرف بنشاط المصب في تطوير و استغلال تمييع الغاز الطبيعي ، فصل غاز البترول المميّع ، التكرير ، البتروكيميا و تنمية الغازات الصناعية. تتوفر سوناطراك عبر نشاط المصب على الوحدات الإنتاجية الآتية :

- أربع (04) مركبات للغاز الطبيعي المميّع (GNL) ، 3 بأرزيو و 1 بسكيكدة ، بقدرة إنتاج إجمالية قدرها 44 مليار م³ من الغاز الطبيعي المميّع في السنة.
 - مركبين (02) لغاز البترول المميّع (GPL) بأرزيو ، بقدرة إنتاج إجمالية قدرها 9 ملايين طن/ سنويا.
 - مركبين (02) للبتروكيميا ، أحدهما بأرزيو و الثاني بسكيكدة.
 - وحدة (01) للبولي إيثيلين عالي الكثافة (polyéthylène haute densité) PEHD تابع لفرع ENIP
 - وحدتين (02) لاستخراج الهيليوم : واحدة بأرزيو و الأخرى بسكيكدة.
- و تتوفر سوناطراك كذلك على خمسة مصافي و هي :
- مصفاة العاصمة بقدرة معالجة للبترول الخام بـ 2,7 مليون طن/ سنويا. بدأت تشتغل سنة 1964.
 - مصفاة سكيكدة بقدرة معالجة للبترول الخام بـ 7,5 مليون طن/ سنويا. بدأت تشتغل سنة 1980.
 - مصفاة أرزيو بقدرة معالجة للبترول الخام بـ 2,5 مليون طن/ سنويا. بدأت تشتغل سنة 1972.
 - مصفاة حاسي مسعود بقدرة معالجة للبترول الخام بـ 1,1 م. طن/ سنويا. بدأت تشتغل سنة 1980.
 - مصفاة أدرار بقدرة معالجة للبترول الخام بـ 0,6 مليون طن/ سنويا. بدأت تشتغل سنة 2007.

و هناك مصفاة سادسة توجد بعين أمناس بقدرة معالجة للبتترول الخام بـ0,3 مليون طن/سنويا. بدأت تشتغل سنة 1980 ثم توقفت سنة 1986 بسبب مشاكل تثبيت التربة. و قد صدرت مؤخرا مناقصة دولية من أجل إعادة تأهيلها.

و قد فاقت الطاقة التكريرية الإجمالية لهذه المصافي 23 مليون طن في سنة 2010¹. و تباشر شركة نفتاك (NAFTEC) و هي فرع تابع لسوناطراك كل نشاطات التكرير. و يمثل تصدير المنتجات المكررة حوالي ثلثي الإنتاج حيث تنخفض هذه النسبة للكميات المصدرة مع ارتفاع حاجيات السوق الوطني. و كما هو معروف تقوم مصافي تكرير النفط على اختلاف أنواعها وتعدد عملياتها بإنتاج مشتقات نفطية عديدة يمكن استخدامها في أغراض مختلفة، ولعل من أهمها الجازولين (وقود السيارات)، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى ابتداء من الغازات الهيدروكربونية الخفيفة ومروراً بالكيروسين وحتى زيوت التشحيم والشموع والإسفلت، وذلك باستخدام طرق الفصل والتحول والمعالجة بالإضافة بتسلسل و تتابع للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات بنوعية عالية.

الفرع الخامس : تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر

يعتمد النظام الكهربائي الجزائري، على شبكة موصولة تغطي 98 % من احتياجات الكهرباء في الوطن مع نهاية عام 2009 حسب التقارير الصادرة عن وزارة الطاقة و المناجم² ، بالإضافة إلى بعض الشبكات الصغيرة المستقلة لتزويد بعض القرى والمداشر المعزولة بالجبال وأقصى جنوب البلاد ، حيث أن غالبية السكان، ومعظم الأنشطة الاقتصادية متمركزة في شمال البلاد، والتي تمثل أكبر نسبة لاستهلاك الكهرباء. و تم إنشاء عدد كبير من المحطات الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية منتشرة عبر مختلف جهات الوطن. و قد عرف قطاع الكهرباء منذ استقلال البلاد تطور كبير، فبعدما كان عدد المشتركين سنة 1964 يقارب الـ700.000 مشترك ، وصل نهاية عام 2010 عددهم 6.803.371 مشترك، من بينهم 1.2 مليون مشترك بالمناطق الريفية، وسمحت مختلف برامج الكهرباء المدعمة من طرف الدولة، بإعطاء دعم قوي لتغطية الطلب الوطني المتزايد. فبعدما كان الإنتاج مقدر بـ568 ميغاوات عام 1962، وصل إلى 45.734 ميغاوات سنة 2010³. أما شبكة نقل و توزيع الكهرباء (الضغط العالي، المتوسط و المنخفض) فقد وصلت 271.446 كلم سنة 2010.

1 . إنتاج الطاقة الكهربائية :

إن عملية توليد أو إنتاج الطاقة الكهربائية هي في الحقيقة عملية تحويل الطاقة من شكل إلى آخر حسب مصادر الطاقة المتوفرة في مراكز الطلب على الطاقة الكهربائية وحسب الكميات المطلوبة لهذه

¹ Sonatrach, Rapport annuel 2010. Op.cit. p 23.

² Ministère de l'énergie et des mines, "Bilan énergétique national de l'année 2010" - Ibid. p 21.

³ Ibid.p.27

الطاقة ، الأمر الذي يحدد أنواع محطات التوليد، وكذلك أنواع الاستهلاك وأنواع الوقود ومصادره كلها تؤثر في تحديد نوع المحطة ومكانها وطاقتها. و يتم إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر حاليا حسب خمسة أنواع محطات توليد باستخدام التربينات البخارية أو الغازية ، محطات التوليد المائية، محطات التوليد ذات الاحتراق الداخلي بالديزل و أخيرا محطات التوليد بالطاقة الشمسية. و يوضح الجدول رقم 09 والشكل رقم 07 الموالين مكانة كل نوع من محطات التوليد و كذا تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010.

الجدول رقم 09 : تطور إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطة (الفترة 2000 - 2010)

⊙ (TWH تيراوات ساعي)

السنة	طاقة مائية	طاقة شمسية	استخدام تربينات بخارية	استخدام تربينات غازية	الديزل
2000	0.86	-	16.86	7.89	0.53
2001	0.64	-	16.89	7.84	0.52
2002	0.57	-	16.23	11.11	0.59
2003	0.25	-	16.03	12.66	0.64
2004	0.21	-	16.18	14.20	0.60
2005	0.24	-	16.52	16.28	0.61
2006	0.29	-	14.58	19.82	0.58
2007	0.26	-	14.13	22.11	0.50
2008	0.23	-	13.34	26.05	0.50
2009	0.32	-	11.87	29.99	0.50
2010	0.13	0.001	9.62	35.45	0.43

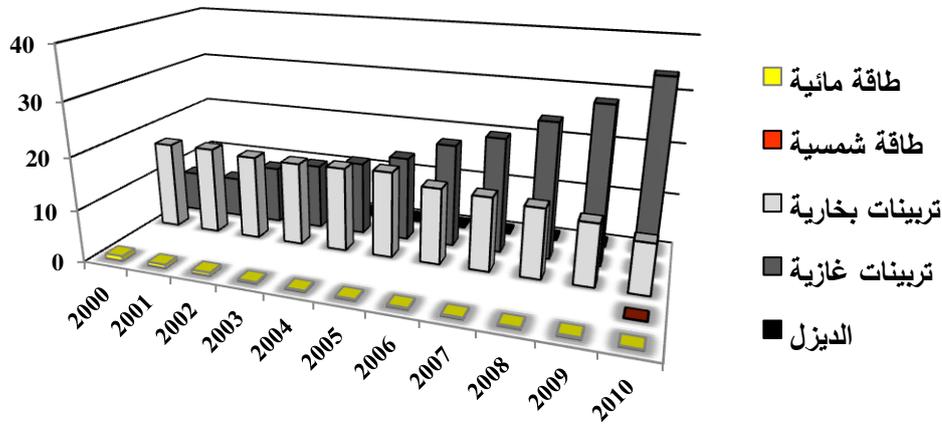
Sources :

- Bilan énergétique national année 2000 à 2010 - Ministère de l'Energie et des Mines – Algérie
- Evolution Rétrospective du Bilan Énergétique National - Ministère de l'Energie et des Mines (1980 - 2004).

⊙ 1 Téra watt-heure (TWh) = 1000 Gigawatt-heure (GWh)

شكل رقم 07 : تطور إنتاج الطاقة الكهربائية حسب

نوع المحطة (الفترة 2000 - 2010)



من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 09

هذه الأرقام تبدي بوضوح أن طريقة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام التربيينات البخارية التي كانت سائدة في مطلع الألفية ، هي في تراجع مستمر من سنة لأخرى و عكس ذلك أن استخدام التربيينات الغازية هي الطريقة المنتشرة حاليا في الجزائر و هي في تزايد مستمر من سنة لأخرى. كما أن المسار البياني الذي يمثله هذا الشكل يعزز الإتجاه لاستهلاك الغاز الطبيعي مستقبلا و إحلاله كمورد طاقة أكثر استهلاكا في الجزائر. كما نلاحظ أيضا تراجع الطرق الأخرى لتوليد الكهرباء من طاقة مائية و بالديزل ، في حين أن الطاقة الشمسية دخلت في الحسبان بدأ من سنة 2010 و لو أن نسبتها تكاد منعدمة.

2 . استهلاك الطاقة الكهربائية :

بلغ الاستهلاك الوطني من الكهرباء سنة 1962 ما يقارب 1 تيراوات/ ساعة ، وتجاوزت 1.5 عام 1970 ، ثم 9.4 عام 1985 ، لتصل إلى 35.8 تيراوات ساعة سنة 2010 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 15%. هذه الزيادة كانت نتيجة لنمو قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والزيادة السريعة لعدد المشتركين في الضغط المنخفض، نتيجة زيادة بناء السكنات و المشاريع التنموية و تطور الكهرباء الريفية. و قد ارتفع الطلب على الكهرباء بشكل مستمر سنة بعد أخرى منذ عام 2000 كما هو موضح من خلال الجدول الموالي رقم 10.

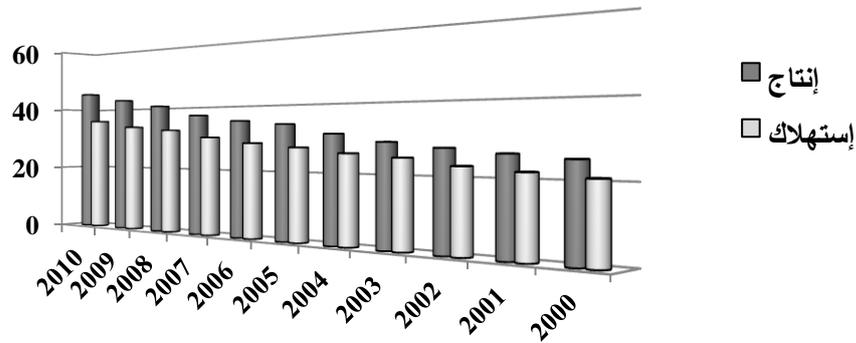
جدول رقم 10 : تطور مستوى الإنتاج و الإستهلاك الوطني للطاقة
(الفترة 2000 - 2010)

(TWH تيراوات ساعي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج	25.2	26.3	27.6	29.1	31.3	34.2	35.3	37.2	40.4	42.7	45.2
إستهلاك	20.8	21.9	23	24.9	25.9	27.4	28.6	30.3	32.6	33.7	35.8

من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة الطاقة و المناجم و الحصيلة الطاقوية الوطنية لسنوات 2000 إلى 2010

شكل رقم 08 : تطور مستوى الإنتاج و الإستهلاك الوطني
للطاقة الكهربائية (الفترة 2000 - 2010)



من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 10

إن الجدول و الشكل السابقين يبينان بوضوح أن حجم الإنتاج و الإستهلاك الوطني من الكهرباء في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى ، و قد عرف هذا الارتفاع زيادة بنسبة 55 % من سنة 2000 إلى 2010. كما أن المسار البياني للشكل يعزز الإتجاه نحو المزيد من مستوى الإنتاج و الإستهلاك. مما يؤكد الطابع الإستراتيجي لقطاع الكهرباء و ما مدى أهمية المشاريع المبرمجة في السنوات القليلة القادمة في مجال توليد الطاقة الكهربائية لسد الحاجيات الوطنية المتزايدة.

المبحث الرابع : الأسس و التوجهات العامة للسياسة الطاقوية الجزائرية

تعد الجزائر من بين الدول المنتجة و المصدرة للطاقة الأحفورية متمثلة في البترول والغاز الطبيعي، و لكنها في نفس الوقت دولة مستهلكة بكثافة متزايدة للطاقة. و نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به قطاع المحروقات في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر و ذلك من خلال تلبية الإحتياجات المحلية من صور الطاقة المختلفة (منتجات بترولية وغاز طبيعي و طاقة كهربائية) ، و أيضاً من خلال التصديرات للخارج و مساهمته في المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي - ميزان المدفوعات الاستثمارات-الميزانية العامة للدولة-العمالة) و التي تحدد مسارات التنمية الشاملة ، فقد مكننا الدور و الوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة من وضع أسس و توجهات لسياسة طاقوية وطنية، متمثلة بحسب الوزارة المكلفة بالقطاع¹ في العناصر الرئيسية الثلاثة التالية :

- رفع الإحتياجات الوطنية للمحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.
 - تدعيم الإطار القانوني و التشريعي و ترشيد استهلاك الطاقة.
 - إدماج الطاقات المتجددة و الحفاظ على البيئة.
- و في هذا النطاق، عملت الجزائر على إدراج و تشجيع القطاع الخاص من أجل مساهمة فعالة و متعددة في قطاع الطاقة و هذا لتطوير مصادر التمويل و اكتساب التكنولوجيات و المهارات و التوغل أكثر في السوق الدولية.

المطلب الأول : رفع الإحتياجات الوطنية للمحروقات

إن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات ، مكن من إدخال تغييرات جوهرية و ذلك بتفضيل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الاستكشاف و الإنتاج حيث تعمل حالياً بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية في مجال الطاقة و المناجم و قد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2000-2008 حوالي 17 مليار دولار أمريكي، أكثر من 87 % منها خصصت في استكشاف المحروقات و تطوير المكامن².

- و ترمي الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات على المدى القريب إلى :
- رفع احتياطات المحروقات و تحسين شروط و ظروف استغلالها و هذا بتكثيف جهود البحث و الإستكشاف ؛
- تطوير المكامن المكتشفة و غير المستغلة و تحسين معدلات الاستخلاص في المكامن المستغلة.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية " الجزائر سنكتف من عمليات الاستكشاف لضمان أمنها الطاقوي على المدى الطويل" تصريح لوزير الطاقة و المناجم" ، الجزائر في 28 نوفمبر 2010.

² وزارة الطاقة و المناجم "حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم 2000-2008 " طبعة 2009 ، الجزائر. ص.97.

و تأتي هذه الأهداف لتؤكد حاجات البلاد الاقتصادية و الاجتماعية لقطاع المحروقات و دوره الإستراتيجي في :

- ضمان عوائد كافية و منتظمة للبلاد من أجل تحقيق التنمية ؛
- ضمان الأمن الطاقوي للبلاد على المدى الطويل ؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية و استغلال الغاز الطبيعي ضمن تصور طويل المدى ؛
- تطوير القدرات الوطنية في مجال الخدمات البترولية وشبه البترولية .

الفرع الأول : تكثيف جهود البحث و الإستكشاف

من أجل بلوغ أهدافها، أعدت الجزائر إستراتيجية متعددة الجوانب تركز على مبادئ تأخذ بعين الإعتبار المؤهلات و القدرات التي تتمتع بها البلاد ، إضافة إلى المقاربات العقلانية و العلمية المتبعة عالميا.

في بادئ الأمر، نجد الإمكانيات الضخمة للمحروقات الجزائرية التي تبقى تحت مستوى الإستكشاف و الإخراج ، و غير معروفة بشكل واسع حيث أن 66 % من الفضاء المنجمي الوطني (ما يمثل 884 1553 كلم²) غير مستكشف لحد الآن و أن متوسط عدد التنقيبات يبلغ 13 في كل 10 000 كلم² في الجزائر مقابل 105 على المستوى العالمي¹. و عليه ، فما عدا بعض الأحواض المترسبة و التي شكلت موضوع لأعمال البحث المكثفة ، فباقي ميدان المناجم الوطني الذي يغطي مساحة 1,5 كلم² مليون يعاني باستمرار من عدم الإستكشاف و الاستغلال²، و حتى بالنسبة للأحواض التي تعتبر معروفة و مكتشفة فإمكانياتها النفطية لا تستغل بشكل كافي مقارنة بما تعمل به البلدان الأخرى المنتجة للبترول في الظروف نفسها . لذلك نجد الشركات التي تقوم بالاستخراج غالبا ما تعيد البحوث و الدراسات حول احتياطي و طاقة هذه الأحواض³ على ضوء معطيات جديدة و بتكنولوجيات رفيعة و مبتكرة، فالتكنولوجيات الجديدة و المقاربات العلمية تسمح بتقييم جيد لطاقة الأحواض و لحجم الاحتياطيات. و نتيجة لذلك تسعى الجزائر لتثمين إمكانياتها النفطية بشكل أفضل بتكثيف جهود البحث و الاستكشاف ، بمعنى أن التطور المستقبلي في تكنولوجيات التنقيب و الاستخراج و التكرير سوف تترجم إلى مزيد من الإحتياطيات.

¹ Journal Liberté, "Avec juste 13 forages pour 10 000 km² le domaine minier est largement sous-exploré", Article publié dans la rubrique Dossiers le 07/11/2011.

² Akretche.S, « L'amont pétrolier dans la nouvelle stratégie d'exploration et d'exploitation des hydrocarbures » MED ENERGIE N°5, décembre 2002. p.11

³ Akretche.S, *Ibid.*, p.13

الفرع الثاني : البعد الإستراتيجي و التجاري للغاز الطبيعي

هذه المعطيات تدفعنا إلى التطرق لورقة الغاز و هي من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيوإستراتيجية للجزائر في المنطقة، و هو مجال اهتمام الشركات النفطية و الغازية العالمية بما في ذلك الأمريكية منها .

و تعكف الجزائر حاليا على الرفع من قدرات تصدير الغاز لأوروبا و للولايات المتحدة، عن طريق شبكه الأنابيب المشار إليها في المبحث الثالث و كذلك عن طريق البواخر. هذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة الجزائر الطاقوية التي تتوي رفع سقف الصادرات الغازية إلى 85 مليار متر مكعب سنة 2012¹.

لقد دخل الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة مجالا جديدا يلعب ضمنه دورا هاما في الإقتصاد الوطني كمورد للطاقة و في قيام صناعات إستراتيجية هامة تعتمد أساسا عليه كمصدر للمادة الخام و الطاقة معا، و المساهمة في المحافظة على البيئة و خفض معدلات التلوث تماشيا و الإتجاه العالمي في هذا المجال لكونه مورد نظيف لا يترك عند حرقه أية رواسب كبريتية ضارة . و مع ملاحظة تطوير الصناعة الغازية في الآونة الأخيرة بعد الاكتشافات الأخيرة التي حققتها الشركة الوطنية سوناطراك بمعية العديد من الشركات النفطية العالمية، و الاستثمارات الضخمة المرصودة ، فإن استعمال الغاز الطبيعي محليا و تصديره دوليا يعتبران من أهم ملامح المرحلة الانتقالية مع بداية الألفية الثالثة، خاصة بعدما شهدت الحقبة الماضية كثيرا من الإهتمام على المستوى العالمي بأوضاع الغاز الطبيعي الجزائري من خلال إعادة تقييم الإحتياجات و توجيه الاستثمارات لمزيد من الاكتشافات و التنمية و ذلك مع زيادة الإهتمام الدولي بالحفاظ على البيئة كوقود نظيف للطاقة من جهة و إلى تأمين استمرار الإمداد بالطاقة (الغاز الطبيعي بديلا للبترول الخام) من جهة أخرى.

الفرع الثالث : توسع السوق الغازية

1. التوسع على المستوى الدولي :

تدل معظم المؤشرات أنه من المنتظر أن يكمن المستقبل الطاقوي للجزائر في الغاز الطبيعي ، سواء على مستوى تغطية الإحتياجات المحلية (الداخلية) أو التصدير للخارج و خاصة على مستوى الصناعات الغازية - الكيماوية في مصب هذه المادة الأولية الإستراتيجية.

على المستوى الدولي و مهما كان شكل التصدير (عن طريق الأنابيب ، أو على شكل سائل) فإن السوق الغازية مرشحة أن تتوسع بشكل لا يستهان به. و هذا ما يؤكد الجانب الإيجابي الذي تتمتع به الجزائر داخل السوق الغازية باعتبارها المورد الإستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف و بتمويل مستقر

¹ Youcef Yousfi, « L'Algérie, l'Energie, l'Avenir », Communication M.E.M. Alger, 25 nov.2011

و دائم إلى دول الإتحاد الأوروبي، مما يوفر لها عدة مزايا و يشجع تكاملها ضمن الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية ، كما يفتح مجالا في توسيع استغلال فرع الصناعة الكيماوية المعتمدة على الغاز الطبيعي. و في هذا الإطار رسخت الجزائر إستراتيجية تدعيم العديد من خطوط الأنابيب و فروع التجميع و ذلك للحفاظ على الإرتباط الدائم بين حقول الغاز في الجنوب و المراكز الاستهلاكية في أوروبا. و مما لا شك فيه أن السياسة الطاقوية المنتهجة في هذا المجال متواصلة منذ السبعينات حيث تم خلال عام 1978 إبرام عدة عقود بيع مع غالبية دول أوروبا الغربية و كذا مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

1. زيادة الطلب الداخلي :

إن استهلاك الجزائر للغاز الطبيعي سيتضاعف خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2019 ، حسب دراسة قامت بها لجنة ضبط الكهرباء والغاز التابعة لوزارة الطاقة و المناجم² ، بحيث يرتقب أن ينتقل الطلب من 22.54 مليار متر مكعب كتوقعات إلى 36.28 مليار متر مكعب ، أي بنسبة زيادة سنوية تُعادل 4.7 % ، وأوردت الدراسة التي تدخل في إطار برنامج تزويد السوق الوطنية خلال الفترة المذكورة ، أن توقعات نمو الطلب على هذه المادة مع بداية عام 2010 قدرت بـ 6,6%.

و تماشيا مع توجهات السياسة الطاقوية الوطنية ولتحقيق الطلب الداخلي المرتقب خلال فترة الدراسة(2010-2019) سيتم إنجاز 16 أنبوب غاز إضافي يربط بين مختلف المناطق الإستراتيجية عبر الوطن³ انطلاقا من حاسي الرمل و عين صالح في الصحراء باتجاه المناطق الجنوبية و الشمالية للبلاد. و يبلغ طول مجموع هذه الأنابيب 4875 كلم يتم إنجازها بين سنة 2010 و 2014 ، و سيصل طولها 9100 كلم إلى غاية سنة 2019. يذكر أن شبكة الأنابيب لنقل و توزيع الغاز الطبيعي على المستوى الوطني وصل طولها 52 404 كلم سنة 2010 و بلغ عدد المشتركين 3,1 مليون مشترك.

المطلب الثاني : تدعيم الإطار القانوني و ترشيد استهلاك الطاقة

الفرع الأول : تدعيم الإطار القانوني و التشريعي

سجل قطاع الطاقة و المناجم خلال العشرية الأخيرة نتائج معتبرة من حيث تعديل و استحداث قوانين و مؤسسات من أجل ترقية القطاع و تطويره ، حيث تمت المصادقة على عدة قوانين⁴ أخذت بعين الإعتبار الإهتمامات المحلية و الدولية المشتركة نذكر منها :

¹ بلعيد عبد السلام ، مرجع سابق. ص 73.

² Commission de régulation de l'électricité et du gaz, « Programme indicatif d'approvisionnement du marché national en gaz 2010-2019, édition 2010, p.36.

³ Ibid. p.38

⁴ لجنة ضبط الكهرباء و الغاز (CREG) Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz النصوص التشريعية و التنظيمية ، النصوص التي تم نشرها إلى غاية جويلية 2008 .

- قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 الذي يهدف إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة و وسائل تطيرها و وضعها حيز التنفيذ ، و يشمل جميع التدابير و الإجراءات المتخذة من أجل ترشيد إستهلاك الطاقة و استعمالها، تطوير الطاقات المتجددة و تقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة من خلال تخفيض إصدار الغازات الدفيئة.
- قانون الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 و المتعلق بتحرير قطاع الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، مع فتح مجال التنافس في إنتاج و توزيع الكهرباء و منح المتعاملين حق الدخول - وبدون تمييز - إلى شبكة الكهرباء مع الحفاظ على مهام الخدمة العمومية. كما تم في نطاق هذا القانون تنصيب لجنة ضبط الكهرباء و الغاز في جانفي 2004 التي تهتم بضمان احترام و تطبيق التنظيم الجديد.
- قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 ، الذي يهدف إلى تحديد كفاءات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة و التحكم في الطاقة ، كما يحدد القواعد التقنية المطبقة على المنشآت الكهربائية و شبكات الإنارة العمومية، و التدابير العامة بخصوص المراكز و المعدات الكهربائية.
- قانون رقم 07-05 الخاص بالمحروقات المؤرخ في 28 ابريل 2005 الذي تطرقنا إليه في المبحث الثالث و الذي من شأنه توسيع إطار الشفافية و المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين و غيرهم في منح الرخص المنجمية ، رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و فتح مجال للاستثمار و السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب و كذا إدخال شروط الاستغلال و الإهتمام أكثر بحماية البيئة.
- إن تطور الوضع السياسي و الاقتصادي للبلاد و كذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي جراء عولمة التبادلات، دفع بالجزائر إلى الإسراع في سن هذه القوانين و إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتكييف القطاع مع شروط تسيير اقتصاد السوق، وهذا عبر :
- استرجاع الدولة دورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة العقار المنجمي ، محركة الاستثمارات و حامية للمصلحة العامة. و توجيه المؤسسات العاملة تحت وصايتها في القطاع الاقتصادي و المهن وفق التشريعات الجديدة.

الفرع الثاني : ترشيد استهلاك الطاقة

يقصد بترشيد استهلاك الطاقة استخدامها استخداماً عقلانياً مدروساً و تقليل الهدر في استهلاك الطاقة بأصنافها المختلفة. و إن ترشيد استهلاك الطاقة عملياً هو جملة الإجراءات الواجب إتباعها للحد من الهدر في منظومات الطاقة في مختلف مراحلها بدءاً من محطات تحويل الطاقة و انتهاءً بالأجهزة المستهلكة للطاقة.

و يعتبر التحكم في الطاقة و ترشيدها عنصرا أساسيا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي، و كذا المحافظة على البيئة. و في هذا الصدد تم استحداث الوكالة الوطنية لتزقية الطاقة و ترشيد استخدامها (APRUE) سنة 1987 ، أوكلت لها على وجه الخصوص مهمة وضع و متابعة البرنامج الوطني للتحكم و الإقتصاد في الطاقة. و منذ إنشائها، توجه هذه الوكالة نشاطاتها واستراتيجياتها نحو تنمية مختلف الأشكال الحديثة للتحكم في الطاقة والتكنولوجيا، من أجل تطبيق الأساليب الطاقوية الناجعة في الوحدات الصناعية كثيفة استهلاك الطاقة وأخيرا الاستقصاء حول تطور و إقتصاد إستهلاك الطاقة واستعمالاتها¹.

و في هذا السياق يؤكد بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 03 فبراير 2011² ، على أن الجزائر تتبنى حاليا إستراتيجية من شأنها تطوير النجاعة الطاقوية على عدة مناهج منها العزل الحراري للمساكن و مسخنات الماء العاملة بالطاقة الشمسية، و تعميم الإنارة باستعمال الأدوات المقلدة من استهلاك الكهرباء، و خفض استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي بالإضافة إلى تطوير وسائل النقل العمومية و الخاصة التي تعتمد على الغاز وقودا.

المطلب الثالث : إدماج الطاقات المتجددة و الحفاظ على البيئة

الفرع الأول : إدماج الطاقات المتجددة

لقد بدأت تظهر في السنوات الأخيرة استراتيجيات متعددة لتوفير الطاقة غير مكلفة نسبياً و تراوح بين المزيد في التحكم و ترشيد استخدام الوقود الأحفوري و تطوير مصادر غير أحفورية محسنة يمكن أن تكون بدائل و يمكن استعمالها على نطاق واسع. و هذا ما يجزنا للحديث عن الطاقات الجديدة و المتجددة كمصادر طااقوية مستقبلية من شأنها أن تكون بديلا للطاقة الأحفورية ، و التي تسعى العديد من الدول و خاصة الدول الصناعية استبدالها بهذه المصادر الجديدة .إن الدافع الرئيسي الأول للإهتمام بالطاقة المتجددة هو الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة و خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون .كما أنه كان الدافع الأول لإقرار اتفاقية كيوتو و أيضاً السير في اتجاهات تشريعية في السوق الأوروبية المشتركة تستهدف أن تلعب الطاقة المتجددة دوراً متزايداً في تزويد الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي .

و في هذا السياق تسعى الجزائر حاليا إلى ولوج عالم الطاقات المتجددة و قد وضعت إستراتيجية تهدف من خلالها إلى إدماج الطاقات الجديدة و المتجددة كأحد المحاور الأساسية للسياسة الطاقوية الوطنية للمساهمة في تنوع مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء و كذا التحكم في المعارف والتكنولوجيات

¹ YACEF A., " Eléments pour une politique énergétique nationale ", 1^{er} Symposium du comité algérien de l'énergie le secteur de l'énergie face aux défis du siècle, session N° 4, Alger (25-26 novembre 1996). p 4-5.

² مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 03 فبراير 2011 الذي تناول دراسة ملف قطاع الطاقة في إطار تخطيط احتياجات البلاد من الطاقة على المدى المتوسط و البعيد و في سياق التطورات الدولية المتصلة بحماية البيئة و تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة.

الخاصة بها، و ذلك بالنظر إلى القدرات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا الميدان سيما الطاقة الشمسية. و تعمل الوزارة المكلفة بقطاع الطاقة في هذا المجال على تفعيل سبل الشراكة مع بعض الدول ذات الخبرة في الميدان، ذلك لضمان إمكانيات السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بتطويرها. و قد شرعت خلال السنوات الأخيرة على وضع السياسات اللازمة لتطوير و تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال التأسيس للمواد القانونية و التشريعية اللازمة ، و كذا إنشاء الهيئات التي تتكفل بتطبيق التوجه الجديد، كما تشرف حاليا على انجاز عدد من المشاريع الحيوية في الصحراء ترمي من خلالها إلى رفع القدرة الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتعادل 06 بالمائة من الإنتاج الوطني للطاقة بحلول عام 2015 و لتعادل 10 بالمائة بحلول عام 2020¹. و في هذا الإطار فقد شرعت مؤسسة نيبال (NEAL) Algeria New Energy (فرع شركة سونلغاز) مع المتعامل الإسباني Abener في إنجاز محطة لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية و الغاز بحاسي الرمل بطاقة 150 ميغاواط ، و قد انطلقت بها الأشغال سنة 2010. و هناك مشروع آخر قيد الإنجاز يتمثل في مزرعة تعمل بطاقة الرياح بطاقة 10 ميغاواط بأدرار تشرف عليه مؤسسة " نيبال" بالتعاون مع شركة فرنسية. كما تم تزويد بالكهرباء الناتجة عن الطاقة الشمسية 18 قرية بالجنوب الكبير و 3000 مسكن بمنطقة السهوب بهذا النوع من الطاقة ، و من المتوقع أن تستفيد أيضا 16 قرية معزولة بهذا النوع من الطاقة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالكهرباء 2005-2009. و إلى نهاية سنة 2008 فقد بلغ عدد المساكن التي تم تزويدها بالكهرباء الناتجة عن طريق الطاقة الشمسية 6240 مسكن². و هكذا تعد الطاقة الشمسية مصدرا واعدة للطاقة في الجزائر، و استخدامها في التسخين الشمسي للمياه للأغراض المنزلية والعامة يمثل حاليا أهم تطبيقات الطاقة الشمسية وأكثرها شيوعاً و تطبيقاً في الجزائر و على المستوى العالمي وتسهم في توفير الوقود التقليدي. و ستشهد الجزائر سنتا 2014 و 2015 إطلاق قدر معتبر من الاستثمارات اللازمة التي سترتفع إلى أن تصل في آفاق 2030 مستوى إنتاج يعادل 22000 ميغاواط من الكهرباء³ باستعمال الطاقات الجديدة و المتجددة ، و هو ما يمثل أكثر من ضعف القدرات الحالية التي تعتمد على الغاز الطبيعي. يذكر أن الحكومة الجزائرية قررت أن تدرج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2012 ، تخصيص نسبة 1 بالمائة من الجباية المحصلة من المحروقات لتطوير الطاقات الجديدة و المتجددة و لترقية الاستعمال الأنجع للطاقات التقليدية⁴. و مما لا شك فيه أن تزايد الإعتماد على الطاقة المتجددة في الجزائر سوف يعمل على توفير الوقود التقليدي و تأمين واستدامة إمدادات الطاقة ، هذا بالإضافة إلى مشاركة الجزائر في صياغة و بناء تكنولوجيات الطاقة المتجددة بما يتناسب مع تطبيقاتها واحتياجاتها.

¹ C.D.E.R., Bulletin des énergies renouvelables, semestriel N° 13 juin 2008, Alger, p.08.

² وزارة الطاقة و المناجم ، مرجع سابق ، ص. 80.

³ بيان مجلس الوزراء. مرجع سابق.

⁴ نفس المرجع.

الفرع الثاني : قطاع المحروقات و حماية البيئة

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من أهم المواضيع التي تشغل العالم في عصرنا الحديث حيث بدأ يتصاعد الاهتمام بمسائل التلوث و الإفرازات الإشعاعية منذ الثمانينيات، و تنامي الوعي بالمسائل البيئية بالنظر إلى حجم الكوارث الطبيعية و الحوادث المسجلة سنويا. و من ثمة بدأ البعد البيئي يأخذ مكانه في السياسات الوطنية و الدولية لقطاع الطاقة. و يعتبر الوقود الأحفوري المتهم الرئيسي في الاحتباس الحراري بما يطلقه من غازات ملوثة للغلاف الجوي، و يأتي كل من البترول و الفحم في المقام الأول. و بما أن نشاطات قطاع المحروقات له تأثير سلبي مباشر على البيئة و على الصحة العمومية ، فقد اتخذت الجزائر عدد من الإجراءات بقصد إزالة التلوث أو خفض من حدته، حيث أخذ المشكل البيئي جانبا في قانون الكهرباء و الغاز و كذا القانون الأخير للمحروقات. أما دوليا فقد عمدت الجزائر على المصادقة و الانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 فيفري 2005.

و إذا كانت مهمة حماية البيئة تقع على عاتق بعض الهيئات و المؤسسات المختصة بها، كوزارة البيئة و تهيئة الإقليم و المجلس الأعلى للبيئة، فإن دور و اهتمام عدة هيئات حكومية أخرى يظهر جليا حيث تم إنشاء العديد من اللجان القطاعية المشتركة للبحث في مسائل البيئية. و يولي قطاع الطاقة أهمية كبرى للمسائل البيئية مما أدى إلى إدماج هذه الانشغالات في السياسة القطاعية و البرنامج الحكومي.

و تتمحور هذه السياسة أساسا حول :

• ترقية و تطوير إستعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول المميع ، البنزين الخالي من الرصاص)¹ ؛

• ترقية الإقتصاد في الطاقة ؛

• تطهير و إعادة تأهيل المناطق الملوثة ؛

• تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة و المناجم.

كما تظهر جليا الأهمية المولاة لترقية استعمال الغاز الطبيعي من خلال السياسة الطاقوية المتبعة المبنية أساسا على الخيارات التالية² :

• تعميم استعمال الغاز الطبيعي في الاستعمالات الأولية و الاستهلاك النهائي الذي يغطي احتياجات الصناعة ، الأشخاص ، النقل و الخدمات ؛

¹ F.Hasni et M.Bichari, "Adaptation de l'outil de raffinage à la valorisation des hydrocarbures liquides", Revue MED ENERGIE N°5, décembre 2002, p 60.

² Journal Infosoir, " Protection de l'environnement et de la santé : L'Algérie se tourne vers les carburants propres" Alger, Rubrique Actualité, Edition du 24/5/2011.

- تطوير استعمال غاز البترول المميع ؛
- إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95 % من الغاز الطبيعي و توجيهه للاستعمالات المتخصصة ؛
- التخفيض التدريجي لحصة المواد البترولية في ميزان الطاقة و التي يتم توجيهها للتصدير؛
- ترقية الطاقات الجديدة و المتجددة.

الفرع الثالث : أهم الإجراءات المتخذة للمحافظة على البيئة

في إطار السياسة الوطنية للحفاظ على البيئة، تقوم شركة سوناطراك بسلسلة من العمليات على مستوى منشآتها الإنتاجية ، من أجل استرجاع غازات المشاعل حيث تقوم بعملية استرجاع الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية. فهناك استثمارات معتبرة وضعت من أجل استرجاع الغازات المشتعلة (على مستوى المحرقة)، كذلك على مستوى حقول الإنتاج ، مركبات التميع و المصافي. و على سبيل المثال فقد تم تخفيض كمية الغازات المحروقة إلى مستوى 26 % عام 1980 و تم تقليص هذه النسبة إلى 07 % عام 2004 ، و كان ذلك نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار خصصت للفترة 2002-2005 .

في هذا الإطار، أخذ قطاع الطاقة جانبا في المبادرة الشاملة للشراكة بين القطاع العمومي و الخواص من أجل إنقاص كمية الغاز المحروق (GGFR) التي أطلقها البنك العالمي¹ ، و من ثمة قامت الجزائر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني حول المبادرة الذي انعقد في ماي 2004. و حسب سوناطراك فإن الجزائر بادرت بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار و المحيطات من التلوث الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات. و قامت بتنظيم ملتقى دولي حول التلوث البحري الناجم عن المحروقات في شهر ماي 2010. و يرمي هذا الملتقى المنظم بالتعاون مع جمعية البلدان الإفريقية المنتجة للنفط إلى تقييم أنظمة الوقاية من الأخطار و التدخل لمكافحة التلوث البحري². و من أجل توافق المنشآت مع النظم الدولية و تحسين نوعية المنتجات البترولية، تم إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي و الذي يسمح بتدعيم و تحديث وحدات المعالجة، وضع نظام المراقبة الذاتي للإفرازات الهوائية و تحسين نوعية الوقود ، و ذلك بخفض نسبة الكبريت و المواد الأروماتكية (العطرية). كما التزم القطاع بإدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة و المخاطر الناتجة عن عمليات التحويل و الإنتاج و ذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة ، طين الحفر...).

¹ مجموعة البنك الدولي، " نحو إستراتيجية جديدة بشأن الطاقة"، يونيو 2010. على الرابط <http://www.albankaldawli.org/>)
آخر تصفح في 2010/10/26 .

² يومية النهار الجديد عدد 2010/05/14 ، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية.

خلاصة الفصل :

لقد دار تحليلنا في الفصل الأول حول الطاقة و ما مدى أهميتها الإستراتيجية في النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي والوطني ، حيث يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة ، ومادة أولية و طاقوية للصناعة. و قد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر .

وقد اتسم تاريخ النفط الجزائري بفترة طويلة من استغلال الشركات العالمية لاسيما الفرنسية منها التي تحكمت في إنتاجه وتسويقه، نتيجة احتلالها للبلاد، والتي استمرت إلى ما بعد الإستقلال، غير أن التطورات الدولية اللاحقة و إرادة الجزائر في تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على حقولها النفطية ، أدت إلى قرار تأميم قطاعها للمحروقات سنة 1971 و بسط نفوذها على كل الحقول المكتشفة.

إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة و تسعى إلى رفع قدراتها الإنتاجية و كميات التصدير لزيادة مواردها، خاصة من الغاز الطبيعي الذي يعرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ، مما جعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي.

إن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى المكانة الخاصة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتميز الجزائر بجودة نبتها و ميزة موقعها الجغرافي القريب من السوق الأوروبية و امتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بالقارة الأوروبية. و تعتبر شبكة الأنابيب، القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر و مناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتي تضمن وصول المنتجات النفطية بصورة مستمرة و منتظمة. و قد استفادت الجزائر كثيرا من تصدير منتجاتها النفطية واستطاعت بالفعل استثمار هذه العائدات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنية التحتية والعمران، كما استطاعت في السنوات القليلة الماضية التخلص من مديونيتها الخارجية مستفيدة من زيادة العائدات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

إن استخدام مصادر الطاقة الأحفورية بشكل متزايد لمواجهة متطلبات التنمية والازدياد المطرد في عدد السكان نتج عنه العديد من المشاكل البيئية الخطيرة مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها والتي أصبحت تشكل أعباء إضافية على اقتصاديات الدول. هذا بالإضافة إلى ازدياد وعي الدول النفطية من بينها الجزائر بضرورة تنويع مصادر دخلها للتخلص من إشكالية المصدر الأحادي.

إن الدور و الوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة مكنت الجزائر من وضع أسس و توجهات لسياسة طاقوية تهدف إلى رفع الاحتياطات الوطنية للمحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية و ترشيد استهلاك الطاقة واستحداث تقنيات متطورة والبحث عن مصادر طاقوية بديلة لاسيما الطاقة الشمسية.

الفصل الثاني :

**إستراتيجية و تحديات أمن الطاقة
في دول الإتحاد الأوروبي**

مقدمة الفصل :

تعود الشراكة الأورو-متوسطية إلى سنوات السبعينات حين سعى الإتحاد الأوروبي توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية ، وهذا من خلال عقد عدة اتفاقيات للتعاون مع كل دولة متوسطية على حدا و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 ، أين تم الإعلان عما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية ، و الذي حدد بيانه أسس التعاون و الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين في جميع المستويات : السياسية و الأمنية ، الاجتماعية ، الثقافية و الإنسانية ، الاقتصادية والمالية.

و الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التحولات، إذ أن علاقاتها الاقتصادية و المالية مع الإتحاد الأوروبي امتازت بصفة دائمة بالترابط بفعل أن هذا الأخير يعد أول شريك اقتصادي لها إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ ، الموقع الجغرافي القريب من أوروبا ، علاوة على عوامل اجتماعية أخرى. لذا أبدت نيتها في الانضمام إلى مسار هذه الشراكة و تجسد ذلك بالتوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة في 22 أبريل 2002 و التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 .

و تعد الشراكة في قطاع الطاقة و خاصة في مجال الغاز الطبيعي أحد المحاور الرئيسية التي يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تتميتها و تأمين مصادرها خاصة في ظل التوترات الدولية التي يعرفها القطاع في السنوات الأخيرة.

و بناء على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي و العلاقات الأورو-جزائرية.

المبحث الثاني : واقع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث : السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي.

المبحث الرابع : الإستراتيجية الطاقوية الجديدة.

المبحث الأول : الإتحاد الأوروبي و العلاقات الأورو - جزائرية

يستعرض هذا المبحث نشأة الإتحاد الأوروبي و هو الإسم الرسمي الذي يطلق على الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة بدءا من نوفمبر 1993 بعدما دخلت معاهدة "ماستريخت" حيز التنفيذ. و كان الهدف من هذه المعاهدة الدلالة على دخول حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي بل تمثل طريق إلى الوحدة السياسية و النقدية. كما يستعرض هذا المبحث السياق التاريخي لتجربة الإتحاد الأوروبي و ذكر أهم المراحل و المناهج التي مر بها، ثم التطرق إلى العلاقات الجزائرية - الأوروبية و اتفاق الشراكة المبرم بينهما بعد مسيرة طويلة من المفاوضات.

المطلب الأول : الإتحاد الأوروبي تجربة رائدة في التكامل الإقتصادي

سنحاول في هذا المطلب عرض السياق التاريخي لتجربة الإتحاد الأوروبي و ذكر أهم المراحل و المناهج التي مرت بها ، منذ منتصف القرن الماضي حتى بداية الألفية الثالثة.

الفرع الأول : التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي

1. المرحلة الأولى 1951 - 1992 و نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) :

بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الذي شهدته القارة الأوروبية في أعقاب تلك الحرب، اجتمعت ستة دول أوروبية لإيجاد وسيلة لمنع وقوع حرب أخرى هناك وذلك في عام 1951 ، و رأت تلك الدول و هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا و إيطاليا بأن أفضل طريقة لمنع وقوع حرب جديدة هي التعاون على إنتاج الفحم والصلب، و اتفقت على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد، و ما يرتبط بها من صناعات والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى و الثانية¹. ففضلت هذه الدول التعاون فيما بينها في هذا المجال من أجل التخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والحديد في هذه الدول بتوقيعها لمعاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الفولاذ² كخطوة لتسهيل و تحرير تجارة الفحم والصلب بين الدول الأعضاء و فرض الحماية ضد الدول غير الأعضاء. و قد تم تحديد فترة إنتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة (كرسوم الإستيراد أو التمييز بين المنتجين والمستهلكين)³.

¹ Jean Lecerf, « Histoire de l'unité européenne », Collection Idées - Gallimard, 1965. p.171-172.

² Communauté européenne du charbon et de l'acier (C.E.C.A).

³ محمد محمود الإمام، " قراءات في الإتفاقيات التكاملية للإتحاد الأوروبي " المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 428

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 1957/03/25 و التي شكلت الإنطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الإقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، و ذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين : ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) والذي عرف بالمصطلح الشائع (السوق الأوروبية المشتركة). أما التنظيم الثاني فيتعلق بالجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom)¹. و في وقت لاحق، خلال الستينيات، خُطت عملية التكامل خطوات واسعة إلى الأمام من خلال تنفيذ الاتحاد الجمركي والتوقيع على المعاهدة التي وحدت الأجهزة التنفيذية للجماعات الثلاث وأُرسِت مبدأ وحدة الميزانية. و انضمت إلى هذه المجموعة سنة 1973 كل من إنجلترا وإيرلندا و الدانمرك. و في سنة 1981 التحقت بها اليونان ثم إسبانيا والبرتغال سنة 1986.

2. المرحلة الثانية انطلاقا من 1992 و تحول الجماعة إلى إتحاد (U.E) :

بدأت هذه المرحلة بالتوقيع على اتفاقية ماستريخت (Maastricht) في 17 فيفري 1992 التي أنشأت الإتحاد الأوروبي و تمت المصادقة عليها بين 1992 و 1993 من طرف البلدان 12 للمجموعة الأوروبية (بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا).

و بموجب هذه الاتفاقية تأسس الإتحاد في شكل فضاء أوروبي دون حدود إقليمية متخذا من بروكسل مقرا له، بالإضافة إلى إقامة وحدة نقدية مما زاد في التماسك الإقتصادي و الإجتماعي . و شهدت هذه المرحلة إنضمام النمسا و فنلندا و السويد في 01 جانفي 1995، تلتها سنة 2004 دول البلطيق و أوروبا الشرقية، ثم رومانيا وبلغاريا سنة 2007، ليصل اليوم عدد الدول المنضمة للإتحاد 27 بلد. و قد ترتب عن هذا المسار الإندماجي للإتحاد تطور سوسيويمجالي حيث ازدادت مساحته أكثر من 4.3 مليون كلم² و ارتفع حجمه السكاني ليصل إلى حوالي نصف مليار نسمة.

الفرع الثاني : مظاهر اندماج بلدان الإتحاد الأوروبي

خلال مرحلة "المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، حققت البلدان الأوروبية إنجازات هامة تمثلت في:

- الشروع في تنفيذ السياسة الفلاحية المشتركة في سنة 1962 ؛
- إلغاء الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء منذ 1969 ؛
- تحقيق حرية مرور اليد العاملة داخل المجموعة والعمل فيها بدون قيود ؛
- إنتخاب برلمان أوروبي بالاقتراع العام المباشر منذ عام 1979 ؛
- إحداث جواز سفر أوروبي موحد ؛

¹ Communauté européenne de l'énergie atomique - Association fondée par le traité de Rome en 1957 pour développer les industries nucléaires.

• الاتفاق على سياسة موحدة للصيد البحري ؛

• التوقيع على اتفاقية إنشاء سوق أوروبية موحدة سنة 1986 ؛

• خلال مرحلة " الإتحاد الأوربي " :

تم الشروع خلال هذه المرحلة في تطبيق اتفاقية ماستريخت منذ 1993، و التي نصت على إنشاء اتحاد أوروبي ببنك مركزي وعملة موحدة منذ 1999 و إقرار المواطنة الأوروبية وإنشاء دستور أوروبي موحد. كما أدخلت معاهدة ماستريخت سياسات جديدة وأشكالا جديدة من التعاون في ميدان السياسة الخارجية والأمنية والعدالة والشؤون الداخلية.

الفرع الثالث : المقومات المساعدة على الإندماج بين دول الإتحاد الأوربي

ساهمت عدة عوامل على الإندماج بين دول الإتحاد الأوربي ، نذكر من بينها :

1 . عوامل تاريخية :

ترجع فكرة تأسيس الإتحاد الأوربي إلى روبرت شومان (الأب الروحي للإتحاد الأوربي)¹ حيث يرجع له الفضل في تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب منذ 1951 (المجموعة أسست سنة 1952) و كان وقتها وزيرا للخارجية الفرنسية. وكان روبرت شومان يهدف إلى توحيد الأمم الأوروبية لوضع حد للصراعات بين الأمم الأوروبية وخاصة الصراع التقليدي بين فرنسا (موطنه) و ألمانيا سواء سنة 1871 أو خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرها، بمعنى أن القضاء على هذا الصراع يتأتى من خلال إقامة تعاون إقتصادي بين الدول الأوروبية. حيث عانت أوروبا في فترات مختلفة من تاريخها، صراعات دينية وسياسية واجتماعية متنوعة، أفضت أكثر من مرة إلى اندلاع حروب طاحنة بين بلدانها، ولعل الحربان العالميتان وما خلفته من مآسي اجتماعية وأزمات اقتصادية خير دليل على ذلك. لذلك تعالت الأصوات، بعد الحرب العالمية الثانية منادية بضرورة نسيان الأحقاد والعمل على خلق تضامن فعلي بين الدول الأوروبية يمكنها من إعادة بناء ما دمرته الحروب، و يمنحها مكانة محترمة على المستوى العالمي. علما أنه بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحولات سياسية كان أبرزها ظهور كتلتين كبيرتين حاولتا فرض هيمنتها على العالم و تمثلت في المعسكر الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية) و المعسكر الإشتراكي (الإتحاد السوفياتي).

¹ Jean-Baptiste Nicolas Robert Schuman, né le 29 juin 1886 à Luxembourg, mort le 4 septembre 1963, fut un homme d'État français. Plusieurs fois ministre, y compris des affaires étrangères, puis président du Conseil des ministres à deux reprises ; Schuman exerça par ailleurs les fonctions de président du Parlement européen. Il est considéré comme l'un des pères fondateurs de la construction européenne. In <http://fr.wikipedia.org> (Consulté le 22/10/2010).

2. عوامل جغرافية :

تتجلى في انتماء الدول الأوربية إلى قارة واحدة و توفرها على خصائص تضاريسية و مناخية و معدنية و طاقوية متشابهة و متكاملة. من شأن الاستغلال المشترك لها أن يحدث تحولا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

3. عوامل اقتصادية :

أدى توسع بلدان الإتحاد الأوربي إلى تزايد إمكاناته الفلاحية و ارتفاع حجم المساحة الصالحة للزراعة، حيث يضم ما يفوق 14 مليون مزرعة سنة 2007 و أزيد من 172 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة¹. إلى جانب ذلك يفسر الإندماج الأوربي على المستوى الإقتصادي في اختصاص كل بلد في إنتاج أو تركيب جزء من منتج صناعي معين. و تعتبر طائرة " آرباص " نموذجا لذلك حيث تساهم في إنتاجها كل من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إسبانيا، بلجيكا، هولندا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كما يفسر الإندماج على المستوى الإقتصادي بوجود أكبر شبكة كثيفة للمواصلات في العالم من حيث عدد المطارات و المحطات و الطرق السريعة التي تربط بين بلدان الإتحاد الأوربي . و تتمثل أيضا العوامل الإقتصادية المشتركة لدول الإتحاد الأوربي في تبنيتها النظام الليبرالي المرتكز على المنافسة و الحرية و الشفافية و اقتصاد السوق و الخصخصة وغيرها، وإقامتها لمشاريع مشتركة في كثير من القطاعات الاقتصادية.

4. عوامل إجتماعية :

مكن الإتحاد الأوربي من تنقل الأشخاص بين دوله دون الحاجة إلى الوثائق الإدارية كجواز السفر و التأشيرة. كما استفاد عدد كبير من شباب أوربا من إتمام دراستهم في بلد آخر ضمن الإتحاد الأوربي دون عناء. و يسعى الإتحاد حاليا إلى توحيد الدبلومات و المؤهلات المهنية و الإعتراف بها في كل الفضاء الأوربي. بالإضافة إلى تنمية دول الإتحاد للتقدم العلمي و التقني و العدل و الحماية الإجتماعية و محاربة الإقصاء الإجتماعي، إضافة إلى احترام التنوع الثقافي و اللغوي لدول الإتحاد الأوربي.

5. عوامل تنظيمية :

تسهر على تسيير الإتحاد الأوربي مجموعة من المؤسسات تختلف حسب مهامها :

¹ Institut national des statistiques et des études économiques (Insee) année 2007. Eurostat : 27 états membres de l'Union Européenne. <http://insee.fr/fr/insee-statistique-publique> - (Consulté le 26/10/2010).

- المجلس الأوروبي : يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ويكمن دوره في تحديد التوجهات و الإختيارات العامة لسياسة الإتحاد و يكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الإتحاد؛
- اللجنة الأوروبية : تتكون من 27 مفوضا و تعمل على اقتراح و تفعيل سياسة الإتحاد الأوروبي و تسهر على تطبيق المعاهدات، يوجد مقرها ببروكسال؛
- مجلس الوزراء : يتكون من 27 وزيرا يعمل على تنفيذ سياسة الإتحاد الأوروبي ؛
- البرلمان الأوروبي : يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الإتحاد لمدة 5 سنوات، مهمته التصويت على ميزانية الإتحاد و مراقبة اللجنة الأوروبية، يوجد مقره في ستراسبورغ ؛
- محكمة العدل : تتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الإتحاد و تطبيق المعاهدات، يوجد مقرها بلوكسمبورغ ؛
- البنك المركزي الأوروبي : يتكون من رئيس مجلس الإدارة ونائبه و أربعة أعضاء. تكمن مهمته في مراقبة التقلبات النقدية والحفاظ على استقرار عملة الأورو، يوجد مقره بفرانكفورت.

الفرع الرابع : الإتحاد الأوروبي - الحصيلة الإقتصادية و الرهانات

1. الحصيلة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي :

يشكل الإتحاد الأوروبي قوة إقتصادية كبرى و يتجلى ذلك في صناعته القوية لوفرة المواد الأولية واليد العاملة المتخصصة وارتفاع مستوى عيش السكان والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية وأهمية التركيز الرأسمالي، إضافة إلى توفر وسائل المواصلات وأسطول تجاري كبير.

أ. في المجال الفلاحي :

يتوفر الإتحاد الأوروبي على فلاحية قوية تستفيد من ملائمة الظروف الطبيعية و تطور التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة، مما جعله يحتل المرتبة الأولى عالميا على مستوى إنتاجية و تصدير المواد الفلاحية حيث سجل ارتفاع حجم و قيمة صادرات الإتحاد الأوروبي من المواد الفلاحية (249 مليار دولار سنة 2003) مقابل 101 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية¹، و يضم الإتحاد الأوروبي أزيد من 14 مليون مزرعة (نصفها يوجد في بولندا و رومانيا) يشتغل بها 30 مليون عامل دائم (إحصائيات 2007)². بالنسبة للمساحات المزروعة، فالحبوب تحتل المرتبة الأولى بمساحة 57 مليون هكتار و الخضروات تحتل مساحة 2 ملايين هكتار و الأشجار المثمرة 160 600 هكتار (دون الزيتون) تنتزع على

¹ عبد الحكيم الفلالي "الإتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل" مقال نشر في الموقع www.madariss.fr (آخر تصفح 2011/03/13)

² Eurostat - Enquête sur la structure des exploitations agricoles 2007, in AGRESTE Dossier N° 1, Juin 2008. p 152

43500 مزرعة. أما الغابات فتحتل مساحة 156 مليون هكتار ما يمثل ثلث المساحة الإجمالية لدول الإتحاد توجد معظمها في السويد و فنلندا.

و مما لا شك فيه أن الفلاحة الأوروبية تمكنت من تحقيق نجاح كبير تجلت نتائجه في ضخامة و تنوع الإنتاج النباتي و الحيواني و مساهمته المرتفعة في الإنتاج العالمي (لاسيما زيت الزيتون والحبوب) ، و يأتي ذلك بفضل السياسة الفلاحية المشتركة (Politique Agricole Commune)¹ التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء و يمثل البرنامج المكرس لهذه السياسة 40 % من ميزانية الإتحاد الأوروبي².

ب. في المجال الصناعي :

يحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الثانية في العالم في المجال الصناعي حيث ينتج سنويا 2,4 مليون طن من الحديد و 2,2 مليون طن من البوكسيت و 131 مليون طن من الفحم الحجري و 1987 مليار كوس من الكهرباء. و تشكل دول المجموعة الأوروبية سوقا استهلاكية هامة (حوالي 400 م.ن.) نتيجة ارتفاع مستوى العيش، إضافة إلى التقدم التكنولوجي و وجود شركات قوية ذو حجم عالمي. كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي. و تضم أكبر الصناعات الكيميائية و المعدنية حيث تنتج دول الإتحاد الأوروبي 56 % من الإنتاج الكيماوي العالمي، و 19 % من الصلب و 11 % من الألمنيوم. بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة المختلفة كصناعة السيارات 34 % من إنتاج العالم، و الصناعة الفضائية وغيرها. لكن الصناعة ذات التكنولوجيا العالية مثل الصناعة الإلكترونية لازالت متأخرة حيث تستورد منها دول الإتحاد الأوروبي أكثر مما تنتج.

يعتبر الإتحاد الأوروبي قوة صناعية كبرى و أحد أهم المراكز الصناعية في العالم، و أهم صناعاته

هي :

- الصناعة الميكانيكية و أهم فروعها صناعة السيارات بـ 18.5 مليون سيارة سنويا، و المرتبة الأولى عالميا، حيث تتوفر بلدان الإتحاد على عدة مركز لإنتاج السيارات.

- الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة و من أبرز فروعها صناعة الفضاء و إنتاج الصواريخ والأقمار الاصطناعية و صناعة الطائرات التي ارتفع إنتاجها، حيث أن طائرة " إيرباص " ارتفع الطلب العالمي عليها في العقود الأخيرة منافسة و متفوقة في نفس الوقت على طائرة " بوينغ " الأمريكية.

¹ ذكرت السياسة الزراعية المشتركة (PAC) منذ عام 1957 في معاهدة روما، و لم يتم ترسيمها إلا سنة 1962، و كانت تعكس في ذلك الوقت، ضرورة الزيادة في الإنتاج الغذائي في أوروبا بسبب الدمار الحاصل جراء الحرب العالمية. و سرعان ما وصلت إلى تحقيق الهدف الرئيسي المنوط بها : ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الجماعة الأوروبية.

² Jean-Christophe Bureau, "La politique agricole commune (PAC). La Documentation française, Paris, 2007. p19.

- الصناعات الكيماوية تعد أقوى صناعة في الإتحاد، عرفت تطورا كبيرا جعلها تحتكر 56% من الإنتاج الكيماوي العالمي. هذا إلى جانب صناعات أخرى مثل الصناعة التعدينية والصناعة الاستهلاكية¹.

ج. على المستوى التجاري :

يعتبر الإتحاد الأوروبي قوة تجارية عالمية و احتل فيها المرتبة الأولى عالميا حيث حقق سنة 2006 نسبة 19% من المبادلات التجارية العالمية². تفسر هذه المكانة بضخامة الإنتاج الفلاحي والصناعي وأهمية شبكة المواصلات و توفر الإتحاد على قدرات تجارية ضخمة. كما يعتبر الإتحاد أول قطب عالمي للاستثمارات الخارجية المباشرة و يقوم بتصدير عدة مواد، أهمها الآلات و معدات النقل (45% من الصادرات العالمية) ومواد مصنعة (26%) و مواد كيماوية (16%) و مواد فلاحية (7%) و معادن و مواد طاقوية (6%)³.

2. الرهانات التي تواجه الإتحاد الأوروبي :

- يعاني الإتحاد الأوروبي من تباطؤ ديمغرافي نظرا لضعف نسبة التزايد بدوله و بالتالي قلة اليد العاملة مع الارتفاع نسبة الشيخوخة وهذا ما شجع الهجرة السرية نحوه الآتية خاصة من بلدان المغرب العربي و إفريقيا حيث هناك خزان كبير من الشباب ذوي التكوين المناسب و يعانون من البطالة ؛

- الرهان التنموي : تطمح بلدان الإتحاد إلى تحقيق تنمية ناجعة و مستدامة إلا أنها تواجه تباين كبير في معدل الدخل الفردي ما بين دوله، الشيء الذي يعرقل تحقيق تنمية شاملة و تجاوز الأزمات الاجتماعية والسياسية في بعض البلدان؛

- رهان المقاربة الجيوسياسية : و ذلك عن طريق تشخيص الإكراهات و تنسيق البرامج بين دول الإتحاد الأوروبي و شركائه سعيا في خلق مشاريع تنموية لفائدة كل شعوب الإتحاد لكي يصبح و كأنه دولة واحدة و موحدة.

- و من الرهانات الأخرى، عدم اتفاق دول الإتحاد على طلب تركيا الدخول إلى الإتحاد الأوروبي. وقادت فرنسا تيارا قويا يرفض دخول تركيا إلى الإتحاد ، لأنها ليست بلدا أوروبيا، بل هي قريبة من أوروبا، وعاصمتها لا تقع في أوروبا، و 95 بالمائة من سكانها يعيشون خارج أوروبا. ولا يريد هذا التيار أن يزداد عدد المسلمين المنتمين إلى الإتحاد بدخول تركيا المسلمة. و يخشى كذلك أن تصل حدود أوروبا إلى مناطق غير مستقرة في الشرق الأوسط ، مما يزيد في تورط أوروبا بمشاكل المنطقة.

المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية - الأوروبية : من التعاون إلى الشراكة

¹ Eurostat - L'Europe en chiffres, le commerce international. Annuaire Eurostat 2008, p. 11
<http://epp.eurostat.ec.europa.eu> - (Consulté le 13/02/2011).

² Eurostat, *Ibid.* p.13

³ Eurostat, *Ibid.* p.15

لقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، هذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي أنعقد في 27 و 28 نوفمبر 1995 والذي يعد بمثابة ميلاد الشراكة الأورو-متوسطية ، حيث تم تحديد الخطوط العريضة للشراكة ما بين دول الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين ، يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر، العمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطية، إنشاء بصورة تدريجية لمنطقة مشتركة للسلام والاستقرار في الحوض المتوسط وهذا عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني، و بما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية فقد شاركت في مؤتمر برشلونة كملحظ لكن بدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن أنظمت إليها تونس و المغرب و العديد من الدول العربية المتوسطية.

الفرع الأول : العلاقات بين الجزائر و المجموعة الإقتصادية قبل عام 1976 :

بنيت السياسة الإقتصادية للمجموعة الأوروبية (CEE) على المصالح الإقتصادية خاصة التجارية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1958¹ ، التي لم توقع عليها الجزائر لأنها كانت تعتبر جزء لا يتجزأ من الإقليم الفرنسي، و بذلك فهو جزء من المجموعة ، هذا ما أشارت إليه بوضوح وثيقة مخطط قسنطينة في الصفحة 55 و الصفحة 387². و إكتسبت بذلك العلاقات بين الجزائر و المجموعة طابع خاص منذ أواخر الخمسينات و الستينات جعلها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك، أي أن العلاقات بينهما كانت قائمة دون الحاجة إلى أي معاهدة ، في حين كانتا المغرب و تونس مرتبطنان بالمجموعة بموجب معاهدة روما، هذا ما أشار إليه البروتوكول الملحق بها. و استطاعت الجزائر بذلك أن تتخلص من توقيع اتفاقية التعاون مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية، إلا أنه بعد نهاية الستينات قررت بعض البلدان الأوروبية العضو في المجموعة خاصة إيطاليا رفض منح الأفضلية للصادرات الجزائرية، هذا ما حمل الجزائر إلى فتح مفاوضات مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية قصد التوصل إلى اتفاق وفق السياسة الأوروبية المتوسطية الجديدة لهذه الأخيرة³.

الفرع الثاني : اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و خصوصيات الوضع الجزائري

1. مفهوم الشراكة :

قبل الشروع في الحديث عن الاتفاق الإبتدائي للشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي علينا أن نقدم

¹ عايد لمين، الشراكة الأورو متوسطية و أثرها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر 2004 ص8.

² عايد لمين، نفس المرجع ، ص8.

³ Bekenniche Othmane, " La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie : l'accord d'association ", OPU Alger ; 2006, p.13.

تعريفاً وجيزاً للشراكة. لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بها سواء أكانوا إقتصاديين، سياسيين، أكاديميين، أو إجتماعيين. غير أن معظمهم إقتصاديون، و يعود ذلك لطبيعة الظاهرة المرتبطة بهذه الفئة ، و نسوغ فيما يلي بعض منها :

و يقصد بالشراكة : تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بتنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعامل و رأس المال، والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الإقتصادية والإجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر¹ ، بينما يعتبرها البعض على أنها إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الإقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الإقتصادي الإقليمي² .

2. خصوصيات الوضع الجزائري :

لم تحذ الجزائر حذو تونس و المغرب التي وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 1995/07/17 و 1995/11/15 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الإقتصادية و الجيو- إستراتيجية والسياسية، فالخصوصية الإقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، و بالمقابل فإن نسيجها الصناعي و رغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الإقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية لاسيما بعد تراجع الدولة من التدخل في النشاط الإقتصادي، أما الخصوصية الإستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية الأساسية التي انتهجتها الجزائر و المتمثلة في استكمال الصرح المؤسسي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير³.

3. خصائص الشراكة الأورو- جزائرية :

• وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوربية و دول جنوب البحر المتوسط عموما مما يجعل ارتفاع هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوربية أمرا صعبا ؛

¹ محمد محمود الإمام، مرجع سبق، ص.31

² بوهزة محمد، " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية "، مداخلة أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول: الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004. ص 2-3.

³ محمد يوسف، الشراكة الأورو- متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، إدارة : مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر. 2000، ص 114.

- أنها شراكة بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعة و بين أخرى تتميز بالتنوع وارتفاع التنافسية¹ ؛
- تعكس الشراكة الأورو - جزائرية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الإتحاد الأوربي من جهة و الجزائر و كذا الدول المتوسطية الأخرى من جهة ثانية ؛
- يتفاوض الإتحاد الأوربي ككتلة قوية متماسكة سياسيا واقتصاديا، بينما تتفاوض الجزائر و باقي دول جنوب البحر المتوسط بصورة منفردة ؛
- أحادية الرؤية الأوربية، إذ يلاحظ سيادة الطريقة الانتقائية التي يتعامل بها الشركاء الأوربيون سواء في الإنضمام إليها أو في معالجة مختلف الملفات والمواضيع ذات الصلة بالأطراف المعنية².

الفرع الثالث : توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية بعد مسيرة طويلة للمفاوضات :

لقد وقعت الجزائر سنة 1976 إتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الإتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية و رفع حجم نمو التجارة الخارجية و تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية³، و قد استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ784 مليون إيكو⁴ و 640 مليون إيكو من البنك الأوربي للإستثمار في شكل قروض ميسرة⁵ . غير أن هذا الإتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في إتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة و كذا أحكام و إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع هذا الأخير، فعرفت المفاوضات نوع من البطء بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني خاصة و أن الإقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة و إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، لبنان، بيروت، دار الحداثة، ط 1982، ص49.

² عمر فلاح، مطبوعة في مادة "نماذج التكامل والشراكة الاقتصادية" لطلبة الماجستير، اقتصاد دولي، 2004/2005، ص43.

³ Accord de coopération CEE/Algerie du 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978. <http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires>. (consulté le 24/09/2010).

⁴ إيكو (European Currency Unit) كانت وحدة حساب نقدية الجماعة الأوروبية قبل اعتماد اسم اليورو، من قبل المجلس الأوروبي بمديرد في ديسمبر 1995.

⁵ Bensidioune Isabelle, Agnès chevalier, "Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture", Economica, CEPII, Paris; 1996. p135.

مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى إتفاق بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، و لعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي¹ :

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي و الحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة ؛
- الجانب الأمني ، بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث و عصرنه القطاع المالي و المصرفي ؛
- توسيع إطار التعاون الإقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج و لا يقتصر على جانب التبادل فقط ؛
- رفع الحماية على الصناعة ينبغي أن تكون مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الإعتبار القطاعات الصناعية و بدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني ؛
- المطالبة بالتحريم التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على إتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل و هذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم الوصول إلى إتفاق نهائي في 2002/04/22 ، و قد دخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005². وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الموقع في 26 جانفي 1976 بالجزائر.

و ما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي نسبة 55,5 % سنة 2003 ، و أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 57 % من مجمل صادراتها خلال السنة نفسها، و من بين الدول التي تتعامل معها الجزائر نجد إيطاليا التي تعد المستهلك الأول للمنتجات الجزائرية بنسبة 24,12 % متبوعة بفرنسا بنسبة 11,61 % ثم إسبانيا بنسبة 9,21 % ، أما التعامل من حيث الواردات نجد فرنسا في المرتبة الأولى بنسبة 22,40 % تليها إيطاليا بـ 9,75 % و ألمانيا بـ 7,03 %³.

المطلب الثالث : محاور الشراكة الأورو- جزائرية و تقييم الإتفاقية

الفرع الأول : محاور الشراكة

¹ Belattaf .M. & Arhab. B, Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003. P.14 -16.

² Texte intégral de l'accord d'association entre l'Union Européenne et l'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) sur le site : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord_d'association.htm.

³ المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) - إحصائيات التجارة الخارجية ، الجزائر ، 2010 - 2001.

تمحورت إتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية حول عدد من النقاط الهامة، تناولت مختلف جوانب إعلان برشلونة وهي :

* **المحور الاقتصادي** : ركز على ضرورة تعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع إعطاء العناية للنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تكون عرضة للتأثر نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والأوروبي ويكون هذا التعاون في الواقع ممهدا لإقامة منطقة تبادل حر على مدى 12 سنة في أفق 2017 بشكل يمكن في النهاية من إلغاء جميع القيود الجمركية وغير جمركية. و لم يغفل هذا المحور الاهتمام بالتكامل المغاربي وقضايا البيئة والتلوث.

* **محور حرية حركة السلع** : حيث تم في هذا الإطار التفاوض حول حرية انتقال السلع والتي تم تصنيفها ضمن ثلاثة مجموعات تخضع لعملية التفكيك الجمركي بما يؤدي بعد 12 عاما من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ الوصول إلى انعدام التعريفية حيث :

- **القائمة الأولى** : تتعلق بسلع التجهيز وتخضع لتفكيك جمركي نسبة 100% بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

- **القائمة الثانية** : تتعلق بالمواد الأولية، قطع الغيار والسلع غير المنتجة محليا وتخضع لعملية تفكيك بنسبة 25% على مدار أربع سنوات من سنة دخول الإتفاقية قيد العمل.

- **القائمة الثالثة** : وتتعلق بالمنتجات المحلية وتستفيد من إعفاء من عملية التفكيك لمدة ثلاث سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، ويبدأ التفكيك من السنة الرابعة بمعدل 10% لكل سنة وذلك إلى غاية السنة الثانية عشر.

* **محور الزراعة و الصيد البحري** : يعتبر هذا المحور من أعقد المحاور حيث تمت معالجة تحرير المنتجات الزراعية منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة للطرفين وتم التمسك بشكل عام بالاتفاق التفضيلي المبرم في 26 أبريل 1976.

* **محور الخدمات، التجارة و حركة رؤوس الأموال** : وهذا بالتركيز على تعاون الطرفين في مجال توفير المناخ الملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين إلى صعوبات في ميزان المدفوعات إلى اعتماد معايير تعديلية على العمليات التجارية الجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وفي هذا الصدد لابد من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتبسيط قوانين الاستثمار والقانون الجبائي، وتدابير مكافحة الازدواج الضريبي، فضلا عن توفير المعلومات وتبادلها لتمكين المتعاملين من اتخاذ القرارات في ظل الشفافية.

* **المحور السياسي و الأمني** : وتم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة التمكين من حرية اختيار نظم السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق

أو الدين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسليح وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وأمن واستقرار.

الفرع الثاني : تقييم اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية

لقد تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 و دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 . و بعد مرور خمسة سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ترى ما حجم رضا الجانبين الآن عما تحقق منه بالنسبة إلى الأهداف المعلنة عنه ؟
✓ الأهداف المعلنة للاتفاق :

أهم النقاط التي أعلن عنها كأهداف يسعى كلا الجانبين إلى تحقيقها من خلال هذه الشراكة ، تتمثل في :

- توفير الإطار الملائم للحوار السياسي بين الأطراف المعنية لتدعيم علاقتهم وتعاونهم في المجالات التي يعتبرونها ملائمة ؛

- تطوير المبادلات التجارية، وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ؛

- تحديد الشروط اللازمة لإضفاء التحرير التدريجي على عمليات تبادل السلع والخدمات و تنقل رؤوس الأموال ؛

- تشجيع التبادل على المستوى الإنمائي وتشجيع الاندماج المغاربي.

✓ الأهداف الغير معلنة :

كما هو معلوم في جميع المفاوضات والاتفاقيات، أنه بالرغم من الأهداف التي يتم الإعلان عنها، يحتفظ كل طرف بأهداف خفية يسعى من خلالها إلى الاستفادة أكثر من بنود الاتفاق تحقيقا لمصالحه الشخصية، و أهم ما يسعى إليه الجانب الجزائري والأوروبي ما يلي :

بالنسبة للطرف الجزائري- كانت تسعى الجزائر بكل الطرق إلى :

- تنمية قطاعاتها والنهوض باقتصادها وتجاوز آثار العشرية السوداء المدمرة ؛

- البحث عن نمو خارج قطاع المحروقات من خلال الاستثمارات الأوروبية.

بالنسبة للطرف الأوروبي : فقد كان يهدف الإتحاد الأوروبي إلى :

- مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطة تتميز اقتصادياتها بالميزة الإستهلاكية ؛

- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطة واقتصادياتها ضعيفة .

✓ النتائج الفعلية المحققة من الاتفاق :

تكشف معطيات الواقع أن الاتفاق لا يزال بعيدا عن تحقيق أهدافه المعلنة ، و من أهم ما لوحظ بعد

دخول الاتفاق حيز التنفيذ ما يلي :

• **في المجال الاقتصادي و التجاري :**

- إن التبادل التجاري الذي قد يبدو في صالح الجزائر إنما يتعلق بالكم والعدد، و لكنه من حيث النوعية والجودة يميل لكفة الإتحاد الأوروبي و ذلك بسبب نظام المواصفات الصارم و الشروط الأوروبية القاسية المطبقة على السلع المستوردة.

- ملاحظة استمرار حالة التردد الأوروبي في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في الجزائر والاكتفاء بعائدات التصدير للسوق الجزائرية.

- الجزائر لم تتمكن من توظيف كافة المزايا التي استفادت منها في إطار اتفاقية الشراكة ولم تستغلها بصورة جيدة.

- لم تستغل الجزائر الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها والتسهيلات الممنوحة لها لدخول لسوق الأوروبية بسبب عدم مطابقة المنتج الجزائري للمواصفات الأوروبية.

- لم تتمكن الجزائر من استهلاك إلا نسبة متواضعة من " نظام الحصص ذات المزايا الخاصة"¹ الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن لها تصديرها دون رسوم ، إذ أنها استغلت 06 أصناف فقط من مجموع 41 صنفا، في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية.

• **في المجال السياسي و الأمني :**

- ركزت أوروبا كثيرا على مسائل تخصها بالأساس مثل تداعيات تفاقم الهجرة السرية وانتشار شبكات الجريمة المنظمة ، في حين اتجه اهتمام الجزائر إلى بناء أشكال التنسيق والتعاون الشامل خاصة في مكافحة الإرهاب وارتباطاته التي تمتد إلى الجريمة المنظمة، وهنا ترى الجزائر أن أوروبا لم تقدم الكثير لدول الجنوب عامة في مكافحة الإرهاب إلا بعد أن استشعرت الخطر على أراضيها.

• **في المجال الطاقوي :**

دعت الجزائر إلى إعادة النظر في مذكرة التفاهم بين الطرفين حول مسألة الشراكة بينهما في مجال الطاقة، فالجزائر التي تحتل المرتبة الثالثة في ترتيب الدول الممونة لأوروبا بالغاز الطبيعي تريد على هذا الأساس توسيع التعاون بين الطرفين ليشمل الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية. و على خلاف باقي القطاعات فإن قطاع المحروقات هو القطاع الوحيد الذي حظي بالاهتمام الواسع في مسار برشلونة للشراكة التي تربط الجزائر بالإتحاد الأوروبي. فخطوط الأنابيب الثلاثة المشتغلة بالإضافة إلى مشروع الخط الرابع غالسي، هي بمثابة " ارتباط ثابت و وثيق" تزود الجزائر من خلالها دول الإتحاد

¹ عبد الوهاب بوكروخ، مقال نشر في جريدة الشروق اليومي، الجزائر، الصفحة الإقتصادية ، عدد 2011/01/11.

الأوروبي بالغاز الطبيعي بصفة منظمة و مستمرة ، و ذلك ما سيساهم في تأمين و لو بصفة جزئية إمدادات أوروبا الغربية بالغاز الطبيعي. من جهة أخرى يذكر أن الجزائر و الإتحاد الأوروبي يتفاوضان منذ عام 2008 بصدد التوقيع على اتفاق إستراتيجي طاقوي توضع من خلاله الأسس القانونية و التقنية للتعاون بين الطرفين و تخص العديد من الملفات (الإستثمار، الإقتصاد ، المبادلات التجارية ، الخبرة و التكوين) .

خلاصة القول أنه بعد مرور أكثر من خمسة سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، هناك فشل في تحقيق ما رسمته الجزائر لنفسها من أهداف وهي رفع صادراتها نحو أوروبا من السلع و الخدمات الخارجة عن قطاع المحروقات، و تشير الإحصائيات أنه في مقابل 1 دولار تصدره الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولار¹.

هنا تبدو مسؤولية الجانب الجزائري في عدم تحقيق تقدم على المستوى الاقتصادي والتجاري أكيدة، و أن عدم قدرتها على استغلال مزايا الاتفاق قائمة و واضحة ، فهل كانت الجزائر حقا متسرعة حين رغبت في عقد اتفاق شراكة تعلم مسبقا حدود إمكانياتها و قدراتها الذاتية فيه ؟ أم أن الأمر يعود إلى عدم القدرة على رؤية تسابق دول الجوار المغربي في تنمية علاقاتهم الدولية في المجالات الاقتصادية والتجارية .

¹ جريدة المساء، تصريح للسيد شريف زعاف، مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة، الجزائر، عدد 2010/09/05

المبحث الثاني : واقع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي

يخصص هذا المبحث لمناقشة واقع الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي و يستعرض من خلاله الإمكانيات و كذا الإمدادات الطاقوية الأوروبية و ما مدى إعتتماد أوروبا على الغاز الروسي . و يعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية-الأوروبية فالموضوع بالنسبة للإتحاد الأوروبي إستراتيجي و حيوي بإمتياز.

المطلب الأول : الإمكانيات الطاقوية الأوروبية

الفرع الأول : الوقود الأحفوري

تحتل الموارد الطاقوية في القارة الأوروبية نطاقاً واسعاً يمتد من بريطانيا حتى بحر قزوين، وتعد روسيا الدولة الرائدة في مجال التعدين الطاقوي لتوفر المادة الخام¹. تنتج حقول أوروبا نحو نصف إنتاج العالم من الفحم الحجري و الثلث من الغاز الطبيعي، والسدس من إنتاج البترول العالمي. و تقع أغنى حقول الفحم الحجري في أوروبا في بولندا و روسيا وألمانيا. كما تعد روسيا و هولندا و بريطانيا من أهم البلدان المنتجة للغاز الطبيعي. أما الدول الرئيسية في إنتاج البترول فهي بريطانيا، والنرويج و روسيا. و يمثل الإتحاد الأوروبي حالياً ثاني أكبر سوق للطاقة في العالم و يستهلك 16,4 % من الطاقة عالمياً بعد الولايات المتحدة (26 %)².

1. الفحم الحجري :

فيما يخص الفحم الحجري، فالإتحاد الأوروبي يتوفر على ثالث احتياطي عالمي بـ 9,2 % بعد كل من الصين و الولايات المتحدة و يعد ثالث مستهلك في العالم بـ 9,6 % بعد الولايات المتحدة و الصين.

الجدول رقم 11 : إنتاج الفحم الحجري لأهم البلدان الأوروبية المنتجة لعام 2007

¹ Country comparison : energy production 2010 - publications the World factbook – (Consulté le 26/02/2011).
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2180rank.html>

² Livre vert de la Commission européenne 2005, " Une stratégie européenne, pour une énergie sûre, compétitive et durable " Bruxelles, Mars 2006. p 04.

الدولة	إنتاج الفحم (مليون طن)	الحصة من المجموع العالمي (%)
روسيا	314.2	4.9
ألمانيا	201.9	3.2
بولندا	145.8	2.3
اليونان	62.5	1.0
رومانيا	35.4	0.6
بلغاريا	30.4	0.5
أسبانيا	18.2	0.3
المملكة المتحدة	17.0	0.3
المجر	9.8	0.2

المصدر : ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، ملحق قائمة الدول حسب إنتاج الفحم، عن شركة B.P. حصيلة 2008
<http://ar.wikipedia.org> - (آخر تصفح : 2011/09/28)

تتمركز أهم حقول الفحم الحجري في ألمانيا و بولندا ، و ينتج هذين البلدين لوحدهما أكثر من نصف الإنتاج الكلي للإتحاد الأوروبي، و من حيث نسبة الإنتاج على المستوى العالمي يأتي كلا البلدين في المركز السابع و التاسع على التوالي.

2. البترول والغاز الطبيعي :

تتمركز 90 % من احتياطات المحروقات (التي لا تغطي سوى نسبة 28 % من احتياجات الإتحاد) على مستوى ثلاثة بلدان مطلة على بحر الشمال و هي المملكة المتحدة ، الدنمرك و ألمانيا بالنسبة للبترول الخام ، و هولندا و المملكة المتحدة بالنسبة للغاز. و كل هذه الإحتياطات أصبحت اليوم محدودة و في حالة نضوب متواصل¹.

¹ Paillard Christophe Alexandre, " Fragilités et incertitudes européennes ", Revue Questions internationales n° 24, mars-avril 2007, " La bataille de l'énergie ". p 09-10.

الجدول رقم 12 : إنتاج و استهلاك الغاز لأهم البلدان الأوروبية المنتجة لعام 2007

غاز طبيعي (مليار م ³ / سنويا)			البلد
-/+	إستهلاك	إنتاج	
+ 519,00	91,10	610,10	روسيا
+ 85,70	4,30	90,00	النرويج
- 19,00	91,00	72,00	المملكة المتحدة
+ 4,60	4,60	9,20	الدنمارك
- 68,40	82,70	14,30	ألمانيا
- 4,80	16,40	11,60	رومانيا
+ 27,00	37,00	64,00	هولندا
- 68,90	77,80	8,90	إيطاليا

Source : Wikipédia l'encyclopédie libre, « Régions pétrolifères en Europe » année 2010.

Fondation Robert Shuman, Le centre de recherche sur l'Europe, « Le pétrole Russe », synthèse n° 97, Juillet 2003. <http://www.robert-schuman.eu/Synth97.htm>, Consulté le 04/09/2011.

و هناك دولتان فقط من بين دول الإتحاد الأوروبي ليست مستوردة للغاز و هي : الدنمارك و هولندا، في حين أن أكبر الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي في أوروبا (خارج الإتحاد) هما روسيا و النرويج .

الجدول رقم 13 : إنتاج و استهلاك البترول لأهم البلدان الأوروبية المنتجة لعام 2007

بتروول خام (برميل / يومي)			البلد
-/+	إستهلاك	إنتاج	
+5 140 000	2 450 000	7 590 000	روسيا
+2 340 000	210 000	2 550 000	النرويج
-150 000	1 750 000	1 600 000	المملكة المتحدة
+190 000	190 000	380 000	الدنمارك
-2 582 000	2 650 000	68 000	ألمانيا
-102 000	212 000	110 000	رومانيا

Source : Wikipédia l'encyclopédie libre, « Régions pétrolifères en Europe » année 2010.

- Fondation Robert Shuman, Le centre de recherche sur l'Europe, « Le pétrole Russe », synthèse n° 97, Juillet 2003. <http://www.robert-schuman.eu/Synth97.htm>, Consulté le 04/09/2011.

باستثناء روسيا و النرويج البلدان المصدران للبتروول (و هما خارج الإتحاد الأوروبي) ، فكل بلدان أوروبا الغربية عدى الدنمارك و هولندا هي مستوردة للنفط بدرجات متباينة. ألمانيا هي الدولة الأكثر استيرادا للنفط في أوروبا.

الفرع الثاني : الطاقات المتجددة

حسب ما جاء في الحصيلة السنوية 2009 للطاقات المتجددة في دول الإتحاد الأوروبي¹، أن بلدانه الـ 27 تلجأ جميعها إلى استغلال الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية بمختلف أنواعها و حسب إمكانيات كل بلد. في مجال الطاقة الكهرومائية تبرز إيطاليا عن غيرها من البلدان بربع الطاقة الإجمالية للإتحاد، ثم تأتي بعدها ألمانيا ثم فرنسا.

بالنسبة لطاقة الرياح تأتي إسبانيا في المركز الأول ثم ألمانيا. و فيما يتعلق بالطاقة الشمسية تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 تم وضع 1541 ميقاتوات في تركيب لوحات ضوئية عبر العديد من الدول في أوروبا، 71% منها تم وضعها في ألمانيا لوحدها ، في حين أن الحظيرة الأوروبية الإجمالية للألواح الضوئية وصلت إلى 4689,9 ميقاتوات سنة 2007. أما الطاقة الحرارية الأرضية فهي تستغل حسب درجة الأهمية في هولندا ، ثم فرنسا، ألمانيا ، المجر و فنلندا. و فيما يلي جدول إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لعام 2009.

الجدول رقم 14 : إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإتحاد الأوروبي (سنة 2009)

المجموع (تيروات/ ساعي) ²	طاقة حرارية أرضية (مقاوات/ ساعي)	طاقة شمسية (مقاوات/ ساعي)	طاقة رياح (مقاوات/ ساعي)	طاقة كهرومائية (جيقاوات/ ساعي)
332,43	2 865,10	2 916,28	2 624,81	42 153,5

Source : The State of renewable energies in Europe - 10th EurObserv'ER Report

¹ Revue Observ'ER; " Etat des énergies renouvelables en Europe - Edition 2010 " Paris, Imprimerie Epel Industrie Graphique, décembre 2010. p 30.

² - 1 Téra watt heure (TWh) = mille milliards (10¹²) de watts-heure.
- 1 Gigawatt heure (GWh) = un milliard (10⁹) de watts-heure.
- 1 Mégawatt heure (MWh) = un million (10⁶) de watts-heure.

. الطاقة النووية :

يوجد حاليا 437 مفاعلا نوويا في جميع أنحاء العالم ينتجون ما قيمته 14 في المائة من استهلاك الكهرباء العالمي، تضم منها أوروبا 132 مفاعلا نوويا¹ مما يجعل منها المصدر الرئيس للطاقة الذرية. و مقارنة مع أوروبا تمتلك الولايات المتحدة 104 مفاعلا نوويا والهند 05 و روسيا 32 والصين 27. " تتركز المفاعلات النووية الأوروبية في 58 موقع ، مقسمة على 14 دولة (بلجيكا ، بلغاريا ، التشيك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، المجر ، هولندا ، رومانيا ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، السويد ، إسبانيا ، بريطانيا) و من بين الدول الأوروبية التي تعتمد أكثر على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، هناك فرنسا التي تأتي في المركز الأول بما يقارب 75 % و تضم 59 مفاعلا نوويا ما يمثل أكثر من 45 % من مجمل الحظيرة الأوروبية للمفاعلات النووية².

و تجدر الإشارة إلى أنه بعد الكارثة النووية في فوكوشيما اليابانية في مارس 2011 ، قررت السلطات الألمانية غلق محطاتها النووية و عددها 17 بحلول عام 2022. أما في إيطاليا فقد تم غلق الملف النووي نهائيا بعد رفض الناخبين الإيطاليين إجراء الإستفتاء الذي نظم في جوان 2011 و تصويت 94 % من الناخبين ضد المشروع (25 مليون ناخب)³.

و نقدم فيما يلي قائمة دول الإتحاد الأوروبي المعتمدة على الطاقة النووية ضمن الجدول الموالي.

الجدول رقم 15 : إنتاج الطاقة النووية - نسبة الإنتاج حسب الدول (لعام 2008)

البلد	%	البلد	%
ألمانيا	28,4	المجر	42,1
بلجيكا	51,1	هولندا	3,4
بلغاريا	33,1	رومانيا	19,5
إسبانيا	20,1	المملكة المتحدة	15,7
فنلندا	28,4	سلوفاكيا	51,8
فرنسا	74,1	سلوفينيا	37,3
السويد	38,1	المعدل العالمي	13,5

Source : BP Statistical Review of World Energy 2009 p 36.

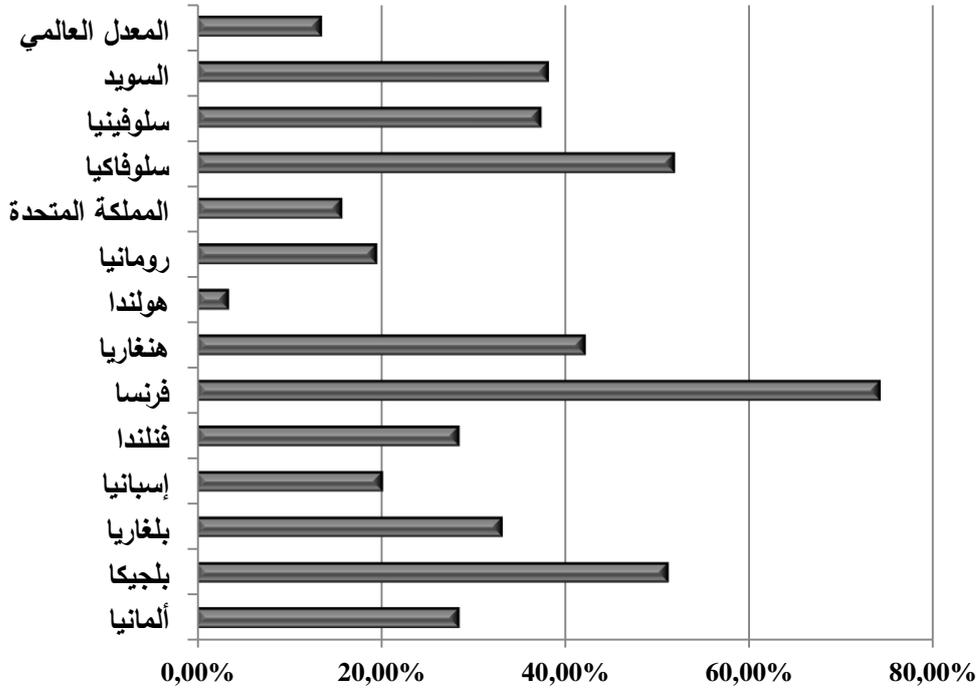
¹ Agence Internationale de l'énergie atomique, " Comparatif : le nucléaire en Europe " in Nuclear power reactors in the world - Edition 2010. p 05.

² Ibid. p 07 -08.

³ Ibid. p 11.

يتبين من خلال الجدول أن 13 دولة من بين 27 في الإتحاد الأوروبي يعتمدون على الطاقة النووية بنسب متفاوتة. و بعد فرنسا البلد الأكثر اعتمادا على الطاقة النووية ، تأتي سلوفاكيا في المركز الثاني ثم بلجيكا و كلتاها بنسبة تفوق 50 %.

الشكل رقم 09 : إنتاج الطاقة النووية حسب البلد عام 2008



من إعداد الطالب على أساس معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني : إمدادات الطاقة الأوروبية - الإعتدال الكبير على الواردات

الفرع الأول : إعتدال متزايد على الغاز الطبيعي

تستهلك دول الإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة ما بين 450 و 500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا (استهلك 506 مليار متر مكعب عام 2010)¹ و هو ما يمثل 17 % من السوق العالمية للغاز. و سيرتفع هذا المستوى بنسبة كبيرة خلال الفترة بين 2010 و 2030 ، حيث سيصل طلب الإتحاد الأوروبي على الغاز إلى 639 مليار متر مكعب عام 2015 و إلى 771 مليار متر مكعب عام 2030. في حين أن إنتاج دول الإتحاد سيتقلص تدريجيا من 315 مليار متر مكعب في 2005 إلى 292 مليار متر مكعب في 2015 و 251 مليار متر مكعب عام 2030.²

¹ Eleneo - Présentation Gaz Europe - <http://www.eleneo.fr/media/files/Eleneo> - (Consulté le 14/10/2011).

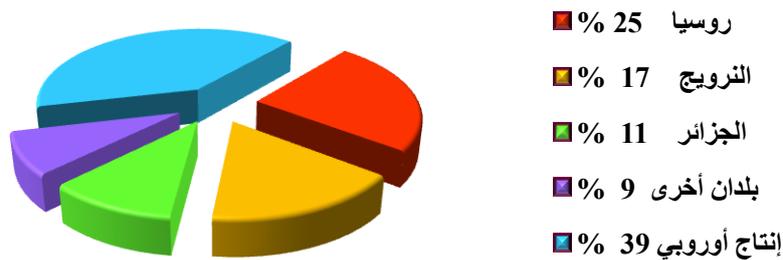
² Agence Internationale de l'Energie, 2010, Op.cit.

و عليه فإن الإتحاد الأوروبي يستورد حالياً ما يقرب من نصف احتياجاته التي تتقدم سنوياً بنسبة 3 % . و عموماً، يستورد الإتحاد الأوروبي ربع احتياجاته (25 %) من الغاز الطبيعي من روسيا، و حوالي 17 % تأتي من النرويج ، و 11 % من الجزائر و 09 % تأتي من قطر، نيجيريا و مصر. يتم تموين الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب بنسبة 85 % و عن طريق الشحن البحري على شكل غاز طبيعي مميع بنسبة 15 % . و في عام 2020 ، سينتج الإتحاد الأوروبي حسب التوقعات سوى ثلث احتياجاته و قد يحتاج إلى استيراد حوالي 80 % من احتياجاته من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030¹.

و بحسب العديد من الخبراء² أن الغاز الطبيعي سيحل قريباً محل النفط في الإتحاد الأوروبي كمصدر رئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية ، حيث سيتوقع استيراد مزيداً من الغاز من الجزائر والنرويج و نيجيريا على وجه الخصوص. فعلى الرغم من أن اتجاهات الاستهلاك العالمي للطاقة تشير إلى استمرار بقاء البترول كمصدر رئيسي للطاقة ، فإنه من المتوقع أن يتزايد الإعتماد على الغاز الطبيعي للدرجة التي دفعت رئيس شركة شال النفطية (Gerwin Van) إلى وصف القرن الحادي والعشرين بأنه سوف يكون قرن الغاز³.

بالنسبة لاكتفاء مختلف بلدان الإتحاد الأوروبي ، ففي حين أن هولندا هي مكتفية ذاتياً لسنوات عديدة قادمة، و أن المملكة المتحدة (أول منتج في الإتحاد الأوروبي) أصبحت مستوردة بما أن احتياجاتها تفوق إنتاجها، فالدول الأوروبية المستهلكة الكبيرة الأخرى مثل ألمانيا و فرنسا و إيطاليا و إسبانيا فهي تواجه نسبة عالية من التبعية، و تأتي في نفس الوقت في صدارة قائمة الدول الأوروبية الأكثر استهلاكاً للغاز الطبيعي.

الشكل رقم 10: مصادر إمدادات الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي عام 2010



من إعداد الطالب على أساس المعطيات السابقة

¹ Viviane du Castel, L'Union européenne, entre indépendance énergétique et vulnérabilités stratégiques, sens public, revue internationale ; Paris, décembre 2011, p 14.

² Viviane du Castel, *Ibid.* p 15

³ إدارة معلومات الطاقة، "موجز تحليل الدول الأوروبية"، <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs>، (آخر تصفح : 2010/11/23).

الفرع الثاني : الواردات البترولية

بالنسبة للبترول الخام ، فدول الإتحاد الأوروبي تنتج سنويا ما بين 90 و 120 مليون طن، و تستهلك سنويا معدل 600 مليون طن، في حين أنها تستورد سنويا بين 500 و 600 مليون طن (استوردت 526 مليون طن عام 2010) و تمثل بذلك نسبة التبعية من البترول الخام 81 %¹.

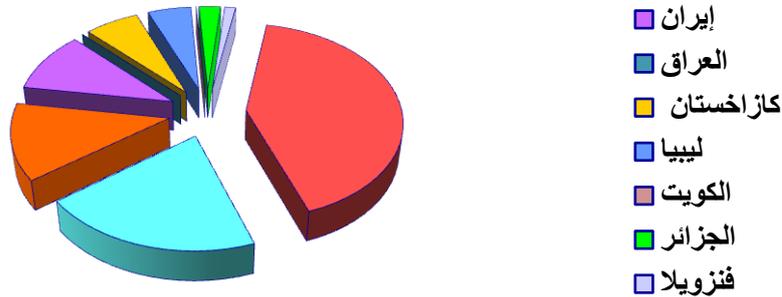
يستورد الإتحاد الأوروبي ثلث احتياجاته (33%) من البترول الخام من روسيا، و حوالي 16% تأتي من النرويج، و 10% من السعودية و تأتي بعد ذلك مجموعة من الدول تتوزع على القارات الثلاثة (إفريقيا، آسيا و أمريكا اللاتينية) و تمون دول الإتحاد بنسبة تتراوح ما بين 08% و 0,5%. و نبين في الجدول الموالي قائمة أهم الدول المصدرة للبترول الخام لأوروبا في الفترة بين عام 2000 و 2010.

الجدول رقم 16 : أهم الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالبترول الخام (2000 – 2010)

النسبة	البلد	النسبة	البلد
5%	كازاخستان	33%	روسيا
4%	ليبيا	16%	النرويج
3.5%	الكويت	10%	السعودية
2%	الجزائر	8%	إيران
1%	فنزويلا	6.5%	العراق

Source : Rapport sur l'industrie pétrolière et gazière en 2010. édition 2011.
Ministère de l'Ecologie du Développement Durable et de l'Energie, Paris.

الشكل رقم 11 : أهم الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالبترول الخام (2010-2000)



من إعداد الطالب على أساس المعطيات السابقة

¹ Office des Statistiques des Communautés européennes .ec.europa.eu/eurostat .UE Energie.2010.

تبين هذه الأرقام أن الإتحاد الأوروبي يستورد ما يقارب نصف احتياجاته من البترول الخام من دولتين أوروبيتين جارتين (49%) و هي روسيا و النرويج . و يستورد كذلك ما يفوق ثلث احتياجاته من دول أوبك (35%). أما ما تبقى من وارداته (16%) فتأتي من دول مختلفة بكميات متفاوتة نقل نسبة كل بلد عن 1%.

المطلب الثالث : تأمين إمدادات الطاقة

شهد العقد الأول من القرن الواحد و العشرين تحولات جذرية في توقعات نظام الطاقة في العالم مع التذبذب الحاد في أسعار الطاقة، إضافة إلى التأثيرات السلبية بعيدة المدى لسوء استخدام الطاقة على البيئة والمناخ، وهو ما دفع كثير من العلماء والباحثين للبحث عن حلول جديدة و واقعية لتلك الأزمة . و في هذا السياق فإن الاضطرابات التي تحدث في أسعار النفط تمتد لما هو أبعد من النفط ذاته كما جاء في مقال للمجلة الأمريكية ¹Foreign Affair ، فمن الملاحظ أن معظم الدول المستهلكة الكبرى تراودها الشكوك حول تأمين الطاقة أكثر من أي وقت مضى و ذلك منذ أزمة النفط في السبعينيات. و في الوقت ذاته نجد أن الدول المصدرة للطاقة يراودها الشك ذاته عما إذا كان الطلب الحالي يعد كافياً لمواجهة الاستثمارات الكبيرة اللازمة لتطوير قدرات جديدة في هذا المجال. فالشك يراود الطرفين، المنتجين والمستهلكين على حد سواء ، وعدم ثقة كل طرف في الطرف الآخر يجعل من الصعب اتفاهما على كيفية تمويل وإدارة نظام طاقة أكثر أمناً.

الفرع الأول : مفهوم تأمين الطاقة

يعتبر مصطلح " تأمين الطاقة " معبراً عن إتاحة مصادر الطاقة التي يعتمد عليها بكميات كافية واستقرار نسبي وأسعار مقبولة بالنسبة للدول المستوردة والمستهلكة لهذه المصادر، و بالتالي فإن تعرض هذه الموارد للنقص الحاد و انخفاض الكميات المعروضة للبيع أو ارتفاع الأسعار إلى قيم أعلى من القيمة الحقيقية ، أو تأخر وصول هذه الموارد إلى نقاط الإستهلاك ، و إما لسبب فني (مثل: كسر خط أنابيب ، تعطل المضخات، و غيرها) ، أو بسبب تخريب (مثل : تفجير آبار النفط و الغاز، و تخريب خطوط الأنابيب وهو ما يحدث في نيجيريا و العراق من حين لآخر، و تهديد بقطع الإمدادات لسبب ما) ، كل هذا يعني نقص في تأمين الطاقة.

و قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 لم يكن لهذا المصطلح الأبعاد التي أشرنا إليها الآن. إلا أن مصطلح تأمين الإمدادات لا يشمل هذه النواحي فقط لكنه يمتد ليشمل عوامل أخرى مثل ، عدم استقرار الإنتاج النفطي العالمي والخلافات السياسية بين أمريكا و العديد من الدول الأخرى و الأزمة المالية عام 2008 و تأثيرها على إقتصاديات دول العالم و انعكاساتها على سعر البترول و كذا على

1 David G. Victor & Linda Yueh. "The new energy order." *Foreign Affairs Magazine*. January/February 2010. p 12.

المواد الغذائية و السلعية عموماً، و اضطراب الأوضاع في الخليج العربي، من قبيل التهديدات التي تواجه إيران بسبب سعيها لامتلاك تكنولوجيا الطاقة النووية ، أو وقوع بعض الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا الذي ضرب أمريكا في شهر أوت 2005 ، و الكارثة النووية اليابانية في مارس 2011. و تسبب إجراءات تأمين إمدادات الطاقة قلقاً و هواجس بالغة للدول المستهلكة ، فضمان تأمين الإمدادات له عدة معان هامة ، فللحاضر يعني الاطمئنان إلى ما بلغه المستوى الحضاري المعتمد على استهلاكات متزايدة للطاقة تضمن توفير الإتصالات، و تدفق الأموال نتيجة العمليات الصناعية والتجارية المختلفة المعتمدة على الطاقة ، و للمستقبل يؤدي تأمين الإمدادات إلى تثبيت الأسعار، وإعداد الخطط المستقبلية على أسس واضحة ، والطموح إلى مزيد من التقدم والرقي و الرفاهية .

الفرع الثاني : معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة

بهدف الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة ، من خلال ضمان واستمرار حسن سير السوق الداخلية و الخارجية للمحروقات، احتلت السياسة الأوروبية المشتركة للطاقة موقعا مهما في مفاوضات الإتحاد الأوروبي الرامية إلى نسج شبكة متوازنة من العلاقات مع العالم الخارجي، و في 17 ديسمبر 1994 تم التوقيع في لشبونة على معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998¹ و تم التوقيع عليها من قبل 56 دولة من قارات مختلفة ، فيما انضمت إليها 17 دولة أخرى بصفة مراقب من بينها الجزائر، و تضمنت الوثيقة برامج ملزمة على صعيد الإتحاد الأوروبي لتنفيذ هذا الميثاق، و استهدفت هذه البرامج العمل على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة والمتعارضة ، فهناك إجراءات تستهدف تأمين إمدادات دول الإتحاد الأوروبي من النفط والغاز، مقابل تزويد الدول المنتجة بالتمويل اللازم لتطوير حقولها ، و منافذ توزيع إنتاجها.

و تهدف أيضا هذه الوثيقة إلى تنظيم العلاقات الأوروبية والدولية في مجال الطاقة على المدى الطويل و تفعيل التعاون في مجال الاستثمارات، و فتح الأسواق و حرية عبور المواد الطاقوية و رؤوس الأموال المرتبطة بها.

و من خلال هذه المعاهدة وافق مجلس الإتحاد الأوروبي على برنامج إيطاري يتم من خلاله ضم كل البرامج المتعلقة بالطاقة إلى المفوضية الأوروبية للفترة 1998-2002 ، و يشمل هذا البرنامج الإطار الذي اقترحه المفوضية ست برامج محددة مزودة بميزانية خاصة و هي : وحدة الدراسات والتحليل والتنبؤ (Etap) ، وحدة التعاون الدولي في قطاع الطاقة (synergy) و وحدة الاستخدام الفعال للمواد الحرارية الصلبة (Carnot)، وحدة استخدام النقل الآمن للمواد النووية والتعاون الصناعي (sure) وحدة تطوير فعالية

¹ Europa - Le portail de l'Union Européenne (Commission Européenne) : La charte énergétique européenne, signée le 17 décembre 1994 , entrée en vigueur en 1998, vise à : Etablir des relations énergétiques saines entre l'Est et l'Ouest de l'UE ; Créer des conditions stables et transparentes pour les investisseurs étrangers ; Instaurer la clause de la nation la plus favorisée à tous les membres ; Faciliter le transit des matières premières et des produits énergétiques ; Régler les litiges entre états et entre états et investisseurs. Le traité a bien été voté par le Parlement russe, mais n'a pas été ratifié par la Russie.

الطاقات المتجددة (Altener) ، و قد منحت لهذه الأخيرة أولوية البرامج¹ ، مما يؤكد أن قضية الطاقة بمختلف جوانبها صارت من أولى اهتمامات مؤسسات الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر معاهدة ميثاق الطاقة أنها حجر الأساس في السياسة الأوروبية الخاصة بأمن إمدادات الطاقة ، و التي تتضمن البروتوكول الخاص بمرور الطاقة بالبلدان المختلفة و تقوم على أساس المنافسة و الانفتاح في أسواق الطاقة و احترام السيادة و المصادر الوطنية لكل بلد و حرية العبور بين الحدود و إزالة الحواجز .

يذكر أنه بهدف إلزام روسيا على الإمتثال للشروط التي تتضمنها معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة يستمر الإتحاد الأوروبي في إصراره على ضرورة تصديق روسيا على هذه المعاهدة ، والنص على التزامها بكل شروطها². و هنا يستوقفنا موقف روسيا من هذه المعاهدة حيث ترى أن ميثاق الطاقة الأوروبي بصيغته الحالية لا يستطيع بحسبها تسوية كل المشاكل في مجال الطاقة لأنه لا يطبق تطبيقاً كاملاً، و يركز فقط على ضمان حقوق المستهلكين³.

كما تطالب روسيا بفتح كامل للأسواق الأوروبية على المؤسسات الروسية الأمر الذي يرفضه الطرف الأوروبي الذي يطالب هو الآخر روسيا بتمكين المؤسسات الأوروبية بالعمل بحرية تامة في قطاع المحروقات الروسي. يذكر أنه بالإضافة إلى روسيا فلم توقع كذلك على المعاهدة بيلاروسيا و النرويج .

الفرع الثالث : الخلاف الروسي الأوكراني و أثاره على إمدادات الطاقة الأوروبية

بين روسيا والإتحاد الأوروبي علاقة معقدة : فإذا كان النفط و الغاز إحدى الدعائم الأساسية للإقتصاد القومي الروسي وعاملاً فاعلاً في نهوضه من كبوته بل و نموه على نحو ملحوظ- فإنه دون شك- أداة مهمة للتأثير الدولي، لا سيما على الدول التي تمثل سوقاً مهمة للنفط الروسي ، و تعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، و منها دول الإتحاد الأوروبي، و أبرزها ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط و الغاز الطبيعي لها.

و تكمن أهمية إمدادات الغاز الروسية للقارة الأوروبية في سيطرة روسيا على 154 ألف كلم من أنابيب الغاز في القارة الأوروبية، و هو ما دفع عدد كبير من المحللين والخبراء في الدول الغربية للتحذير من خطورة السيطرة الروسية على إمدادات الطاقة في أوروبا⁴ .

¹ Energies positives, PCRD (Programme Cadre de Recherche et Développement), "Les subventions de l'Europe, 2010". <http://www.nrjpos.fr/dossier/nrj/subventions/europe.htm>- (Consulté le 03/02/2011).

² جاك ساريز ولسكي، ترجمة : إبراهيم محمد علي، " تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا " ، مقال منشور، أكتوبر 2007 .
www.project-syndicate.org (آخر تصفح : 2011/02/19)

³ وكالة الأنباء الروسية RIA Novosti " رفضت روسيا رسمياً الإنضمام إلى ميثاق الطاقة الأوروبي " موسكو في 2009/08/06 .

⁴ محمد عبد الله يونس "عودة القطب الروسي . أزمة الفترة الانتقالية" مقال نشر الأحد 03 يناير 2010 على الموقع :
www.onislam.net/arabic/newsanalysis (آخر تصفح : 2011 /02 /20).

و لاشك في أن إعتقاد أوروبا المتزايد على نقل الغاز و البترول إليها بالأنابيب يزيد مخاوفها من عدم ثبات السياسات التجارية ، إضافة إلى الخلافات بين الدول المعنية بالنقل والذي قد يهدد بإيقاف وصول النفط والغاز الطبيعي إليها. فالموضوع بالنسبة لأوروبا إستراتيجي و حيوي بامتياز، حيث أن القراءة المعمقة لتاريخ نقل النفط والغاز الطبيعي تثبت أن النقل كان دائماً سبباً لمشاكل بين الدول أدت أحياناً إلى انقطاع نقل النفط بينها لفترات قصيرة أو طويلة الأجل. يعزو البعض سبب ذلك للتوترات السياسية بين الدول المتجاورة. لكن نظم العبور وعائدات الدول من إستعمال أراضيها لنقل البترول هي أمور لها أبعاد إقتصادية أيضاً.

و نظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية و جيوسياسية ، و إزاء النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية ، فقد أثار ذلك مخاوف الإتحاد الأوروبي من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعام 2007 عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزيا" الذي ينقل صادرات روسيا من الخام نحو خمس الدول الأوروبية ، الأمر الذي تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا و ليتوانيا، حيث أن الأزميتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، و إصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بالأسعار المحلية، التي تقل كثيراً عن أسعار السوق في حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع البترول والغاز إليهما بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع دول الإتحاد الأوروبي¹.

و قد تجددت الأزمة مرة أخرى بين روسيا و كل من أوكرانيا و بيلاروسيا في شهر يناير 2009 و للأسباب نفسها تم قطع إمدادات الغاز و البترول عن دول أوروبا الوسطى والغربية (مس هذا الإنقطاع 17 دولة)² ، و قد أثار هذا الإنقطاع مخاوف كبيرة و جدل في بلدان الإتحاد الأوروبي ما لم يثره أي موضوع آخر، خصوصاً أن هذه البلدان تعتمد على روسيا في سد ريع احتياجاتها من الطاقة (بترول و غاز) حيث يمثل الغاز الطبيعي الروسي حوالي 46 % من إجمالي الإمدادات التي تتلقاها ألمانيا و 32 % من احتياجاتها من البترول، أما في بولندا فتزداد هذه النسبة، إذ تبلغ 46 % من الغاز و 90 % من البترول. و يشتد الوضع في مناطق أخرى من الإتحاد الأوروبي لا سيما في بلغاريا و لدى الجمهوريات التابعة للإتحاد السوفيتي سابقاً مثل سلوفاكيا ، ليتوانيا و استونيا و لكن بدرجات متفاوتة. كما تعد كل من فرنسا و إيطاليا من أكبر مُستهلكي الغاز الروسي كذلك ، حيث تستورد فرنسا حوالي 21 % من احتياجاتها

¹ Yuliya Tymoshenko, Containing Russia, Foreign Affairs, vol 86, no 3, May/June, 2007.

² Elena Trifonova.,Bulgarien-European Partnership Association, Défis énergétiques pour l'Europe, Rapport annuel 2009. p 29.

من الغاز الطبيعي من روسيا ، بينما تستورد ايطاليا حوالي 32 % من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من نفس البلد.

و لاشك في أن هذا الوضع قد عزز من موقف روسيا كمصدر أساسي للغاز و البترول إلى أوروبا، و فتح لها مجالات جديدة للتحكم في أسعارها و يعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية . الأوروبية ، فروسيا على النحو السابق الإشارة إليه عملاق نفطي يطرح بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا¹، و هي كما أكد الرئيس الروسي " دولة أورو-آسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوروبي و ترتبط بمصالح حيوية و إستراتيجية مع الدول الآسيوية"².

¹ *Ibid.* p.36.

² فدرالية روسيا هي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (17 مليون كلم²) حيث توجد ما يقارب ¼ من مساحتها في القارة الآسيوية و ¼ المتبقي في القارة الأوروبية (74,7 % من مساحتها في الشطر الآسيوي و 25,3 % في الشطر الأوروبي).

المبحث الثالث : السياسات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي

نستعرض في هذا المبحث وضع الطاقة في أوروبا قبل و بعد عام 1973 حيث شهد هذا العام تغييراً ملحوظاً في أسعار البترول العالمية على أثر اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية و شكلت هذه المرحلة نقطة تحول هامة في معالم الحياة الإقتصادية لدول منظمة أوبك إضافة إلى تقلب موازين القوى في السوق النفطية العالمية ، مما أدى إلى تغير العديد من المعطيات و السياسات لدى البلدان المنتجة و المستهلكة في آن واحد. و سارعت الدول الغربية إلى تنظيم وتنسيق مواقفها وسياساتها، أدت إلى إنشاء وكالة للطاقة الدولية. و توصلت دول الإتحاد الأوروبي بالتنسيق مع هذه الوكالة ، لتحقيق أهدافها و بلورة إستراتيجية مشتركة تمت ترجمتها إلى سياسات و برامج أدخلت عليها، بشكل دوري ما يلزم من تعديلات ، للتكيف مع الظروف و الأوضاع المتغيرة.

المطلب الأول : المجموعة الأوروبية و السياسات الطاقوية المشتركة

الفرع الأول : الطاقة من خلال التكتلات الأوروبية

لعبت الطاقة بصفة عامة والفحم بصفة خاصة دوراً إستراتيجياً في بروز أول تكتل أوروبي عرفته أوروبا، و نظراً لأهمية الفحم في الصناعة الأوروبية، فقد أدت مبادرة وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في 9 ماي 1950، إلى التوقيع على معاهدة باريس، المؤسسة لقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي ظهرت إلى حيز التنفيذ في 10 أوت 1952¹. فكان قيام هذا التكتل إيذاناً ببدء مرحلة جديدة، من مراحل عملية توسيع نطاق التجربة التكاملية وبناءها من الأسفل إلى الأعلى، ليتمكن هذا التكتل وخلال فترة وجيزة ، من إبرام معاهدين أخرتين، إحداهما لتأسيس الجماعة الأوروبية للدفاع ، والأخرى لتأسيس الجماعة السياسية الأوروبية.

و ظل هذا التكتل صامدا رغم الصعوبات والانتكاسات، إلى قيام الجماعة الأوروبية للدفاع في 27 ماي 1952، وقد تواصلت الجهود إلى إحياء حركة التكتلات والاندماج الأوروبي، وتم الإعلان عن قيام مشروعين للتكامل، أحدهما يتعلق بالطاقة النووية، والآخر يتعلق بالتجارة والسوق المشتركة، لينفق الجميع من خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الست الأعضاء، في جوان 1955، على إنشاء شبكة أوروبية متكاملة للإتصالات، والجمعية الأوروبية للطاقة النووية (Euratom)².

الفرع الثاني : الفحم في مقدمة القطاعات التي شملتها السياسات الأوروبية المشتركة

ظلت سياسة الطاقة في دول غرب أوروبا حتى قيام الحرب العالمية الثانية تعتمد أساساً على مصدر واحد للطاقة وهو الفحم، حيث كان يلبي أكثر من 90 % من احتياجات هذه الدول. أما بعد الحرب العالمية

¹ حسن نافعة، "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان، 2004، ص 137-334

² دخل حيز التنفيذ في 25 مارس 1957.

الثانية و خلال الخمسينات، و إلى جانب الفحم فقد زاد استهلاك المنتجات البترولية بصورة سريعة بسبب رخص أسعارها و سهولة نقلها و استخدامها.

و رغم الدور الذي لعبته الطاقة في بناء أول تكتل أوروبي ، إلا أن الانطباع السائد لدى عدد كبير من الباحثين والمحليلين، هو عدم وجود سياسة أوروبية مشتركة للطاقة أصلا ، أو عدم فعاليتها إن وجدت، و يرجع الكثير السبب في ذلك ، إلى الخلط الواقع بين سياسة الطاقة و السياسة المتعلقة بإمدادات النفط¹، و يرى هؤلاء أنه لا توجد سياسة أوروبية مشتركة أو فعالة فيما يتعلق بإمدادات النفط ، رغم المحاولات لرسم وتنفيذ سياسة أوروبية مشتركة للطاقة ، و يدلل هؤلاء وجهة نظرهم، على أن الفحم الذي كان أهم مصادر الطاقة خلال إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، كان يزود أوروبا بـ65 % من احتياجاتها من الطاقة ، و بالتالي كان في مقدمة القطاعات التي شملتها السياسات المشتركة بالإضافة إلى بروز الطاقة النووية كأهم المصادر الجديدة الواعدة لتوليد الطاقة، والتي أصبحت موضع اهتمام ، بدليل إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في نفس توقيت قيام السوق الأوروبية المشتركة. و كانت الإستراتيجيات المتاحة أساسها في الاختيار بين بدليين.

أ- الاختيار الأول : إستراتيجية تعتمد معيار الكفاءة الاقتصادية و تقوم على مبدأ إحلال الطاقة المتوفرة الأقل تكلفة، محل الطاقة المتوفرة الأكثر تكلفة ، وهذا من أجل ترشيد النفقات ومساعدة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو أسرع .

ب- الاختيار الثاني : إستراتيجية تعتمد معيار الكفاءة الاقتصادية الكلية ، و تقوم على توجيه الموارد المتاحة إلى الاستخدامات التي تحقق أقل تكلفة نسبية للطاقة التي يلزم استخدامها²، و من الواضح أن المجموعة الأوروبية ، قد حسمت أمرها لصالح الإستراتيجية الأولى.

الفرع الثالث : الأسباب التي عطلت قيام إستراتيجية طاقوية أوروبية

إن توزع الأمور المتعلقة بمعالجة مصادر الطاقة بين الجماعات الأوروبية، جعل من إمكانية تحديد المسؤولية الخاصة ببلورة إستراتيجية أوروبية للطاقة، مسألة في غاية الصعوبة. فكل ما كان يتعلق بالفحم، كان يعالج في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكل ما يتعلق بالطاقة الذرية كان يعالج في إطار الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، أما الأمور المتعلقة بالمصادر الأخرى مثل الطاقة المائية، والهيدروكربونية وغيرها، فلم يكن لها إطار مؤسستي خاص تعالج فيه، إلا أن بعض الجوانب منها كان

¹ حسن نافعة ، مرجع سابق. ص 261.

² Commission des Communautés Européennes, " LIVRE VERT sur l'efficacité énergétique ou Comment consommer mieux avec moins " 2005, Bruxelles, p.36-37.

يعالج في إطار التجمعات الاقتصادية الأوروبية. و قد لعبت المجموعات الأوروبية الثلاث، المكونة من السوق الأوروبية، وجماعة الفحم والصلب و الأوراتوم، دورا حاسما في إنشاء الاتحاد الأوروبي¹.

- الإتفاقية الأوروبية للفحم والصلب :

تكفلت هذه الاتفاقية، بمعالجة الأمور المتعلقة بالفحم، في إطار الهدف الأعم المتعلق بتحرير تجارة كافة منتجات قطاع الفحم والصلب، فألغيت القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأزيلت كافة العقبات التي تعترض توحيد السوق الأوروبي، فيما يتعلق بمنتجات هذا القطاع، ومنحت مؤسسات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، في إطار السياسة الصناعية المشتركة، دراسة أوضاع السوق المحلي والعالمي لهذه المنتجات، واقترح الإجراءات التي تراها مناسبة، بما في ذلك رسم السياسات السعرية، إلا أن كل هذا، لم يكن كافيا للتأثير على سياسات الدول الأعضاء، الرامية إلى إحلال النفط الرخيص الثمن، محل الفحم كمصدر للطاقة، واندفعت جميع دول المجموعة إلى سياسة الإحلال هذه مما ترتب عليه انخفاض كبير في الاستثمارات الموجهة نحو قطاع الفحم، وبالتالي انخفاض إنتاج واستهلاك الفحم تدريجيا مقابل الزيادة المتتالية في استهلاك النفط².

- الجمعية الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) :

أما في ما يتعلق بقطاع الطاقة النووية، فقد اختلف الأمر قليلا، لكنه صب في نهاية المطاف في اتجاه سياسة الاعتماد على النفط الرخيص الثمن، فقد عكس قرار إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية نقاؤلا كبيرا، بالإمكانات الهائلة التي تنتجها آفاق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، غير أنه سرعان ما تبين، أن الاستخدام الصناعي للطاقة النووية، يتطلب استثمارات هائلة، ومستوى من التكنولوجيا النووية، لم يكونا متاحين بالقدر الذي يتناسب مع الطموحات الأوروبية.

المطلب الثاني : السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي في مواجهة منظمة أوبك

يرجع اهتمام الدول الأوروبية بالنفط الآتي من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلى حقيقتين : الأولى، أن معظم الدول الأوروبية تعتبر دولاً غير منتجة للبتترول باستثناء بريطانيا و النرويج ، مما جعل اقتصادها يعتمد على الطاقة المستوردة. والحقيقة الثانية ، أن أقرب وأكبر مصادر البترول لأوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط (خاصة الجزائر و الدول العربية المتوسطة الأخرى)، مما يجعلها تهتم بعلاقتها مع هذه الدول لضمان استمرار تدفقات البترول و الغاز الطبيعي إليها وهو الأمر الذي لم يغيب عن أذهان الذين صاغوا السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية. و يهمننا في هذا المقام أن نفرق بين وضع الطاقة في دول الجماعة الأوروبية قبل و بعد عام 1973 و هو العام الذي شهد تغيراً

¹ محمد المجذوب، " التنظيم الدولي " منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان، الطبعة السابعة ، 2002. ص.484.

² Régine Perron, « Le marché du charbon un enjeu entre l'Europe et les Etats-Unis de 1945 1958 », publications de la Sorbonne, série international, 51 - Paris (1997). p.83

ملحوظاً في أسعار البترول العالمية على أثر اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية (أكتوبر 1973) و شكلت هذه المرحلة نقطة تحول هامة في معالم الحياة الإقتصادية لدول منظمة أوبك إضافة إلى تقلب موازين القوى في السوق النفطية العالمية مما أدى إلى تغير العديد من المعطيات و السياسات لدى البلدان المنتجة و المستهلكة في آن واحد.

الفرع الأول : الموقف الأوروبي قبل عام 1973

يمكن القول بأن نماذج النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية تمت صياغتها في ضوء توافر مصادر الطاقة الرخيصة. فقد كانت الدول الأوروبية و المتقدمة عموماً، تتحكم إلى حد كبير في تحديد الأسعار العالمية لهذه المنتجات الواردة من دول العالم الثالث، و من ضمنها وارداتها من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. و الدليل على ذلك أن سعر البترول لم يتعدّ حاجز الثلاثة دولارات للبرميل حتى عام 1973. و قد ساعد هذا الوضع الدول الأوروبية على تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع خلال الفترة بين 1950 و 1973 لم تشهده القارة الأوروبية من قبل.

و قد ظلت القارة الأوروبية لفترة طويلة تتمتع بالاستقرار في إمدادات الطاقة البترولية التي تحتاج إليها في أي وقت و بتكلفة منخفضة. إلا أنه منذ بداية الستينيات، بدأت في الأفق ملامح مزاحمة القوى العظمى لأوروبا على بترول المنطقة العربية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (سابقاً). فالولايات المتحدة الأمريكية رغم امتلاكها إمكانات نفطية هائلة إلا أنه لاعتبارات اقتصادية أرادت المحافظة على احتياطاتها البترولية وذلك بتغطية الجزء الأكبر من احتياجاتها الاستهلاكية عن طريق الاستيراد خاصة من دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول. أما الإتحاد السوفيتي فإن مخططيه وضعوا في حسابهم إمكانية الحاجة إلى بترول الشرق الأوسط لاعتبارين أساسيين¹ :

1. إن الإتحاد السوفيتي - في ذلك الوقت - كان مسؤولاً عن توفير احتياجات دول الكومكون من البترول، هذا إلى جانب توفير احتياجاته من هذه المادة، مما أدى إلى زيادة طلب الكتلة الشرقية على بترول الإتحاد السوفيتي بصورة تفوق إمكاناته التصديرية.

2. على الرغم من أن الإتحاد السوفيتي يمتلك احتياطي كبير من البترول، إلا إن هذا الاحتياطي لم يستغل الاستغلال الأمثل لاعتبارات فنية و للاستثمارات الضخمة التي تتطلبها عملية الاستغلال، و بالتالي، فإن عرض البترول السوفيتي لم يستطع أن يتواكب أنياً مع الزيادة في الطلب عليه، مما ترتب على ذلك اختلالات مؤقتة بين إمكانات العرض والطلب، كان لا بدّ من مواجهتها عن طريق الاستيراد من الخارج ولا سيما من الشرق الأوسط .

¹ Percée : portail de revue universitaire « Le Marché commun de l'Est : le Conseil d'assistance économique mutuelle », 2005, p. 428 - 429

الفرع الثاني : السياسة الطاقوية في أوروبا بعد عام 1973

كانت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 بداية لسلسلة من الأحداث التي أثرت على الوضع الطاقوي في أوروبا، ولا شك أن تلك الأحداث قد أظهرت مدى خطورة اعتماد الاقتصاد الأوروبي على نفط الشرق الأوسط لوحده تقريباً. و في أعقاب هذه الحرب استطاعت منظمة أوبك القيام بالدور المنوط بها، حيث توفرت لها الظروف السياسية الملائمة، فقامت دول المنظمة بتقليص حجم الإنتاج و أخذ زمام المبادرة من أيدي الشركات المنتجة. و نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار البترول بشكل كبير، وانتقلت فيها قرارات التسعير إلى أوبك واتصفت أسواق البترول في هذه الفترة بأنها أسواق بائعين، حيث يتحكم البائعون بالإنتاج و التسعير. و قد كان التكتل التنظيمي داخل المنظمة متماسكاً بحيث شكل تجمعاً قوياً استطاع أن يحكم سيطرته على السوق البترولية بشكل فعال، فازدادت أسعار البترول و وصلت إلى مستويات عالية خلال العام 1980/1979، لتتعدى أسعار بعض خامات المنظمة الـ35 دولار للبرميل¹.

و لكن الدول الصناعية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء ارتفاع أسعار النفط ، بل سارعت إلى تنظيم و تنسيق مواقفها وسياساتها، واستجابت للدعوة التي أطلقها وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر عام 1974 إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية (A.I.E)² و كانت أولى مهام هذه الوكالة، إضعاف منظمة الأوبك، وإعادة زمام المبادرة بالسوق البترولية إلى الدول المستهلكة للبترول. و تركز تأثير إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية في سوق النفط على محورين. يهدف المحور الأول إلى تقليص الطلب على البترول كمصدر رئيس للطاقة. و يسعى المحور الثاني إلى تقليص الاعتماد على بترول دول الأوبك. و لتحقيق هذين الهدفين اتخذت عدة سياسات، اختص جزء منها بجانب الطلب بينما اهتم الجزء الآخر بالعرض. و توصلت دول الإتحاد الأوروبي بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية، لتحقيق أهدافها و بلورة إستراتيجية مشتركة تمت ترجمتها إلى سياسات و برامج أدخلت عليها، بشكل دوري ما يلزم من تعديلات ، للتكيف مع الظروف و الأوضاع المتغيرة ، و ذلك بانتهاج السياسات التالية :

1. ترشيد استهلاك النفط في القطاع الصناعي :

¹ المنيف ماجد عبد الله ، "السوق النفطية : دروس الماضي وتحديات المستقبل"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد19، العدد 69 ، 1994، القاهرة ، ص.15.

² نتيجة لارتفاع أسعار النفط في 1973 و ما تلاها من انعكاسات ملحوظة على اقتصاديات الدول الصناعية، دعا الرئيس الأمريكي نيكسون الدول الصناعية إلى تكوين هيئة توكل لها مهام وضع السياسات الطاقوية والتنسيق بين الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، و في الفترة بين 11 و 13 فبراير 1974 عقد مؤتمر واشنطن على مستوى وزراء خارجية ثلاثة عشر دولة صناعية هي كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، بريطانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، الدانمرك و لوكسمبورج، و بناء على توصية هذا المؤتمر قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في 15 نوفمبر 1974 إنشاء وكالة الطاقة الدولية (A.I.E) كهيئة مستقلة في إطار المنظمة. و بعد ثلاثة أيام تم التوقيع في باريس على البرنامج الدولي للطاقة وتكوين وكالة الطاقة الدولية. و تضم وكالة الطاقة الدولية الآن ثمانية وعشرين دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تم ذلك من خلال ترشيد أنماط الاستهلاك الفردي والجماعي، بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة، لإنتاج سلع استهلاكية أو معمرة، أقل استهلاكاً للطاقة. و اتخذت الدول الأوروبية عدة إجراءات تنظيمية و تقنية لترشيد الإستهلاك ، مما أدى إلى انخفاض الطلب الصناعي على البترول في الدول الصناعية من 44 % عام 1973 إلى حوالي 35 % عام 1990¹.

2. تنوع مصادر الطاقة خارج البترول :

إن الإستراتيجية التي انتهجها الإتحاد الأوروبي قد أثرت بالفعل عددا من النتائج المهمة² ، فقد تمكن القطاع الصناعي في الإتحاد الأوروبي من تحقيق تخفيض كبير في معدلات استهلاك الطاقة عموماً، والنفط بصفة خاصة، حيث بلغ 2 % و 3,2 % سنوياً على التوالي خلال سنة 1973 و 1974، و أعيد تجديد و تشغيل العديد من مناجم الفحم التي أغلقت أو أهجرت، و زاد إنتاج أوروبا من النفط المستخرج من حقول الشمال، كما زادت بشكل مفرط نسبة استهلاكها من مصادر الطاقة غير النفطية و خاصة الطاقة النووية والكهرومائية، حيث بلغ إنتاج دول الإتحاد الأوروبي من الطاقة الكهربائية 68,3 مليون ط.م.ن، بما يمثل 11,5 % من الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية خلال سنة 2003. و لقد خسرت منظمة أوبك بالفعل جزء من حصتها في السوق العالمي أثناء حظر البترول. ففي الوقت الذي نجح فيه الحظر في بروز منظمة أوبك كقوة لها سيطرة قوية على موارد النفط في العالم و بالتالي على سعره فإنه دفع أيضاً مستهلكي النفط إلى البحث عن مصادر أخرى له بعيدة عن بلدان الأوبك مثل البحر الشمالي في النرويج و في إفريقيا (الطوغو، الكامبيرون و الكونغو). و تحت هذه الضغوط انخفضت حصة الأوبك في الإجمالي العالمي للنفط من 54 % في عام 1970 إلى 30 % في عام 1985³.

و من الناحية العملية نجحت الدول الصناعية خلال الفترة 1975 – 2001 من تنوع مصادر الطاقة بشكل كبير فقد تنامي الاستهلاك العالمي من أنواع الطاقة الأولية خارج البترول من 97.9 مليون برميل/يومياً عام 1975 إلى 179.3 مليون ب/ي عام 2001 أي بزيادة 81.4 مليون ب/ي خلال تلك الفترة ، بينما تنامي استهلاك البترول العالمي من 54.6 مليون ب/ي عام 1975 إلى 73.9 مليون ب/ي عام 2001 أي بزيادة 19.3 مليون ب/ي و بمعنى آخر تزايد استهلاك مصادر الطاقة الأولية خارج استهلاك البترول بكميات بلغت 62.1 مليون ب/ي مقارنة بـ 19.3 مليون ب/ي للبترول خلال الفترة 1975-2001 وبالتالي فقد تمكنت الدول الصناعية المستهلكة من زيادة إمدادات مصادر الطاقة من خارج قطاع البترول

¹ صالح الدين شعبان، " إستراتيجيات الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي"، أخبار النفط والصناعة العدد 327 ، 28 نوفمبر 1997 ، ص.24.

² حسن نافعة، مرجع سابق. ص. 137.

³ إدارة معلومات الطاقة، "حقائق عن الدول غير الأعضاء بمنظمة الأوبك" مقال منشور على الرابط،

(آخر تصفح : 2010/12/16) www.eia.doe.gov/emeu/cabs/nonopec.html

بكميات كبيرة ، و لولا النمو الاقتصادي والزيادة السكانية العالميين الكبيرين لوجدت دول الأوبك نفسها في موقف لا تحسد عليه¹.

3. تنوع مصادر الإمدادات البترولية من خارج الأوبك :

تطور زيادة الإمدادات البترولية من خارج منظمة أوبك بشكل ملحوظ وعلى النحو التالي :

جدول رقم 17 : تطور إنتاج البترول في الأوبك و خارجها (مليون برميل /يومياً)

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2002
الأوبك	23.4	27.5	27.5	17.3	24.6	27.5	30.9	28.2
بقية العالم	19.8	28.2	35.3	40.2	40.1	40.4	43.6	45.7
المجموع	43.2	55.7	62.8	57.5	64.7	67.9	74.5	73.9
% إنتاج الأوبك من العالم	54.2 %	49.2 %	43.8 %	30.0 %	38.0 %	40.5 %	41.1 %	38.4 %

Source : IEA, Oil Market Report 9 Aug. 2003.

تدل هذه الأرقام على أن الدول من خارج الأوبك تمكنت من زيادة إنتاجها البترولي من 28.2 مليون ب/ب/ي عام 1975 إلى 45.7 مليون ب/ب/ي عام 2002 أي بزيادة مقدارها 17.5 مليون ب/ب/ي و بنسبة 61 % بين عامي 1975 و 2002 ، بينما تراوح إنتاج أوبك بين 27.5 مليون ب/ب/ي الى 28.2 مليون ب/ب/ي خلال الفترة 1975 – 2002 أي بزيادة طفيفة ، و هذه الزيادات المتتالية في إنتاج البترول من خارج الأوبك توضح نجاح سياسات وكالة الطاقة الدولية من تمكنها في تنوع مصادر الإمدادات البترولية من خارج الأوبك وبكميات ملحوظة.

4. بناء المخزونات البترولية الإستراتيجية :

تقوم سياسات التخزين الاستراتيجي البترولي في الدول أعضاء وكالة الطاقة الدولية في بناء مخزون احتياطي بما يعادل استهلاكها لمدة تسعون (90) يوماً بغرض مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات وأيضاً كأداة ضغط على مسارات مستوى أسعار البترول الخام في حالة ارتفاعها بشكل مقل من وجهة نظر الدول المستهلكة الرئيسية ، حيث بلغ التخزين الاستراتيجي من البترول في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية واليابان ما مجموعه 1,2 مليار برميل في نهاية عام 2002 بينما بلغ مجموع المخزونات البترولية على اليابسة في الدول الثمانية الرئيسية في منظمة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي (OECD)

¹ خالد بن منصور العقيل، " رحلة في عالم البترول - قضايا بترولية دولية "، أوبيكان، الرياض، السعودية، 2010 ص33

نحو 3,1 مليار برميل في سبتمبر 2002 بما يعادل إنتاج 8 مليون برميل يومياً تمتد لفترة سنة كاملة و بما يوازي 28 % من الواردات البترولية للدول الصناعية الرئيسية البالغة 28.4 مليون ب/ي في عام 2001. و هذه الأرقام تبرز دور المخزونات البترولية بأنواعها الإستراتيجية و في القطاعات الصناعية في مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات البترولية مع إمكانيات استعمالها في ضبط إيقاعات تقلبات أسعار البترول و مشتقاته.

5. تشجيع الدول الأوروبية لتنمية مصادر الطاقة البديلة :

في هذا المضمار، فقد تمّ التوجه إلى تنمية مصادر الطاقة النووية لإحلالها تدريجياً محل المشتقات البترولية في العديد من المجالات. و قد وضعت دول السوق الأوروبية المشتركة برنامجاً للطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة الأحفورية، حيث خطت لكي يزيد نصيب الطاقة النووية في إجمالي استهلاك الطاقة من 2 % عام 1974 إلى ما بين 13-16% عام 1985، أو إلى نصف إجمالي الكهرباء المولدة في دول السوق الأوروبية المشتركة. نتيجة لذلك أصبح حجم استهلاك الدول الصناعية للطاقة النووية عام 1984 يساوي أكثر من خمسة أمثال حجم استهلاك الطاقة النووية عام 1973. إذ أن فرنسا تعتبر في طليعة الدول عموماً من ناحية تخطيط دورتها لاستغلال الطاقة النووية، من تنقيب وتصنيع وتخصيب اليورانيوم وعمليات تنقية المواد الذرية. و قد كثفت فرنسا من قدراتها النووية خلال الفترة 1974-1980 بإنتاج ما يعادل طاقة 50 000 ميغاوات متمثلة في 55 مفاعل نووي دون احتساب 6 مفاعلات متواجدة قبل عام 1974¹. أما إنجلترا حيث يتوافر لديها بترول بحر الشمال، فإن درجة اعتمادها على الطاقة النووية اتسمت بالبطء الشديد إن لم يكن قد تراجعت إلى الوراء. أما هولندا، الغنية بالغاز الطبيعي فقد زاد استهلاكها للطاقة النووية ثلاث مرات. أما ألمانيا، الفقيرة من حيث مصادر الطاقة التقليدية فقد زاد نصيبها في استهلاك الطاقة زيادة طفيفة، و ذلك بسبب المعارضة الشديدة من قبل الرأي العام الألماني للأسلحة النووية والطاقة النووية وأي شيء آخر مستمد من الذرة. و على الرغم من حماس الدول الأوروبية للتوسع في إقامة محطات للطاقة النووية، فإن الكثير من هذه المشروعات لم ينفذ لأسباب عديدة نذكر منها على وجه الخصوص :

- معارضة الرأي العام الشديدة لإقامة المفاعلات النووية.
 - الارتفاع الكبير في تكاليف إنشاء المحطات النووية.
 - الركود الاقتصادي في الدول الصناعية وما ترتب عليه من انخفاض الطلب على الكهرباء.
- أدت هذه الأسباب إلى إلغاء الكثير من مشروعات بناء المفاعلات النووية خلال السبعينات. هذا إضافة إلى معارضة الولايات المتحدة للتوسع في أبحاث الطاقة النووية. وطلبت من الدول الأخرى أن

¹ Pierre Messmer, « Un premier ministre dans le premier choc pétrolier : octobre 1973 – mars 1974 » article publié par la revue Inist, Paris. 1981. p. 35-36

توقف أبحاثها في هذا المجال. كما طلبت من الدول الصديقة لها مثل إنجلترا و ألمانيا و فرنسا أن توقف بيع مفاعلات نووية لدول مثل باكستان والبرازيل وغيرها من الدول ذات القدرات النووية. نتيجة لذلك، أخذت معظم الدول الصناعية تنظر إلى الفحم كوسيلة لتخفيض اعتمادها على البترول المستورد، حيث في أعقاب ارتفاع أسعار البترول مجدداً في عام 1980/1979، أصبح من الضروري التحول بجدية إلى صناعة الفحم. و لكن ابتداء من عام 1982، عندما أخذت أسعار البترول في الانخفاض، و بدأت تظهر الوفرة البترولية في السوق العالمية، تراجع استهلاك الفحم، وعادت هذه الدول الصناعية إلى الإعتماد على استهلاك البترول مرة أخرى.

6. إتباع نظام التمييز التسعيري :

سعت الدول الأوروبية إلى فرض ضرائب تصاعدية عالية على وارداتها البترولية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، مما أدى إلى فصل أسعار واردات البترول الخام عن سعر المنتجات النهائية للمستهلك، و ذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مختلفة على استهلاك النفط، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المشتقات النهائية بالدول الصناعية، و بالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي على البترول بهذه الدول. فقد أصبحت حصة الدول الصناعية من الاستهلاك العالمي للبترول 43 % عام 1990 بعد أن كانت حوالي 55 % عام 1973. و لو أقرت دول الإتحاد الأوروبي تطبيق ضريبة الكربون، و الولايات المتحدة فرض ضريبة الطاقة، لانخفض الطلب الكلي للبترول بهذه الدول بشكل أكبر¹. إلا أن نجاح هذه الدول في تقليص الطلب على النفط ، في القطاع الصناعي والاستهلاك المنزلي، لم تستطع تحقيقه في مجال النقل حيث بقي البترول يمثل الحصة العظمى من الطاقة المستهلكة، ففي قطاع النقل، ازدادت نسبة استهلاك النفط و مشتقاته إلى إجمالي استهلاك النفط ومشتقاته ، من 43 % عام 1970 إلى 60 % عام 1992². و تتضح سياسة الفصل بين السعيرين من خلال تتبع سعر النفط الخام والضرائب على النفط في الدول الصناعية فقد كانت الضرائب تزداد في الدول الصناعية بغض النظر عن التغيرات في أسعار البترول الخام، إذ أنه في دول الإتحاد الأوروبي ففي حين انخفض سعر البترول الخام في الفترة 1980-1990 بنسبة 32 % ارتفعت أسعار المستهلك النهائي بنسبة 46 %³.

خلاصة القول، بعد استعراض مجموعة السياسات المستهدفة لتقليل اعتماد الدول الأوروبية على نفط منظمة أوبك و تنويع مصادر الطاقة و ترشيد استهلاكها ، تمكنت المجموعة الأوروبية في إدارة ما أسمته بأزمة النفط (إرتفاع أسعار النفط 1973-1980) ، حيث أن انخفاض أسعار النفط الخام (من 27,50

¹ OPEC, " The Impact of Environment Measures on OPEC", Vienna, 1993, OPEC Secretariat, p 53.

² Patrick Criqui, Pierre Noël, " Marchés énergétiques et géopolitique pétrolière, 1990-2030", Institut d'Economie et de Politique de l'Energie, Grenoble, France, septembre 1998. p.11-14

³ المنيف ماجد عبد الله ، مرجع سابق، ص 37.

دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار سنة 1986)¹ ، لم يحدث نتيجة لظروف قدرية أو غير مخططة، بل تحقق الانخفاض نتيجة لخطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية المستهلكة للنفط عموماً - و دول المجموعة الأوربية خصوصاً - ، والتي تنتمي بعضويتها إلى الوكالة الدولية للطاقة (AIE). فقد نجحت تلك المجموعة من الدول في امتصاص صدمات ارتفاع أسعار النفط التي واجهتها خلال السبعينات و المحافظة على مستويات منخفضة من الأسعار بما يتوافق و برامجها التتموية طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي.

و من المناسب أن نشير هنا إلى ما كتبه الدكتور برهان الدرجاني في كتابه حول هذا الموضوع²:
« إن تراجع الفورة النفطية تم التخطيط له بعناية من قِبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط التي استطاعت أن تفرض شروطها وسياساتها على الدول النفطية. و بالتالي فإن العملية تدخل في باب المباريات السياسية، أكثر مما تدخل في باب التفاعلات الاقتصادية ».

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، 2001، ص 51.
² برهان الدرجاني، " تراجع الفورة النفطية و تأثيراتها المحتملة و المتوقعة على البلاد العربية " ، عرب بلا نفط ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1986.ص.47.

المبحث الرابع : الاستراتيجية الطاقوية الجديدة

نستعرض في هذا المبحث تطورات سياسة الطاقة في الإتحاد الأوروبي من صيغتها الأولى في مواجهة منظمة أوبك، إلى صيغة أكثر شمولية، إذ تبنت إستراتيجية مشتركة جديدة ، تهدف أساسا إلى تعزيز أمنه الطاقوي و الحد من الانبعاثات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري.

المطلب الأول : مراجعة السياسة الطاقوية

تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة أن أنماط الطلب على الطاقة عموما من المتوقع أن تتغير مع استمرار التحول نحو مصادر أقل انبعاثا للكربون بما في ذلك الطاقة المتجددة و الغاز الطبيعي¹. و قد بلغ إجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة الأولية لسنة 2008 نحو 11,2 مليار طن مكافئ بترول تنفت يوميا 73 مليون طن ثاني أكسيد كربون².

و يبقى الوقود الأحفوري أكثر أنواع الوقود المستخدمة عالميا. يأتي هذا على الرغم من ارتفاع أسعار البترول و الغاز إلى مستوى يغري باستخدام بعض أنواع الطاقة البديلة في توليد الكهرباء. و لقد اهتمت العديد من الدول بتنمية تكنولوجيات الطاقة البديلة بعد أزمة الطاقة في أكتوبر 1973، ثم احتل موضوع البيئة منذ التسعينات مركز الصدارة في المشاكل التي يواجهها العالم ، إلا أن التقدم المحرز في انتشار تطبيقات الطاقة البديلة ظل مرهونا بالسياسات التي تنتهجها هذه الدول لتفعيل تلك السياسات، و نستعرض فيما يلي سياسات الإتحاد الأوروبي و مواجهة تحديات الطاقة. و في هذا الصدد يشير تقرير الإتحاد الأوروبي المنشور في يناير 2007 إلى استيراد دول الإتحاد 50% من إجمالي استهلاكه للطاقة، و تشير التوقعات لزيادة هذه النسبة إلى 65% بحلول العام 2030 ، و إذا استمرت معدلات الاستهلاك بنفس الوتيرة فسترتفع واردات الغاز و البترول من 57% و 82% في الوقت الراهن إلى نحو 84% و 93% على التوالي لنفس الفترة الزمنية. و من المتوقع أن تتحمل فاتورة الطاقة الأوروبية 900 مليار أورو كعبء إضافي نتيجة تزايد معدل الطلب على الطاقة سنويا بمقدار 1.5% حتى عام 2030³.

و بالنظر لهذه التوقعات ، تتفق دول الإتحاد الأوروبي على أن أوروبا تعتمد بصورة مفرطة على إمدادات الطاقة القادمة من دول أو مناطق توصف بأنها "غير ديمقراطية وغير مستقرة"⁴ و ذلك ما يثير لديها ذعر كبير، فأمر من قبيل عدم الإستقرار السياسي في الدول المصدرة للغاز و البترول ، أو ببلدان تمر بها شبكات النقل، تترجم إلى قصور الإمدادات عن الوصول إلى مناطق الإستهلاك، و هي

¹ World Energy Outlook 2010, Rapport nov.2010. p 47.

² British Pétroleum, " consommation mondiale d'énergie des années 2008 et 2009 ", BP Statistical Review of World Energy June 2009. p 09-12.

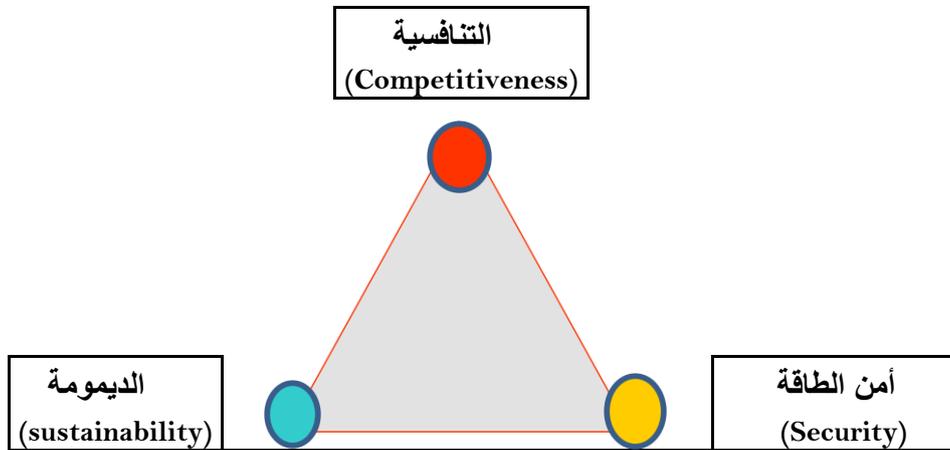
³ Commission européenne, Communication du 10 janvier 2007, intitulée: « Limiter le réchauffement de la planète à 2 degrés Celsius - Route à suivre à l'horizon 2020 et au-delà » http://europa.eu/legislation_summaries/energy/

⁴ Bichara KHADER, « Quelle sécurité énergétique pour l'UE ? Le cas du pétrole et du gaz » Revue Géostratégique n° 20 - Les crises en Europe, juillet 2008.p 124.

مخاوف تتحسب لها الدول الأوروبية المستوردة. أما إذا ارتفع سعر برميل البترول إلى 100 دولار فتشير التقديرات إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالإتحاد الأوروبي بنحو 170 مليار يورو¹، و بالإضافة إلى التكلفة الإقتصادية فإن الإعتماد المفرط على الوقود الأحفوري يؤدي إلى رفع نسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة من دول الإتحاد الأوروبي، حيث تبلغ 11.3 مليون طن ثاني أكسيد كربون يوميا، مما يشكل تهديدا حقيقيا للبيئة و بالتالي فإن سياسات الطاقة المتبعة حاليا في دول الإتحاد ليست مستدامة². وفي ضوء تلك التحديات والمشاكل التي تواجه دول الإتحاد الأوروبي، تطورت سياسة الطاقة في الإتحاد من صيغتها الأولى في مواجهة منظمة أوبك، لتكون أكثر شمولية لتحقيق ثلاثة أهداف مركزية في ذات الوقت وهي الديمومة والتنافسية و أمن الطاقة، بشكل لا يمكن التفريط بأي منها أو تحقيق أحدها على حساب الآخر، و يقصد بها ما يلي³:

- - الديمومة : العمل الفعال للحد من ظاهرة التغير المناخي من خلال تشجيع وترويج إنتاج مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة بشكل عام.
- - التنافسية : تحسين كفاءة شبكات الطاقة الأوروبية للوصول إلى سوق طاقة تنافسي حقيقي.
- - أمن الطاقة : تنسيق أفضل ما بين العرض والطلب على الطاقة في الإتحاد الأوروبي من منظور عالمي.

شكل رقم 12 : مثلث سياسة الطاقة الأوروبية



المصدر : Leoni, Torino, Italy Istituto Bruno

European Energy Security and Climate Policies, 16 february 2009

¹ European Commission (January 2007), "EU Energy Policy Data".

² محمد مصطفى الخياط ، "الطاقة المتجددة ... تجارب أوروبية"، مجلة السياسة الدولية - العدد 168، أبريل 2007، ص 12.

³ E U, Commission Green Paper: A European Strategy for Sustainable, Competition and Secure Energy, COM(2006), 2006.

ولتحقيق ذلك تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية مشتركة جديدة ، تهدف أساسا إلى تعزيز أمنه على هذا الصعيد. و أطلق عليها تسمية 20/20/20¹. و يرمز ذلك إلى خفض 20 % من الانبعاثات الكربونية المتسببة في الانحباس الحراري، و ضمان نسبة 20% من الاستهلاك النهائي لمصادر الطاقة المتجددة، و خفض الإستهلاك الإجمالي للطاقة بنسبة 20 % و ذلك بحلول عام 2020. و أعلنت المفوضية الأوروبية عن هذه الإستراتيجية في بروكسل بتاريخ 10 نوفمبر 2010 بعد عشرات الاجتماعات. و يمكن تلخيص أبرز ما جاء فيها في خمسة أولويات أساسية أدرجت ضمن إستراتيجية " أوروبا 2020 " و هي :

الفرع الأول : تنويع مصادر إمدادات الطاقة و اقتصاد استهلاكها

تعتبر أزمة الغاز الروسية الأوكرانية ، وما أدت إليه من مصاعب لبعض البلدان الأوروبية، الدافع الرئيسي الذي يقف وراء مطلب تنويع مصادر الإمدادات للاتحاد الأوروبي بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي .إلا أن هناك أسبابا أخرى تقف وراء المطلب المذكور، ومن أهمها بروز مخاوف تتطلق من إعتبارات اقتصادية و سياسية أخذت تثيرها الاستراتيجيات التي تتبعها شركة غازبروم الروسية التي أصبحت مركز الاهتمام الذي يدور حوله النقاش في الإتحاد الأوروبي في مجال أمن إمدادات الطاقة.

1. إعتبارات اقتصادية :

على الرغم من احتياطياتها الهائلة من الغاز -التي تعادل أكثر من 25 % من إجمالي احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم كما في عام 2007 فقد أصبح القلق يساور البعض في أوروبا، وبشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة حول مدى قدرة روسيا على توسيع طاقاتها التصديرية من الغاز الطبيعي للإيفاء بجميع التزاماتها التعاقدية وذلك لأسباب عديدة منها :

أ. الإنتاج :

أدرك المحللون الأوروبيون بأن الجزء الأكبر من إمدادات الغاز الروسي مصدرها عدد قليل من الحقول العملاقة القديمة التي بدأت تعاني من انخفاض في معدلات إنتاجها لا سيما و أن بعض المؤشرات تذهب إلى أن إجمالي إنتاج روسيا من أكبر حقولها الغازية ربما يكون قد بلغ منحنى الذروة و شرع في التناقص².

و في الوقت الذي يفترض فيه تزايد إنتاج الغاز في روسيا، فإن التوقعات المستقبلية بشأنه تتفاوت بدرجة كبيرة .ويعتمد الإنتاج على سرعة تطوير حقول جديدة للتعويض عن الانخفاض الحاصل في بعض الحقول القديمة .إلا أن عمليات التطوير تعاني من تأخير في معظم الأحيان.

1 Europa Presse Releases, La Commission présente sa nouvelle stratégie énergétique pour 2020, Bruxelles, le 10/11/2010. http://ec.europa.eu/energy/strategies/2010/2020_en.htm.

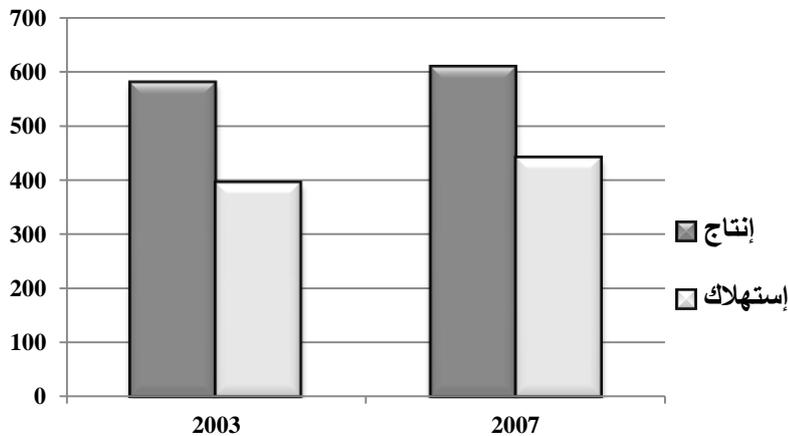
² IEA, Natural Gas Market Review 2006, Towards a Global Gas Market, 2006.

وقد عبر بعض المسؤولين في الإتحاد الأوروبي عن قلقهم إزاء سياسة الاستثمار الروسية التي تركز بكثافة على تطوير خطوط الأنابيب بدلاً من تطوير المصادر اللازمة لملئها¹. و عبرت بعض المصادر بأن شركة غازبروم تعاني من أزمة حقيقية كونها تخسر طاقات إنتاجية تقدر بحدود 30 مليار متر مكعب سنوياً على الأقل بسبب السياسة الاستثمارية غير المناسبة والمشاكل الفنية والبنية التحتية المتقادمة².

ب. الإستهلاك المحلي :

اتسم استهلاك الغاز في روسيا بالنمو المستمر خلال السنوات الأخيرة بشكل يفوق النمو في الإنتاج، سواء كان ذلك بالأرقام المطلقة أو من الناحية النسبية. ويعتقد بأن مثل هذا الاتجاه سيستمر على الأمد القريب على الأقل. ففي الوقت الذي انخفض فيه إنتاج الغاز الروسي بحدود 0.8 % في عام 2007 تزايد استهلاكها بحدود 1.6 % خلال تلك السنة بالمقارنة مع عام 2006 . وخلال فترة الخمسة سنوات الممتدة ما بين 2003 و 2007 تزايد الاستهلاك بواقع 45.9 مليار متر مكعب أي ما يعادل 11.7 % ، بينما تزايد الإنتاج بكمية 28.8 مليار متر مكعب أي ما يعادل 5 % فقط خلال الفترة ذاتها . أي أن الزيادة في الاستهلاك كانت أعلى بحوالي 60 % بالمقارنة مع زيادة الإنتاج ما بين عامي 2003 و 2007 كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم 13 : إنتاج و استهلاك الغاز في روسيا لعامي 2003 و 2007 (مليار متر مكعب)



المصدر : BP Statistical Review of World Energy, 2008

و تعزى الزيادة العالية نسبياً في الاستهلاك إلى أسعار النفط والغاز العالمية العالية خلال السنوات الأخيرة وارتفاع العوائد التصديرية الروسية، وما يعني ذلك من تحسن في المستوى المعيشي للمواطن الروسي كون روسيا دولة مصدرة رئيسية لكل من النفط والغاز. كما تعزى أيضاً إلى أسعار الغاز المحلية المنخفضة نسبياً مقارنة مع الأسعار العالمية ، والتي تبلغ نحو 50 دولار/ ألف متر مكعب ، مقارنة مع

¹ Keith C. Smith, "Russia-Europe Energy Relations Implications for U.S. Policy", Center for strategic & international studies, February 2010, p.16.

² Ibid, p.18.

أسعار التصدير الروسية للاتحاد الأوروبي التي بلغت 400 دولار / ألف متر مكعب في عام 2008 ، مما يعني أن الأسعار المحلية تعادل نحو 12.5 % فقط من أسعار التصدير. وتأمل السلطات الروسية أن تتجح في تنفيذ بعض الإجراءات في هذا المجال للحد من تزايد معدلات الاستهلاك المحلي. وفي ضوء تنامي استهلاك روسيا المحلي من الغاز، وتزايد التزاماتها في السوق العالمية، أوضحت بعض المصادر، ومن بينها وكالة الطاقة الدولية والاتحاد الأوروبي، بأن روسيا ستكون غير قادرة، اعتباراً من عام 2010، على الإيفاء بكامل التزاماتها التعاقدية التصديرية وتلبية احتياجات السوق المحلية في الوقت نفسه¹.

ولتخفيف حدة الزيادة في الاستهلاك المحلي، تخطط السلطات الروسية لإدخال زيادات تدريجية في أسعار الغاز المحلية، بهدف الوصول بها إلى مستويات معادلة لأسعار التصدير الأوروبية بحلول عام 2010 للقطاع الصناعي، وعام 2013 للقطاع المنزلي . و يستهدف من إجراء تلك الزيادة تخفيض معدلات النمو في الاستهلاك المحلي وتحول بعض قطاعاته نحو الفحم، وتشجيع تزايد الإنتاج المحلي الذي تقوم به الشركات المستقلة الروسية أو المشتركة مع الشركات العالمية.

ج. اعتماد روسيا على غاز منطقة آسيا الوسطى :

تستورد روسيا حوالي 65 مليار متر مكعب / سنة من الغاز الطبيعي من دول آسيا الوسطى، مستغلة موقعها الاحتكاري للأنايبب منذ أيام الاتحاد السوفيتي، وذلك بأسعار منخفضة، ثم تقوم بإعادة تصديرها إلى السوق الأوروبية بأسعار أعلى تصل إلى ثلاثة أضعاف ما تدفعه لدول آسيا الوسطى. و تلعب تلك الصادرات دوراً حيوياً في مساعدة روسيا على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية التصديرية إلى الأسواق الأوروبية علماً بأن استيراداتها من تركمانستان تشكل الجزء الأكبر (حوالي 70%) تليها أوزبكستان (16 %) تم كازاخستان (14 %) ². و تأمل روسيا مواصلة الاستيراد من تلك المنطقة وزيادتها في المستقبل. إلا أن ذلك سيعتمد على عوامل متعددة منها ضرورة تهيئة الاستثمارات اللازمة في الأوقات المحددة في قطاع الاستكشاف والتطوير ومنظومات النقل لإدامة الطاقة الإنتاجية وتوسيعها وتوصيل الكميات إلى روسيا بالإضافة إلى مدى استعداد بلدان آسيا الوسطى من الاستمرار لاستلام أسعار منخفضة لصادراتها الغازية إلى روسيا أو البحث عن منافذ أخرى خارج السوق الروسية.

2. اعتبارات سياسية :

في ضوء المحاولات التي تقوم بها روسيا للحفاظ على حصتها في سوق الغاز الأوروبية و ربما توسيعها و بطرق مختلفة، و تعزيز السيطرة على منافذ التصدير ودخولها بشكل مباشر في تلك

¹ Catherine Locatelli, " Quelle politique russe pour le secteur des hydrocarbures ? ", Note de travail n° 3/2010, avril 2010, Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale (CNRS) Grenoble. p.4.

² Keith C. Smith, op.cit.p.18.

السوق، تزايدت مخاوف الإتحاد الأوروبي من احتمال استغلال روسيا لدورها المهمين على سوق الطاقة في بلدان الإتحاد واستخدامه لتحقيق بعض الأهداف السياسية، خصوصاً و أنها تحاول السيطرة أيضاً على خطوط نقل الغاز من دول آسيا الوسطى عن طريق إقناع كل من تركمانستان وكازاخستان لتصدير الغاز عبر الأراضي الروسية تحت إشراف شركة غازبروم، و يعني ذلك زيادة احتكارها لخطوط الأنابيب المتجهة نحو السوق المذكورة. كما أنها تحاول إبرام اتفاقيات تعاون و تنسيق مع شركات الغاز في البلدان المصدرة الرئيسية الأخرى، كالاتفاق الموقع بين شركة غازبروم و سوناطراك في أغسطس 2006 والذي يقضي بالتعاون بينهما في مجالات محتملة متعددة من ضمنها تسويق الغاز في أوروبا، وهو الاتفاق الذي أثار قلقاً لدى الجانب الأوروبي ، و ذلك بالإضافة إلى القلق من إمكانية إنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز .

وعلى العموم، وبعد انتهاء الأزمة الروسية الأوكرانية في يناير 2009 ، فقد عبرت المفوضية الأوروبية عن بعض اهتماماتها التي تركزت بشكل رئيسي على إيجاد الحلول الممكنة والوسائل البديلة لمواجهة أزمة انقطاع إمدادات الغاز للإتحاد الأوروبي في حال تكرارها. و تمت الدعوة إلى بلورة خطة لتسريع البنية التحتية و ربط شبكات الطاقة ما بين بلدان الإتحاد خصوصاً و أن تحرير أسواق الغاز جاءت متزامنة مع تحرير أسواق الكهرباء ما يتيح درجة أعلى من التعاون والتنسيق ما بين بلدان الإتحاد أيام الأزمات. كما أكدت المفوضية اهتمامها بتعزيز العلاقة مع البلدان المصدرة للغاز لتكون على شكل علاقة تبادلية تخدم مصلحة الطرفين بالإضافة إلى تنويع مصادر الإمدادات و طرق عبور منتجات الطاقة لتفادي تكرار الأزمة و ذلك عبر طريقتين رئيسيتين :

أ. محاولة ربط بلدان الإتحاد الأوروبي و بشكل مباشر بآنايبب غاز من بلدان و مناطق منتجة أخرى، و من الأنابيب المقترحة والتي حظيت بتغطية واسعة في الإعلام البترولي الدولي أنبوب " نابوكو" الذي يقوم بنقل الغاز من بلدان بحر قزوين، و بشكل خاص أذربيجان إلى جنوب شرق و وسط أوروبا، دون المرور عبر الأراضي الروسية، بالإضافة إلى استغلاله لنقل إمدادات الغاز من بلدان الشرق الأوسط أيضاً والتي يمكن أن تشمل كلاً من العراق و مصر عن طريق مد خط الغاز العربي من سوريا إلى تركيا و كذلك إيران . و لا يزال المشروع في طور التخطيط وقدرت تكاليفه بنحو 5 مليار أورو .

ب. تشجيع زيادة الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي المسيل التي تتسم بمرونة أكبر بالمقارنة مع غاز الأنابيب . و من شأن ذلك أن يقلل من درجة اعتماد بلدان الإتحاد الأوروبي على البلدان القليلة المصدرة إلى الأسواق الأوروبية عن طريق الأنابيب و بشكل خاص روسيا. كما يعني ذلك أيضاً زيادة انفتاح سوق الإتحاد الأوروبي على واردات الغاز من بلدان عديدة من مناطق العالم المختلفة سواء كانت قريبة أو بعيدة عن السوق الأوروبية.

و في إطار هذه السياسة تحرص أوروبا مؤخرًا على دعم سلسلة من مشاريع إنشاء عدد من خطوط أنابيب الغاز الكبيرة و تصر على أن يتم توقيع اتفاق إستراتيجي في مجال الطاقة مع الجزائر بهدف تكثيف و تأمين تمولينها بالغاز (المفاوضات جارية منذ عام 2008)¹. و هكذا يسابق الإتحاد الأوروبي الزمن لإنجاز عدد من مشاريع خطوط أنابيب الغاز لتتبع مصادر إمدادات و لتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي الذي يعد من أسرع مصادر الوقود نموًا في أوروبا و يزيد استهلاكه بنسبة وصلت خلال العقد الأخير إلى 42,3 %².

و بالتوازي مع تأمين الطاقة يعمل الإتحاد الأوروبي على اقتصاد استهلاكها خصوصا في قطاع النقل و السكن حيث تقدّم الإستراتيجية محفزات للإستثمار في تجديد القطاع بما ينسجم مع الأهداف المنشودة. في القطاع المنزلي حيث يبلغ إجمالي استهلاك الطاقة نحو 40 % و هي نسبة كبيرة ، يعمل الإتحاد الأوروبي على خفضها من خلال دعم برامج زيادة الوعي لدى المستهلكين، والدعوة إلى استخدام الأجهزة المنزلية التي تحظى بقيم منخفضة على مقياس الطاقة، و وضع بطاقات بيان كفاءة واستهلاك الطاقة على الأجهزة الكهربائية، و نشر استخدام مصابيح الإضاءة المرشدة للطاقة ، هذا إلى جانب استخدام نظم ذكية لإدارة الطاقة بالمنزل، و وضع حوافز وتشريعات تحث على خفض الاستهلاك منها تقديم منح وقروض ميسرة للمساعدة في دعم مشروعات اقتصاد الطاقة بالمنزل³.

الفرع الثاني : تحرير السوق الأوروبية للطاقة

ترجع حملة إعادة تنظيم الأسواق، بالدرجة الأولى، إلى التحول الفلسفي الواسع في السياسات الاقتصادية الداعية لمزيد من الانفتاح والاعتماد على عوامل السوق كجزء من التوجه العام نحو العولمة . وقد تركزت تلك السياسات في معظم البلدان الصناعية خلال العقد المنصرم باتجاه إيجاد أسواق تنافسية من دون قيود، وهو ما يعني ترك القطاع الخاص يستحوذ على الأنشطة التجارية، وتقليل التدخل المباشر للدولة بعمل السوق وتحديد دورها بتعريف الإطار العام للعمل التجاري اللازم لإنجاح أهدافها.

إن الهدف الرئيسي من وراء إعادة هيكلة وتنظيم أسواق الغاز في دول الإتحاد الأوروبي ، التي تعتبر أسواقها في مرحلة متطورة، هو تحسين أداء قطاع الغاز وتخفيض التكاليف للمستهلك النهائي، وذلك بإدخال عنصر المنافسة ومنح المشتري حق الاختيار . كما استهدفت حملة إعادة تنظيم أسواق الغاز في

¹ وكالة الأنباء الفرنسية (AFP). 2012-01-03. أعلن وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي أن الجزائر ستوقع مع الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2012 إتفاقا إستراتيجيا حول البترول والغاز مطروحا على طاولة المفاوضات حاليا. مؤكدا أن " الجزائر هي الممون الأهم و الأكثر أمنا لأوروبا بالطاقة ". و يفاوض الإتحاد الأوروبي الجزائر منذ 2008 لتوقيع مذكرة حول الطاقة ، لكن الجزائر اشترطت على الأوروبيين توقيع مذكرة مشابهة حول التنقل الحر للأشخاص.

² Susanne Nies, " Pétrole et gaz vers l'Europe, perspectives pour les infrastructures ", Les études Ifri - La documentation Française, Paris, 2008. P.113.

³ Commission of the European Communities (2006), "Action Plan for Energy Efficiency: Realising the Potential " .p.19.

تلك الدول، تحويل مخاطر الاستثمار إلى القطاع الخاص فيها والذي يعتبر في وضعية متطورة، وبالتالي فهو قادر على تحمل مثل تلك المسؤولية.

وبصورة عامة، اختلفت الإجراءات التي اتخذتها و اتخذها السلطات الحكومية في مختلف الدول، في سياق إعادة تنظيم أسواق الغاز و إصلاحها، و ذلك وفقاً للأنظمة الاقتصادية السائدة في تلك الدول و درجة تطور أسواق الغاز فيها. و كمحاولة للتغلب على بعض التغييرات والتحديات في أسواق الغاز، قامت السلطات في دول مختلفة حول العالم باتخاذ بعض الإجراءات والسياسات لإعادة هيكلة وتنظيم صناعة الغاز في بلدانها عبر إدخال مبدأ المنافسة¹، أي جعل الغاز يدخل في عملية منافسة مع مصادر الغاز الأخرى (Gas-to-Gas Competition)² والتي استلزمت في بعض الحالات خصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال الغاز. و قد تطلبت عملية إصلاح سوق الغاز اللجوء إلى عناصر أساسية اختلفت طبيعتها من دولة إلى أخرى³، و من أهم هذه العناصر:

• منح الأطراف الثالثة (أي لأطراف الأخرى عدا البائع والمشتري) حق استخدام شبكات الغاز والتي تشمل الأنابيب الخاصة بالنقل والتوزيع وكذلك تسهيلات الغاز المسيل ومن ضمنها منشآت التجميع والتخزين والمعالجة والمزج.

• الرقابة على الأسعار أو معدل العائد لبعض الأجزاء غير التنافسية في صناعة الغاز وذلك بقيام السلطات المختصة باحتساب الأجرور التي تستوفها شركات الأنابيب من الأطراف الثالثة لقاء استخدامها لتلك الأنابيب.

• تفكيك قطاع الغاز (أو تجزئته) إلى أجزاء منطقية تشمل حلقات سلسلة الغاز الخاصة بالإنتاج والنقل الداخلي والتوزيع، وذلك بإدخال أطراف جديدة إلى السوق والتي ستقود بدورها إلى تجزئة الطلب على الغاز - بدلاً من الظاهرة الاحتكارية التي كانت تمثلها الشركات والمؤسسات الحكومية - وهي عملية معاكسة لمبدأ التكامل، علماً بأن الفكرة من وراء ذلك تكمن في الاعتقاد بأن ذلك سيفضي إلى درجة أعلى من التنافسية وعلى صعيد مختلف مراحل صناعة الغاز مما يؤدي بدوره إلى ضمان تجهيز الغاز وقابلية ظهور أسعار تنافسية أقل للمستهلك.

لقد تم تبرير عملية تحرير الأسواق وما يمكن أن تؤدي إليه من منافسة، على أنها حالة تؤدي إلى تحسين مستوى الكفاءة و تحفيز التقدم التكنولوجي و ضمان استجابة أسرع من قبل متعهدي التوريد. كما يفترض أن تؤدي العملية إلى خفض أسعار الغاز للمستهلك - علماً بأن البعض لا يتفق مع ذلك- و إلى زيادة في مستوى الطلب على الغاز.

¹ Bright E.Okogu, Issues in Global Natural Gas: A Primer and Analysis, IMF Working Paper WP 10240/, IMF, February 2002.

² IEA, World Energy Outlook, 2001.

³ IEA, South American Gas: Daring to Tap the Bounty, 2003.

إن سرعة و طبيعة إعادة تنظيم أسواق الغاز العالمية تختلف من بلد إلى آخر، وهي ما زالت بعيدة عن مرحلة الاكتمال. و تبرز في هذا المجال تجربة أمريكا التي بادرت إلى إعادة تنظيم سوق الغاز منذ الخمسينات من القرن الماضي¹، وتعتبر أمريكا البلد الأول في العالم الذي أدخل مبدأ حق الاستخدام للأطراف الثالثة في شبكات الغاز، وكان في البداية على أساس اختياري في منتصف الثمانينات. وخلال مرحلة إعادة تنظيم السوق، تم رفع السيطرة والرقابة عن الأسعار وتفكيك خدمات الأنابيب، ومنح جميع مستخدميها حقوقاً متساوية ومفتوحة. أي أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية أدت إلى إلغاء حلقة شركات الأنابيب من سلسلة الغاز والسماح لمنتجي الغاز بالتعامل المباشر مع الموزع أو المستهلك النهائي للغاز من خلال حق الاستخدام المفتوح للأنابيب ووفقاً لشروط التعاقد التي يتفق عليها.

أما في أوروبا، فقد كانت سوق الغاز في بريطانيا سباقة إلى إعادة الهيكلة وتعد بذلك هي الثانية بعد السوق الأمريكية، و شملت خصخصة شركة الغاز البريطانية الحكومية (British Gas) في عام 1986². إضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة البريطانية إجراءات أشمل تقضي بتوسيع مبدأ حق الاستخدام للأطراف الثالثة ليشمل كافة مراحل شبكة الغاز و لجميع المستهلكين في نهاية التسعينات. و بالتالي، فبعد أن كانت شركة الغاز البريطانية تتربع على عرش المحتكر الوحيد لسوق الغاز البريطانية ولغاية نهاية عام 1988، فقد برزت منذ ذلك التاريخ، شركات أخرى متعددة منافسة في تلك السوق³.

و بذلك استطاعت بريطانيا تحقيق سبق في انفتاح سوق الغاز فيها، مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى، حيث وصلت سوق الغاز البريطانية إلى مرحلة التنافسية الكاملة في عام 1988، و ما يجدر ذكره، إن تحقيق سوق واحدة للغاز والكهرباء، بشكل عام قد كان من ضمن الأهداف المركزية لإنشاء الإتحاد الأوروبي منذ البداية. و في هذا المجال، اقترحت المفوضية الأوروبية، ولأول مرة و بشكل جدي، موضوع تحرير سوق الطاقة في بلدان الإتحاد في عام 1988. إلا أن ذلك الاقتراح واجه معارضة شديدة من جانب صناعة الغاز الطبيعي والجهات الحكومية في بعض البلدان الأوروبية⁴. وبعد مفاوضات طويلة بين مسؤولي الاتحاد والسلطات الحكومية في البلدان المختلفة، أصدرت المفوضية الأوروبية في عام 1998 التوجيه الأول الخاص بإعادة هيكلة وتنظيم أسواق الغاز في بلدان الاتحاد، وتبع ذلك توجيهات أخرى لاحقة.

و بعد مرور فترة أكثر من عشرة سنوات، و بعد أن أحرزت بعض بلدان الإتحاد الأوروبي تقدماً هاماً في إعادة هيكلة أسواقها، إلا أن أسواق الغاز في معظم بلدان الإتحاد، لا تزال في حالة إنتقالية اتجاه

¹ علي رجب، " تطور سوق الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب على الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوبك"، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون العدد 135 سنة 2010، ص.92.

² Ahmed El-Hachemi Mazighi, " The Efficiency of Natural Gas Futures Markets", OPEC Review, June, 2003.

³ Petroleum Economist , Energy Magazine London, April 2004, p. 18.

⁴ Thierry Daubignard, "Le fonctionnement du marché du gaz européen", Mines Revue des Ingénieurs, Mars/Avril 2011, Paris. N° 452. p.3

تنافسية حقيقية و بعيدة عن الانفتاح والتكامل التام، فوحدها هولندا هي من تمكن من تحرير سوق الغاز فيها بالإضافة إلى بريطانيا .أما بالنسبة لبلدان الإتحاد الأخرى فهي تتفاوت في مدى تنفيذ توجيه الإتحاد بهذا الصدد. ففي الوقت الذي حصل فيه تقدم ملموس في هذا المجال في دول مثل بولندا، رومانيا وهنغاريا، لا تزال أسعار الغاز للمستهلك النهائي خاضعة لسيطرة الدولة في العديد من البلدان الأوروبية و من ضمنها فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و ذلك لحماية صغار المستهلكين من التنافسية.

الفرع الثالث : خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 20 % بحلول عام 2020

يدرك الإتحاد الأوروبي أن قطاع الطاقة هو المساهم الرئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم و أنه من الضروري خفض استهلاك الطاقة لمعالجة ظاهرة الإحتباس الحراري، و تدخل خطة الإتحاد في إطار بروتوكول كيوتو¹ ، حيث تهدف لدفع الإقتصادات المتقدمة و الناشئة السريعة النمو (مثل الصين والهند) إلى قبول إجراءات ملزمة قانونيا لخفض الإنبعاثات المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري. يذكر أن بروتوكول كيوتو، يفرض على الدول الغنية باستثناء الولايات المتحدة التي لم توقع عليه، خفض انبعاثاتها من المواد المسؤولة عن ارتفاع حرارة الأرض و في مقدمتها ثاني أكسيد الكربون² . و من المفيد، الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي أعلن بأنه يسعى، على مستوى أعضائه، إلى تخفيض انبعاثات غازات بنسبة 20 % بحلول عام 2020، كما أنه أعلن عن استعدادة للوصول إلى نسبة 30 % إذا ما قبلت باقي الدول بالتزامات جديدة ، و بخاصة الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل.

الفرع الرابع : زيادة بنسبة 20 % في كفاءة الطاقة بحلول عام 2020

تعتقد المفوضية الأوروبية أنه في ظل الوضع الحالي و ارتفاع أسعار النفط أن كفاءة الطاقة تعد الوسيلة الأكثر فورية والأكثر استحقاا للتكلفة لتحقيق أهداف استدامة وأمن إمدادات الطاقة بالإضافة إلى التنافسية.

يستهلك القطاع الصناعي نحو 34% من الطاقة بدول الإتحاد الأوربي، هذا إلى جانب نفث آلاف الأطنان من ثاني أكسيد الكربون، و تشير الدراسات إلى زيادة معدلات الطلب على الطاقة لنفس القطاع بحلول العام 2030 إلى 19% وذلك مقارنة بمعدلات العام 2000 وهي قيمة منخفضة إذا قورنت بالقطاعات

¹ يمثل بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) الأداة الوحيدة المتعددة الأطراف لمواجهة الإحتباس الحراري. أبرم في ديسمبر 1997 و دخل حيز التنفيذ في فبراير 2005. إلا أن هذا البروتوكول لا يسري إلا على 38 دولة صناعية صادقت عليه، بما في ذلك الإتحاد الأوروبي. و هو يفرض عليها باسم مسؤولياتها التاريخية المتعلقة بالثورة الصناعية نهاية القرن الثامن عشر، خفض انبعاثات أبرز ستة غازات مسببة لارتفاع حرارة الأرض، بنسبة خمسة بالمائة في 2012 عما كانت عليه في 1990. والغازات الستة هي ثاني أكسيد الكربون والميثان و بروتوكسيد الأزوت و ثلاثة غازات أخرى يدخل الفلور في تركيبها. ولهذا السبب رفضت الولايات المتحدة المصادقة على المعاهدة.

² صحيفة الرائد: قمة المناخ. " خارطة طريق كحل وسط بين الأغنياء والفقراء " ، 2010/12/11.

الأخرى، إلا أنها تأتي نتيجة توقع اتجاه الصناعة نحو الإنتاج الأقل تكثيفا للطاقة، بمعنى نقل الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة خارج دول الإتحاد الأوروبي مع رفع كفاءة الأجهزة المستهلكة للطاقة¹. لذا يعتمد الاتحاد الأوروبي على العمل في هذا الشأن على محورين : الأول هو الدعوة إلى تقنين استهلاك الطاقة و ذلك بزيادة الوعي لدي المستهلكين إلى جانب فرض ضرائب علي بعض مصادر الطاقة، وخاصة الهيدروكربونية منها، أما المحور الثاني فيتمثل في دعم برامج و مشروعات رفع كفاءة استخدام الطاقة وزيادة فعالية وعوالية الأجهزة المستهلكة، وذلك بإنتاج أجهزة ذات كفاءة عالية في استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد²، بالإضافة إلى الدعوة إلى تطبيق منهجية الإنتاج السلبي للطاقة "النيجاوات" وهي منهجية تُعنى برفع كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية و رفع إنتاجيتها مع تقليل كل من الوقود المستهلك و فترات التشغيل.

الفرع الخامس : زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 20 % بحلول عام 2020

يعمل الإتحاد الأوروبي إلى الوصول بالقدرات المركبة من الطاقة المتجددة (كتلة حوية ، مائية، رياح، شمس ، باطن الأرض) إلى 20 % بحلول العام 2020 ، علماً أن طاقة الرياح تمثل الجانب الأكبر في المشاركة بالإضافة إلى الطاقة المائية، و يأمل الإتحاد الأوروبي أن يواجه الزيادة في طلب الطاقة و الذي بلغ متوسطه السنوي 1.5 % من خلال إستراتيجية للطاقة المتجددة و الغاز الطبيعي. و تتلخص إستراتيجية الإتحاد في مجال الطاقة المتجددة في دعم أنشطة البحث و التطوير، و تطبيق قانون تغذية الشبكة، و دعم الاستثمارات و توفير القروض المنخفضة الفائدة لمشروعات الطاقة المتجددة. كما تولي الإستراتيجية أهمية بالغة للتكنولوجيات المتطورة لإنتاج الطاقات البديلة المتجددة وخفض انبعاث غاز الكربون.

المطلب الثاني : نماذج بعض الدول الأوروبية في مجال استخدام الطاقة البديلة

قبل أن نقدم نماذج لبعض الدول الأوروبية في مجال الطاقة المتجددة ، تجدر الإشارة إلى أن نسبة استخدام الطاقات المتجددة ارتفعت إلى 10,3 % من الاستهلاك الطاقوي للإتحاد الأوروبي سنة 2008 ، مقابل 9,7 % في 2007 و 8,8 % في 2006³. و تأتي السويد في المرتبة الأولى أوروبا من حيث استهلاك الطاقات المتجددة بنسبة 44,4 %، تليها فنلندا بنسبة 30,5 % ، ثم لتوانيا بنسبة 29,9 % النمسا بنسبة 28,5 % و البرتغال بنسبة 23,2 %⁴.

¹ Commission européenne, « Une stratégie européenne pour le développement durable, Compétitivité, et de la sécurité énergétique » ; Bruxelles, 2006. p11.

² محمد مصطفى الخياط ، مرجع سابق ، ص 14.

³ Magazine de l'énergie, " Union européenne : la part des énergies renouvelables augmente dans la consommation énergétique ", Article publié le 16-07-2010, Rubrique Actualités, Paris. p.07.

⁴ Ibid. p 09.

و نقدم فيما يلي ثلاث نماذج لدول أوروبية تميزت عالميا في مجال نشر استخدام الطاقة البديلة.

الفرع الأول : ألمانيا

تعتبر ألمانيا أحد أكبر الدول في مجال الطاقة المتجددة، و يعد الاقتصاد الألماني من أكبر اقتصادات العالم، وعلى الرغم من انخفاض مشاركة الطاقة المتجددة في النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن السنوات التالية شهدت تزايدا مستمرا في الاعتماد على الطاقة البديلة، ففي العام 2004 أنتجت ألمانيا 10% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة¹، ومع ارتفاع وتيرة نداءات الحفاظ على البيئة و دخول حزب الخضر الائتلاف الحكومي عام 1998 زاد الاهتمام بالسياسات البيئية إلى جانب البحث و التطوير، حيث بدأ الاهتمام بأبحاث تطوير الطاقة البديلة في منتصف السبعينات من خلال مساعدات حكومية لشركات الصناعة الألمانية ، حيث بدأ برنامج لطاقة الرياح في العام 1986 بدعم إنتاج توربينة 250 كيلووات، إلا أن سعرها كان مرتفعا مقارنة بأسعار السوق آنذاك، ومع استمرار البحث والتطوير انخفضت أسعار التوربينات وزادت كفاءتها، و باستمرار الدعم السعري زادت القدرات المركبة من الطاقة المتجددة في العام 2002 إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه في العام 1990. على صعيد آخر، اهتمت الحكومة الألمانية بإنتاج الكهرباء من الخلايا الفوتوفلطية ، ففي العام 1990 بدأت برنامج الألف سطح، و ذلك بنشر مسطحات الخلايا فوق أسطح المنازل، لتصل بهذا البرنامج إلى نحو 100.000 سطح منزلي في العام 1999، و لتبلغ قدراتها المركبة من الخلايا الفوتوفلطية نحو 400 ميغاوات بنهاية العام 2003.

الفرع الثاني : الدانمرك

يبلغ تعداد الدانمرك نحو 5.4 مليون نسمة ينتشرون على مساحة تقترب من 26.000 كيلومتر مربع²، و تنتج حوالي 25 % من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة في العام 2004 وهي أعلى نسبة في العالم. بدأت الدانمرك برامجها بدعم ميزانية البحث والتطوير ثم تحولت لدعم الشركات الصناعية، و في العام 1979 قدمت الحكومة دعما يصل إلى 30 % من تكلفة وحدات طاقة الرياح والمسطحات الشمسية و الغاز الحيوي وهو ما دعم سعي الدانمرك في الحفاظ على البيئة، و في الوفاء بالتزاماتها تجاه خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

و من العوامل التي ساعدت الحكومة في هذا الصدد، تحفظ الدانمركيين نحو الشأن البيئي و رغبتهم في تحقيق التنمية المستدامة، أما الأمر الثاني فهو قيام صناعة الرياح بالدانمرك تحت مظلة من الشراكة و التعاون بين المزارعين و ملاك الأراضي. و من السياسات الرئيسية التي طبقتها الدانمرك،

¹ محمد مصطفى الخياط، مرجع سابق .ص.17.

² Institut Français du Pétrole, " Le contexte énergétique au Danemark", publication (IFP) Paris, 15-03-2006. p.2

دعم 30 % من استثمارات مشروعات الطاقة المتجددة، و تشجيع صناعة طاقة الرياح الدانمركية بوضع خطة لإنشاء 1500 ميجاوات بحلول العام 2005، ثم عدلت لتصبح 5500 ميجاوات بنهاية العام 2030 ، و قد أدت هذه السياسات إلى نمو مشروعات الطاقة المتجددة بنهاية العام 2002 بنحو عشرة أضعاف ما كانت عليه في العام 1990¹.

• دعم الإنتاج : في العام 1992 سُنت مجموعة من التشريعات لصالح طاقة الرياح، أولاً: إلزام شركات المرافق بشراء الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة بسعر أعلى من الطاقة التقليدية ، ثانياً : تقديم حافز إنتاج لملاك مزارع الرياح، ثالثاً : استبدال قانون ضرائب الطاقة لسنة 1981 بآخر يحفز على خفض انبعاثات الكربون، و توجيه الدعم للمشروعات التي تمنع هذه الانبعاثات ، و قد أدت هذه السياسات إلى متوسط نمو سنوي 30 % في طاقة الرياح بالدانمرك، خلال الفترة من 1996 حتى 2001، و مع تشابه السياستين الأولى و الثانية بنظيرتيهما في ألمانيا، إلا أن تسارع نمو سوق طاقة الرياح بالدانمرك يرجع حقيقة إلى ضريبة الكربون.

• دعم السوق المحلي : في بداية التسعينات دعمت الحكومة الدانمركية السوق المحلي لطاقة الرياح بالدعوة لإنشاء مزارع رياح كبرى بتوربينات دانمركية الصنع، مما أدى لوجود سوق لتصنيع كل المكونات محلياً. في العام 1994 طالبت الحكومة المجالس المحلية بالتخطيط لمستقبل طاقة الرياح دون وضع حدود قصوى، و من ناحية أخرى سمحت لمالكي التوربينات القديمة والأقل كفاءة باستبدالها بأخرى حديثة. و أخيراً، سمح البرلمان للأفراد بالاشتراك في امتلاك حصة و لو صغيرة من توربينة رياح، و منذ العام 2000 تخلت الدانمرك عن دعم السعر و دخلت مجال تجارة الشهادات الخضراء بهدف خلق سوق خضراء للطاقة.

الفرع الثالث : هولندا

تعتبر هولندا بلد صغير يقطنه نحو 16 مليون نسمة في مساحة تقدر بحوالي 41.000 كيلومتر مربع². وقد أنتجت هولندا نحو 96 مليار ك.و.س. بنهاية العام 2004، منها 7 % من مصادر متجددة. بدأ تشجيع الطاقة المتجددة بهولندا في منتصف السبعينات والثمانينات كنتيجة لتزايد الاهتمام بالبيئة، و بنهاية الثمانينات أصبحت الحكومة الهولندية معنية بشئون تغير المناخ. ففي بداية العام 1976 بدأ العمل في طاقة الرياح من خلال البرنامج القومي لأبحاث طاقة الرياح³، و بعدها بعامين بدأ برنامج آخر لدعم الطاقة الشمسية ، أما الخلايا الفوتوفولطية فبدأت في العام 1980، كما استفادت الكتلة الحوية من دعم قطاع الزراعة، و لقد بدأت هولندا بتنفيذ مشروعات ريادية في طاقة الرياح تلى ذلك إنشاء مزارع

¹ Ibid. p.05.

² <https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/nl.html#People>, "Netherlands", (Feb., 2007). Consulté le 22/04/2010.

³ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، طاقة الرياح عام 2008. (آخر تصفح : 2011/02/11)

تجارية. و في العام 1997 وضع هدف مشاركة الطاقة المتجددة بنسب 5 % و 10 % من إجمالي الطلب علي الطاقة بحلول عامي 2010 ، و 2020 على الترتيب.

• دعم الاستثمارات : اهتمت الحكومة ببرامج البحث والتطوير بهدف تصنيع توربينات رياح ، فبدأت في العام 1986 أول برامجها لدعم مستثمري طاقة الرياح بتغطية 35-40 % من تكلفة شراء التوربينات، أما المصنعين فقد شجعتهم على تقديم توربينات أكثر كفاءة وأكثر قبولاً من خلال برنامج بدأته أوائل التسعينات.

• طاقة الرياح : اعتمدت هولندا على البرامج التطوعية في مجال طاقة الرياح قدر الإمكان بغية تشجيع شركات المرافق على خفض انبعاثات الكربون في منتصف السبعينات، و قد ساعدت هذه البرامج في رفع مساهمة الطاقة البديلة في العام 2002 ثلاث أضعاف ما كانت عليه في العام 1990.

• ضريبة البيئة : تهدف هذه السياسة إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة ، بإعفاء أصحاب المنازل المستهلكة لطاقة خضراء من دفع ضريبة البيئة، و يقصد بمصطلح الطاقة الخضراء الحصول على طاقة من مصادر متجددة صديقة للبيئة، و تعتبر تجارة الانبعاثات أحد السياسات الهامة لتنمية سوق الطاقة المتجددة من خلال بروتوكول كيوتو الذي تم تبنيه عام 1997¹.

خاتمة الفصل :

شهدت بداية القرن الواحد و العشرين تحولات جذرية في توقعات نظام الطاقة في العالم مع التذبذب الحاد في أسعار الطاقة ، إضافة إلى التأثيرات السلبية بعيدة المدى لسوء استخدام الطاقة على البيئة والمناخ ، وهو ما دفع كثير من العلماء والباحثين للبحث عن حلول جديدة و واقعية لتلك الأزمة . فمن الملاحظ أن معظم الدول المستهلكة الكبرى تراودها الشكوك حول تأمين الطاقة أكثر من أي وقت مضى و ذلك منذ أزمة النفط في السبعينيات ، حيث تتفق دول الإتحاد الأوروبي على أن توفير مصادر الطاقة الجديرة بالثقة يشكل أمراً على قدر عظيم من الأهمية ، و أن الطاقة من الممكن أن تستخدم كسلاح إقتصادي و سياسي ، مثلما كان الحال أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 و كما فعلت روسيا حين قطعت إمدادات الغاز و البترول عن دول أوروبا الوسطى والغربية بسبب خلافات مع جارتها أوكرانيا عام 2008 و 2009.

¹ Renewable Energy in the Netherlands , http://ww.siea.sk/oldweb/archiv/07_meerwijk – (Consulté le 04/05/2011)

إن محطات توليد الطاقة الكهربائية في دول الإتحاد الأوروبي تعتمد بالأساس على الغاز المستورد بنسبة كبيرة من روسيا منذ عشرات السنين، إلا أن التذبذب الحاد في أسعار الطاقة منذ نهاية القرن الماضي ، إلى جانب أزمة التزود بالغاز الروسي التي عاشتها أوروبا دفع دول الإتحاد الأوروبي إلى تبني إستراتيجية جديدة و بحث مصادر طاقة أخرى في شمال إفريقيا و منطقة الشرق الأوسط.

و يرجع اهتمام الدول الأوروبية بالنفط الآتي من هذه المناطق إلى حقيقتين : الأولى، أن معظم الدول الأوروبية تعتبر دولاً غير منتجة للبتروك باسثناء بريطانيا و النرويج، مما جعل اقتصادها يعتمد على الطاقة المستوردة. والحقيقة الثانية، أن أقرب وأكبر مصادر البترول لأوروبا الغربية هي منطقة البحر المتوسط (خاصة الجزائر و الدول العربية المتوسطة الأخرى) ، مما يجعلها تهتم بعلاقاتها مع هذه الدول لضمان استمرار تدفقات البترول و الغاز الطبيعي إليها وهو الأمر الذي لم يغيب عن أذهان الذين صاغوا السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية .

الفصل الثالث :

انعكاسات استراتيجية أمن الطاقة الأوروبية
على قطاع المحروقات الجزائري

مقدمة الفصل :

تميزت بداية القرن الواحد و العشرين بتحولات إقتصادية هامة أثرت على إقتصاديات كل من الدول المستهلكة للنفط و الدول المنتجة. و قد برزت بشكل لافت عوامل عديدة متعلقة بتزايد الطلب العالمي على النفط، أدى ذلك إلى طفرة نفطية سمحت للدول النفطية بتوفير موارد مالية كبيرة. كما عرفت السوق الدولية للمحروقات تطورات متزايدة سواء في مجال الاحتياطات و الإنتاج و الاستهلاك أو في مجال هيكل السوق الذي عرف تحولات جذرية، خاصة في أوروبا، حيث طرأ على السوق الغازية تعديلات كبيرة بما يتوافق و أهداف الإتحاد الأوروبي.

و قد مكنت تعليمة المفوضية الأوروبية الهادفة لتحرير صناعة و توزيع الغاز لتعميق المنافسة بين الشركات و خفض التكلفة داخل دول الإتحاد، مما أثر سلبا على العقود الطويلة الأجل و بالتالي على حجم الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي.

و بناء على ما سبق، يتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

- المبحث الأول: تطورات أسواق النفط العالمية ؛

- المبحث الثاني: واقع صادرات المحروقات الجزائرية في ظل التوجهات الطاقوية الأوروبية الجديدة؛

- المبحث الثالث : صعوبات تصدير الغاز الجزائري نحو الإتحاد الأوروبي ؛

- المبحث الرابع : مستقبل الطاقة في الجزائر.

المبحث الأول : تطورات سوق النفط العالمية

لقد تميزت بداية القرن الواحد و العشرين بتحولات إقتصادية هامة أثرت على إقتصاديات كل من الدول المستهلكة للنفط و الدول المنتجة. و قد برزت بشكل لافت عوامل عديدة متعلقة بتزايد الطلب العالمي على النفط ، أدى ذلك إلى طفرة نفطية سمحت للجزائر و باقي الدول النفطية بتوفير موارد مالية ضخمة و كذا تحسن النمو الإقتصادي. غير أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت بالإقتصاد العالمي عام 2008 نجمت عنها عودة انخفاض أسعار النفط و تراجع قيمة صادرات المحروقات الجزائرية.

المطلب الأول : الطفرة النفطية الثالثة

شهد العالم منذ بداية الألفية الثالثة طفرة نفطية جديدة¹ تتمثل في الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وعرفت هذه الطفرة ذروتها سنة 2008، ثم تراجعت بسبب الأزمة المالية التي ضربت الإقتصاد العالمي، و عادت في الصعود من جديد سنة 2010 .

و جدير بالتأكيد أن هذه الطفرة فاجأت المختصين و الدارسين في شؤون النفط على اعتبار أن الإستراتيجية المنتهجة لحد الآن و منذ منتصف الثمانينات من قبل وكالة الطاقة الدولية كانت محكمة و ناجحة إلى حد بعيد، في فرض شروطها وسياساتها على الدول النفطية. و تلخصت سياسات الوكالة في العمل المستمر و المنتظم من أجل تخفيض حاجة الدول الأعضاء فيها إلى واردات النفط عموما، و واردات النفط من الدول الأعضاء في الأوبك على وجه الخصوص، و تميزت الطفرة النفطية الثالثة بعودة مستويات الطلب العالمي على البترول و الغاز و كان ذلك بمثابة الدفعة القوية لازدهار أسعار النفط مرة أخرى.

و تعني الطفرة ظاهرة إقتصادية من نوع خاص، فهي ظاهرة شديدة التعقيد تلعب فيها العديد من المتغيرات غير القابلة للملاحظة والتتبع، فهي مثلا : بالنسبة للدول المنتجة زيادات هامة في مداخيلها ، و بالنسبة للدول المستهلكة ضغوطاً شديدة على ميزانياتها، من دون أن نغفل التكاليف السياسية والإقتصادية التي أصبحت تدفع الدول سواء المنتجة : من خلال ضرورة إيجاد السياسات الناجمة لاستغلال الإيرادات المعتمدة للنفط ، و بالنسبة للدول المستهلكة : ضرورة إيجاد البدائل الملائمة للطاقة البترولية والتخلص من اعتمادها المفرط على واردات النفط .

¹ تعني الطفرات النفطية تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط ، تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية. وعرف العالم ثلاث طفرات نفطية : الأولى كانت سنة 1973-1974، ارتفعت خلالها أسعار النفط بنسبة 400 % (The First Price Shock) و الثانية كانت في سنة 1979 - 1980 (The Second Price Shock) ارتفعت خلالها أسعار النفط بنسبة 150 % و الطفرة الثالثة التي نحن بصدد دراستها بدأت سنة 2002 و عرفت ذروتها عام 2008.

الجدول رقم 18: المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام (الفترة 2000-2010)
(دولار / برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر
1999	17.5	2005	50.6
2000	27.6	2006	61.0
2001	23.1	2007	69.1
2002	24.3	2008	94.4
2003	28.2	2009	61.0
2004	36.0	2010	77.4

المصدر : التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبك، 2010، ص 99.

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع أسعار النفط من 2003 إلى 2008 بوتيرة متسارعة ، حيث أنه وصل إلى (94.4 دولار للبرميل) عام 2008، أي حوالي 4 مرات سعر عام 2002، ثم تراجع سنة 2009 ليعود بعد ذلك للارتفاع سنة 2010. و الملاحظ أيضا أن أسعار البترول بقيت في تصاعد مستمر من طيلة ثمانية أعوام متتالية (من 2001 إلى 2008) و هي أطول فترة نمو شهدتها أسعار النفط.

الفرع الأول : العوامل المؤثرة على إرتفاع أسعار النفط

1. العوامل المتعلقة بالطلب :

أ. تحسن نمو الاقتصاد العالمي :

بدأ النمو الاقتصادي العالمي في التحسن بقوة مما ترتب عليه ارتفاع الطلب على النفط الذي شكل عاملا ضاغطا في اتجاه ارتفاع الأسعار. و تشير بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2006، إلى أن معدل نمو الاقتصاد العالمي ارتفع من 2.6 % عام 2001 ، إلى 3.1 % عام 2002 ، إلى 4.1 % عام 2003 ، إلى 5.3 % عام 2004 و هو أعلى مستوى له في الثلاثين عاما الأخيرة، و استمر عند مستوى مرتفع بلغ 4.8 % عام 2005، و بلغ 4.9 % في عام 2006. و نتيجة لهذا النمو الاقتصادي ارتفع الطلب العالمي على النفط بصورة كبيرة من 76.6 مليون برميل يوميا عام 2001، إلى 76.8 مليون برميل يوميا في عام 2002 ، إلى 78.5 مليون برميل يوميا في عام 2003، إلى 82 مليون برميل يوميا في عام 2004، إلى نحو 83.2 مليون برميل يوميا في عام 2005، ثم 84.1 مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام 2006¹. و قد أدت هذه الزيادة الحقيقية في الطلب و التي جاء

¹ الطاهر الزيتوني، " التطورات في أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 132، أوبك، شتاء 2010، ص 32.

معظمها من الصين و دول شرق آسيا، إلى المساهمة في رفع أسعار النفط و إلى دفعها إلى مستويات جديدة (الجدول رقم 19).

ب. تزايد طلب الصين على النفط :

و نتيجة لأن الصين و معها دول شرق و جنوب شرق آسيا هي الفاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن، فإن الزيادة الرئيسية في الطلب على النفط جاءت من هذه البلدان. و تشير البيانات¹ إلى أن الطلب الصيني على النفط شهد ارتفاعا من 2.1 مليون برميل يوميا في عام 1990 إلى 4.2 مليون برميل يوميا في عام 2000 ثم إلى 8.4 مليون برميل يوميا عام 2009 و 9.4 مليون برميل يوميا عام 2010 ، أي بزيادة 5.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2000-2010 ، بمتوسط زيادة سنوية مقدارها 0.42 مليون برميل يوميا، و أن استهلاك هذا البلد من النفط قد نما بـ 44.68 % في نفس الفترة أي ما يقارب في معدله 10 % سنويا. و يتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط ليصل إلى 10.9 مليون برميل يوميا في العام 2012. و الهند أيضا سوق كبيرة واحدة للطلب العالمي على النفط، إذ شهد الطلب فيها ارتفاعا من 1,2 مليون برميل يوميا في عام 1990 إلى 2,2 مليون برميل يوميا في عام 2000 ثم إلى 3,1 مليون برميل يوميا عام 2010. و يتوقع أن يرتفع الطلب الهندي على النفط ليصل إلى 3.8 مليون برميل يوميا في عام 2015. و تعتبر معدلات الطلب في آسيا خصوصا في الصين والهند مؤشرات إيجابية للتوسع في قطاع الاستكشاف والتنقيب خلال السنوات المقبلة. و في المقابل فإن التوسع في إضافة طاقات تكرير جديدة يشكّل ضغوطا متزايدة على عمليات المصافي و هوامش الأرباح. كما زاد الطلب على النفط في الشرق الأوسط وآسيا من 12.2 مليون برميل يوميا عام 2001 إلى 14.6 مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام 2006 ، بزيادة نسبتها 20.5 % في الفترة المذكورة. و بالمقابل ارتفع طلب أمريكا الشمالية على النفط من 24 مليون برميل يوميا عام 2001، إلى 25.5 مليون برميل يوميا في عام 2005 ، بزيادة نسبتها 6.5 % فقط على مدار الأربعة أعوام بين 2001 و 2005. كما زاد الطلب الأوروبي على النفط من 15.3 مليون برميل يوميا في عام 2001، إلى 15.6 مليون برميل يوميا في عام 2005 ، بزيادة نسبتها 2 % فقط خلال أربعة أعوام. و ترتبنا على هذه البيانات، فإن ثقل الطلب العالمي على النفط يتجه شرقا نحو القارة الآسيوية الناهضة خاصة الصين التي يتطور اقتصادها على نحو مذهل في تنوعه وحدثته وسرعته.

الجدول رقم 19 : تقديرات وكالة الطاقة الدولية حول الطلب والعرض من النفط

¹ Rapport WEO 2010, Agence Internationale de l'Énergie. p 5-6.

الفترة 2007-2010 (مليون برميل / يوميا)

السنة	2007	2008	2009	2010
الطلب العالمي	86,7	86,1	85,0	87,9
طلب الصين	7,6	8,0	8,4	9,4
نسبة طلب الصين من الطلب العالمي (%)	8,8	9,3	9,9	10,1
العرض العالمي الإجمالي	85,5	86,4	85,2	87,3
الفارق : طلب / عرض	1,2	-0,3	-0,18	0,63

Source : AIE Market Oil - Report 12 avril 2011

يبرز هذا الجدول طلب الصين المتزايد على النفط و الذي يفوق نسبة 10 % من الطلب العالمي، و الملاحظ أيضا أن طلب الصين على النفط ارتفع بشكل لافت خلال الفترة 2007 - 2009 في الوقت الذي انخفض فيه الطلب العالمي.

ج. نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط :

أسهمت الأسواق المالية أيضا في رسم اتجاهات أسعار النفط، فقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع، كالربط المؤشر إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة (وهي النفط بقصد إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط الخام، ويؤدي ذلك إلى خلق طلب وهمي على ما يسمى بالبراميل الورقية، ويساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط ، فيلجأ مستهلكي النفط لزيادة طلبهم على النفط لغرض التخزين والحماية من ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يفسر ظاهرة فك الارتباط بين مستويات المخزون التجاري وأسعار النفط بعد عام 2003 عندما تزايد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط في ظل المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة، وتزايد درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط اتجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات الناجمة عن الظروف الطبيعية_السياسية، عندما وجد أصحاب الصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام و ضخهم لمليارات الدولارات لجني الأرباح الكبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية، حيث تشير تقارير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المراكز المفتوحة لعقود النفط الخام المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) بواقع 250 % خلال الفترة 2000-2008، من حوالي 0.4 مليون عقد عام 2000 إلى حوالي 1.4 مليون عقد

خلال عام 2007¹، بينما انخفض عدد المراكز المفتوحة لعقود النفط الخام المستقبلية المتداولة في نفس البورصة خلال عام 2008 بأكثر من 0.2 مليون عقد، بسبب انسحاب المستثمرين وتصفية مراكزهم على عجل خلال النصف الثاني من العام 2008 عندما برزت على السطح تداعيات الأزمة المالية.

و جدير بالذكر أن الابتكارات الحديثة في أسواق المشتقات المالية، ساهمت إلى حد بعيد في تحفيز الاستثمار في أسواق النفط الآجلة للأسباب التالية :

- يعتبر الاستثمار في أصول النفط أداة فاعلة للحيلة ضد التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

- تعتبر الأسواق الآجلة للنفط، بيئة جيدة لتحقيق عوائد مجزية في ظل التدهور في الاقتصاد العالمي و انخفاض العوائد وارتفاع مخاطر الاستثمار في الأصول الأخرى.

و بذلك شهدت الأسواق الآجلة للنفط نشاطا مكثفا للعملاء غير التجاريين، مثل عملاء الصناديق الاستثمارية و أدى ذلك إلى تحول العدد الأكبر من المتعاملين في الأسواق الآجلة إلى ذلك النوع من المستثمرين الذين يفتقدون الخبرة اللازمة بطبيعة أسواق النفط، بينما ظل عدد المتعاملين الأساسيين في أسواق النفط وهم المنتجين ويقصد بهم هنا (مصافي التكرير) والصناعيين محدودا، وبذلك يتضح أن الزيادة المفرطة في عدد المراكز المفتوحة لعقود النفط الخام المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك التجارية ، جاءت أساسا من السيولة الهائلة التي ضخها مستثمرون لا يمتون لصناعة النفط بصلة ، عدا كونهم رأوا في الأسواق الآجلة للنفط فرصة لتحقيق عوائد مرتفعة وتنويع محافظهم الاستثمارية لغرض تقليل نسبة المخاطرة ، مما أدى إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط ، وتزايدت حدة الهلع في الأسواق إزاء الارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير إلى الحيلة من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخوناتهم النفطية، مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون والضغط على الأسعار صعودا.

د. متغيرات الاقتصاد الكلي : انخفاض الدولار

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط انخفاض الدولار الأمريكي. ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة و لا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس². فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه.

2. العوامل المتعلقة بالعرض :

¹ الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ، ص 43.

² وليد خدوري، " النفط : قضايا معاصرة "، مركز الخليج للدراسات و الطباعة و النشر، الشارقة 2004، ص13.

أ. الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية :

في أعقاب الهبوط الكبير الذي تعرضت له أسعار النفط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي استمر لنحو ستة أشهر، بدأت دورة من الصعود القوي لأسعار النفط مع إعلان العراق وقف صادراته النفطية لمدة شهر في مارس/ إبريل من عام 2002 ، احتجاجا على الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دون أي اعتراض حقيقي من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة (أكبر مستورد للنفط في العالم). و مع الخروج المؤقت للنفط العراقي من العرض العالمي للنفط، ارتفعت الأسعار على نحو سريع لتصل إلى نحو 22.6 دولار للبرميل في شهر مارس، ثم إلى 24.7 دولار للبرميل في شهر إبريل من العام المذكور. و يلاحظ أن هذا العامل الذي سبب عودة أسعار النفط للصعود لا علاقة له بأي جهد منظم للأوبك من أجل رفع الأسعار.

و يمكن القول أن الارتفاعات في أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2002 و حتى نهاية عام 2008 تعود إلى عوامل لا علاقة لمنظمة أوبك بها و تبدو خارجة عن إرادة الدول الصناعية الغربية¹. فبعد الحظر العراقي المؤقت لصادرات النفط، بدأت التوترات الأمريكية - الفنزويلية ومحاولات واشنطن لإسقاط الرئيس الفنزويلي المنتخب هوجو شافيز من خلال التنسيق مع حلفائها في فنزويلا لتعطيل العمل في قطاع النفط ، مما أثر سلبا على الإنتاج والصادرات الفنزويلية من النفط، و أدى ذلك إلى تراجع العرض العالمي للنفط خاصة في النصف الثاني من عام 2002 ، و خلال عام 2003، و هو ما ساهم بدوره في رفع الأسعار. و كان إنتاج فنزويلا من النفط قد تراجع من نحو 2.792 مليون برميل يوميا في عام 2001، إلى 2.432 مليون برميل يوميا في عام 2002، إلى نحو مليوني برميل يوميا في عام 2003.

ومن بين أهم الحوادث التي أدت إلى إحداث أضرار بنمو الإمدادات النفطية من خارج أوبك، نذكر الأعاصير (ولاسيما منها إعصار إيفان) التي اجتاحت خليج المكسيك في خريف عام 2004 وأدت إلى تعطيل حوالي 30 % من الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة. ثم جاءت أسوأ كارثة طبيعية تعرضت لها الولايات المتحدة في تاريخها المعاصر، وهي إعصار (كاترينا) الذي ضرب منطقة الخليج المكسيكي ثانية في نهاية أغسطس 2005، وأدى إلى حدوث أزمة نفطية في السوق الأمريكية امتدت آثارها إلى خارج تلك السوق، حيث تحطت الأسعار الاسمية للنفط حاجز 70 دولار لبرميل النفط من خام غرب تكساس الأمريكي خلال التعاملات الالكترونية في سوق (نايمكس) يوم 30 أغسطس 2005.

ب. سياسة أوبك في إدارة إمداداتها النفطية :

¹ كريستوفر آسوب، و بسام فتوح، " تطورات أسواق النفط و الغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية "، مجلة النفط و التعاون العربي، أوبك ، العدد 135، خريف 2010. ص16.

تجدر الإشارة إلى أن بلدان أوبك لا تسيطر على سوق النفط، وذلك في ضوء استحواذ بلدان خارج أوبك على النسبة الأعلى (بحدود 57 %) من إجمالي إمدادات النفط العالمية، لكن أوبك تستطيع التأثير في سوق النفط من خلال عملها كمجموعة واحدة، حيث تلعب دورا أساسيا في توفير الإمدادات النفطية. وقد أثبتت أوبك جدارة لا متناهية، في إدارتها لإمدادات أقطارها الأعضاء، ومساهمة فاعلة لتهدئة الأسعار خلال فترة الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية طوال الفترة الممتدة بين 2000-2006 من خلال سلسلة من القرارات التي تضمنت زيادة أو خفض الإمدادات من نفطها الخام وفقا لحركة الأسواق ، فكانت بذلك بمثابة صمام الأمان لأسواق النفط العالمية ضد التقلبات العالية للأسعار.

ومع بداية عام 2007 ولغاية النصف الأول من عام 2008، برزت ظاهرة جديدة تمثلت في استمرار ارتفاع الأسعار وعبورها مستويات قياسية غير مسبوقة بصورة متتالية، وذلك رغم توافر الإمدادات، متزامنة مع تجاوز مستويات المخزون التجاري للدول الصناعية متوسط خمس سنوات، واستمرار فائض العرض في الإمدادات عند مستوياته الموجبة، ومن قبيل المفارقة أن البلدان المستهلكة الرئيسية، وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كانت تصر على أن ارتفاع الأسعار مرده أساسيات السوق وبالتحديد نقص في الإمدادات، على الرغم من أن الدول المنتجة الرئيسية الأعضاء في أوبك وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية كانت تؤكد مرارا على استعدادها لتوفير إمدادات إضافية من النفط الخام في حالة توفر الطلب اللازم، وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة هامة تتمثل في كون الطاقات الفائضة لدى أوبك خلال هذه الفترة كانت من نوع النفط العربي الثقيل، الذي تواجه مصافي العالم اختناقات في طاقات تكريره في ظل نقص المخصصات الاستثمارية لتطوير طاقات التكرير والضوابط المتشددة في الدول المستهلكة على المواصفات البيئية للمنتجات البترولية في حين ظل الطلب يرتفع على النفط الخفيف.

المطلب الثاني : تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع قطاع النفط

ظهرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 في الولايات المتحدة، وتفشيت بسرعة لتطال كافة الدول و اقتصادياتها لتلحق ضرراً كبيراً في القطاع المالي والمصرفي و قطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد . وأدت تبعات الأزمة على الجزائر و الدول العربية النفطية عموماً إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه .

و في الحقيقة تعود جذور الأزمة لسنوات مضت ، حين بدأ تكوينها داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1 %¹ ، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، و ارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى

¹ إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر 2008.

بما فيها قطاعات التكنولوجيا و الاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراد و شركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، و زادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة" ، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد.

ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية، أثر ذلك سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ، ورغم تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس، حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي "ليمان برذرز"، "ميرل لينش"، ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية " American International Group" حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها، ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية كلفت الاقتصاد الأمريكي فقط حوالي 1000 مليار دولار مما استدعى تدخلا مباشرا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة، و خصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي 800 مليار دولار ويقدر مجموع ما ضخه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حوالي 180 مليار دولار، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية¹.

الفرع الأول : الركود الإقتصادي و تفاقم العجز التجاري

أدت الأزمة المالية إلى دخول الإقتصاديات العالمية في ركود إقتصادي نتيجة إنخفاض الإستهلاك و تقليص إنفاق الشركات و النشاط الإسكاني، و انعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة، إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار و بزيادة قدرها 50 % مقارنة بسنة 2007. و حقق الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 27.2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة بـ 16.1 مليار أورو سنة 2007 . و تفاقم العجز التجاري في روسيا إلى 44.8 مليار أورو مقارنة بـ 32.9 مليار أورو. فيما بقي العجز ثابتا في الصين بمقدار 86 مليار أورو ، بينما تراجع في اليابان بشكل طفيف إذ بلغ 19.6 مليار أورو مقارنة بـ 20.2 مليار سنة 2007².

¹ الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي "الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول العربية" - الفصل الخامس، مارس 2010، ص85.

² إبراهيم عبد العزيز النجار، " الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009 ، ص86.

الفرع الثاني : تراجع حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، الأمر الذي نجم عنه انخفاض الطلب العالمي على النفط، والتراجع في أسعاره، والخفض الكبير في إمداداته، و التذني في حجم العائدات منه .وقد أدت هذه الظروف إلى تحجيم إمكانيات الاستثمار في المشاريع النفطية المخطط لها.

فعلى المستوى العالمي، شهدت الاستثمارات في مجال الطاقة انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2009 ، حيث لم تقم شركات الطاقة العالمية بحفر سوى عدد محدود من الآبار النفطية والغازية، كما قامت بخفض مصاريفها على قطاع المصافي وعلى خطوط الأنابيب و محطات توليد الطاقة الكهربائية . و قد شهد العديد من المشاريع في طور التنفيذ تباطؤاً نسبياً، كما تم إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الأخرى المخطط لها. و في هذا السياق يشير تقرير المعهد الفرنسي للبترو ل إلى تراجع حجم الاستثمارات في الصناعة النفطية العالمية بنسبة 16 % سنة 2009 مقارنة بـ 2008 حيث انخفضت قيمتها المالية من 485 مليار دولار عام 2008 إلى 406 مليار دولار عام 2009¹. و فيما يخص الجزائر فبحسب الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي فقد شكلت المشاريع المؤجلة نسبة 18 % من حجم الاستثمارات الرأسمالية التي تصل إلى 38 مليار دولار².

كما تأثر قطاع توليد الطاقة الكهربائية نتيجة للمصاعب التي واجهها فيما يتعلق بعمليات التمويل. وألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على مدى إمكانية تحقيق الاستثمارات اللازمة لقطاع الطاقة العالمي لمقابلة الطلب المتزايد عليها.

الفرع الثالث : إنخفاض الطلب العالمي على النفط

الانعكاس الأبرز للأزمة المالية العالمية على الطلب العالمي على النفط تمثل في انخفاضه في العامين 2008 و 2009، متأثراً بالتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أفرزته هذه الأزمة . و تجلت العلاقة الطردية ما بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط. إذ أن انعكاس أداء الاقتصاد العالمي من نمو بمعدل 3 % عام 2008 إلى تراجع بمعدل 0.6 % عام 2009 صاحبه تراجع حاد في الطلب على النفط بلغ 0.3 % في عام 2008 ثم ما لبث أن تقلص الطلب على النفط بمعدل 1.6 % في عام 2009 ، و قد تباينت مستويات الطلب على النفط من مجموعة دولية إلى أخرى، حيث انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 1.9 مليون ب/ي في عام 2009 ليصل إلى 45.7 مليون ب/ي مما أدى إلى تراجع حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 55.5 % في عام 2008 إلى 54.2 % في عام 2009. و في المقابل، ارتفع الطلب على النفط

¹ Fabrice Nodé- Langlois, " Les investissements pétroliers ont chuté en 2009 ", Journal le Figaro Paris, rubrique économie, publié le 23/11/2009.

² الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي ،مرجع سابق . ص92.

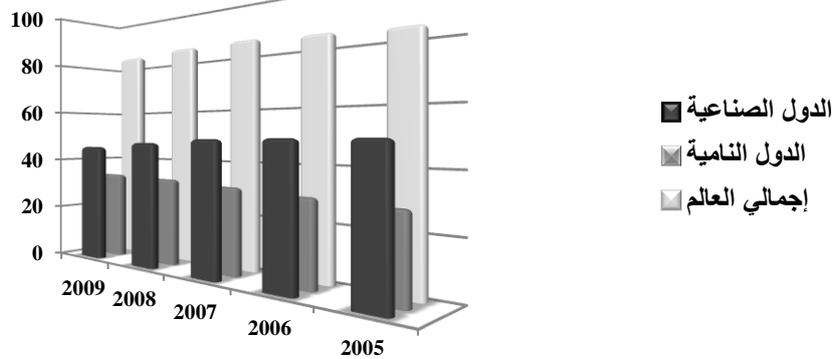
في الدول النامية بحوالي 0.6 مليون ب/ي ليصل إلى 33.8 مليون ب/ي بحيث ازدادت حصتها في الطلب العالمي من 38.7 % في عام 2008 إلى 40.1 % في عام 2009. و قد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي، على 33.3 % من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة.

الجدول رقم 20 : الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2005 - 2009

2009	2008	2007	2006	2005	
45,7	47,6	49,2	49,6	49,8	الدول الصناعية مليون برميل/يومي
4-	3,3-	0,8-	0,4-	0,8	الزيادة السنوية (%)
33,8	33,2	31,9	30,5	29,3	الدول النامية مليون برميل/يومي
1,8	4	4,6	4,1	3,6	الزيادة السنوية (%)
85,0	86,1	86,7	84,9	83,9	إجمالي العالم مليون برميل/يومي
1,6-	0,3-	1,3	1,2	1,8	الزيادة السنوية (%)

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي ، (أوبك) ، 2009. ص 49-51.

الشكل رقم 14 : الطلب العالمي على النفط - الفترة 2005 - 2009



من إعداد الطالب على أساس معطيات الجدول رقم 20.

المطلب الثالث : آثار التحولات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول : قبل الأزمة المالية العالمية

1. التسديد المسبق للدين الخارجي

عرفت أسعار النفط ارتفاعا طرديا خلال الفترة 2002 - 2008 ساهمت في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة ، و رفعت احتياطي الصرف إلى أكثر من 143 مليار دولار نهاية سنة 2008¹ ، و على ذلك فقد شرعت الجزائر في التسديد المسبق للدين الذي اتخذته الحكومة، حيث تقدمت إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة 7.9 مليار دولار مسبقا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011 ، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ 618 مليار دج سنة 2006 ، و 922 مليار دج سنة 2007 و بالرغم من أن المفاوضات كانت صعبة نتيجة تأخر قبول بعض الأطراف هذا الإجراء الذي تسبب للبعض منهم في خسائر مالية، غير أن إصرار السلطات الجزائرية ساهم في إنجاح العملية حيث تم إبرام الاتفاق مع النادي في 10/05/2006 تبعته اتفاقات ثنائية مع كل طرف على حدى ، ليتم تسديد قيمة الدين الموزع على الدول المعنية في الفترة ما بين 2006/05/30 و 2006/11/30 حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم 21 : مبالغ المديونية المسددة مسبقا للدول نادي باريس 2006

الدول	المبلغ المسدد	الدول	المبلغ المسدد
إيطاليا	1.7 مليار دولار	بريطانيا	202 مليون دولار
فرنسا	1.6 مليار دولار	السويد	66 مليون دولار
و.م.أ	1.2 مليار دولار	سويسرا	54.3 مليون دولار
ألمانيا	763 مليون دولار	الدانمرك	45 مليون دولار
إسبانيا	690 مليون دولار	هولندا	20 مليون دولار
اليابان	455 مليون دولار	البرتغال	15.6 مليون دولار
النمسا	396 مليون دولار	النرويج	11.8 مليون دولار
كندا	255 مليون دولار	فندا	9.3 مليون دولار
بلجيكا	225 مليون دولار		

Source : Banque d'Algérie - www.bank-of-algeria.dz – 03/06/2006. (Consulté le 21/04/2011).

يتضح من خلال هذا الجدول أن الجزائر قد خففت إلى حد كبير من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبير على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985 – 2005) منها 84 مليار دولار تمثل فوائد للديون، و بهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية

¹ الجزائر نيوز، يوم السبت 13 أوت 2011. على الرابط : <http://www.djazairnews.info/national/>

(آخر تصفح 2011/04/21)

المتوسطة والطويلة التي تراجعت من 21.4 مليار سنة 2004 إلى 5 مليار دولار سنة 2007¹ أي 3.6 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 25.2 % سنة 2004 ، إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة اتفاقات أخرى مع نادي لندن في سبتمبر 2006 لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار وهي ديون تجاه البنوك الخاصة، مع العلم أنه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات.

2. تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية

ورد في تقرير بنك الجزائر لعام 2006² ، أن الإقتصاد الجزائري استعاد نموه ، خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة (الفترة 2000 - 2005) ، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظ أين انتقل من 3.2 % سنة 1999 إلى 4.1 سنة 2002 ثم إلى 4.8 % سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف 5 % ، كما أفرزت المبادلات الخارجية فائضا في الميزان التجاري تجاوز سنة 2004 ما قيمته 11.12 مليار دولار ، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة من 29 % سنة 1999 إلى 17.7 % سنة 2004 ، وكذا معدلات التضخم التي سجلت سنة 2003 نسبة 3.6 % ، و تسجيل الخزينة العمومية فائض قدر بـ 514.3 مليار دينار سنة 2004 كما حققا كل من قطاع الفلاحة وقطاع الخدمات نموا معتبرا حيث ساهم الأول بنسبة 20.6 % في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات سنة 2004 ، بينما بلغت مساهمة الثاني 47.1 % خلال نفس السنة، مقابل تراجع نمو القطاع الصناعي العام والخاص.

تم رفع السعر المرجعي لبرميل النفط من 19 إلى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44 % حيث بلغت الزيادة 745 مليار دينار ، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13 % أي 345.2 مليار دينار موزعة على الشكل التالي : بالنسبة لميزانية التسيير موجة على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب، وإصلاح آليات دعم التشغيل، والتكفل بالأشخاص المعوقين، ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات، أما ميزانية التجهيز فقد استفادة من مبالغ إضافية تجاوزت 190 مليار دينار، خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي، بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 1402 مليار دج بدلا من 1767 مليار دج³ .

3. تعاضم فوائض عوائد قطاع المحروقات

سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاعا مستمرا فقد انتقل متوسط سعر برميل البرانت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008 كما تجاوز

¹ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص سنوات، 2005، 2006، 2007.

² Banque d'Algérie, Rapport 2006 - Evolution économique et monétaire en Algérie. Juin 2007

³ بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو 2008.

سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007 ، و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة 2008 كذلك.

و قد انعكست هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الاقتصادية لدول منظمة " أوبك " و من بينها الجزائر التي يساهم فيها قطاع المحروقات بنسبة كبيرة من إجمالي صادراتها ، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نפט الجزائر خليط الصحراء (Sahari Blend) الذي يعتبر من أحسن و أغلى الخامات من حيث الجودة و مصنف ضمن سلة أوبك أين انتقل سعره من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007، استفادت كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك التي انتقلت من 0.741 مليون برميل يوميا سنة 2003 إلى 1.25 مليون برميل يوميا سنة 2005 ، ثم تجاوزت 1.33 مليون برميل يوميا سنة 2009¹. و كنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33.1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007 ، كما نمت الأرصدة الخارجية الجارية بنسبة تفوق 60 % خلال 2007 ، إلى جانب تعاضم احتياطات الصرف التي انتقلت من 70.9 مليار دولار في 2005، إلى 110.8 مليار دولار نهاية أوت 2006، و 143.3 مليار دولار نهاية سنة 2008 ، كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2008 .

غير أن هذه الفوائض ساهمت في عودة الجزائر للاعتماد مجددا على عوائد صادراتها النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا سنة 1998 ، حيث انعكس ذلك سلبا على النمو خارج قطاع المحروقات ففي هذا الصدد بلغت نسبة النمو الإجمالي للقطاع الصناعي 0.8 % سنة 2007 ، بينما لم يساهم القطاع الفلاحي إلا بنسبة 8 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة خصيصا لامتصاص البطالة، و هو ما أبقى معدلات البطالة مرتفع حيث بلغت النسبة 12 % سنة 2006 لتتراجع نسبيا سنة 2007 مسجلة 11 %².

الفرع الثاني : بعد الأزمة المالية العالمية

أثرت الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي :

1. الميزان التجاري :

في سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائض في الميزان التجاري قدره 39 مليار دولار، بحيث وصلت قيمة الصادرات 78 مليار دولار بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار. و تشكل المحروقات 97.85 % من إجمالي الصادرات. و بعد إنفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008،

¹ تقرير الأمين العام السنوي، (أوبك) ، 2010، ص 40.

² تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق.

و إنخفاض أسعار البترول في حدود 40 - 50 دولار للبرميل مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46.40 % حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008 ، في المقابل استمرت الواردات في الإرتفاع حيث بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4.04 % . و ترتب على ما سبق تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008¹ .

2. معدل النمو الإقتصادي :

حسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 قدر ب 2.4 % بعدما و صل إلى 5 % سنة 2008²، و هو مستوى غير كاف لإمتصاص البطالة و تنفيذ مختلف البرامج المسطرة ، في هذا المجال واجهت مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات نتيجة إنخفاض أسعار البترول و بالتالي إنخفاض مداخل الدولة . في هذا السياق أكد وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنه بموجب قرار الحكومة سيتم إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في مخطط الحكومة ، و ذلك نظرا لإنخفاض العائدات المالية للجزائر بعد إستمرار تدهور أسعار النفط . بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع و عدم تنفيذها في الفترة المحددة لها . كما أدى الركود الإقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما قلص الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

3. تقلص الإستثمار الأجنبي المباشر :

من تأثيرات الأزمة الإقتصادية على الجزائر هو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر. فالإستثمارات المباشرة الآتية من أوروبا تقلصت بنسبة 50% في عام 2008 مقارنة بعام 2007 سواء من جانب التدفق و من جانب عدد من المشاريع³. فقد سجلت الجزائر 29 مشروعا استثماريا بقيمة 907 مليون يورو سنة 2008 مقابل 60 مشروعا بمبالغ 1,8 مليار يورو سنة 2007. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة " دبي Emaar"، أكبر مستثمر دول الخليج انسحب من السوق الجزائرية بسبب الأزمة العالمية.

¹ الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة 2008، 2009. على الرابط : www.ons.dz (آخر تصفح : 2011/04/24)

² www.imf.org (آخر تصفح : 2011/04/24)

³ Chaabane Mohamed et Mernache Amina, "Conséquences de la crise internationale sur les économies maghrébines : le cas de l'Algérie." Etude du Centre de recherches communautaires et de documentation européenne (Cerco - CDE), université de Paris 12. p.25.

المبحث الثاني: واقع صادرات المحروقات الجزائرية في ظل التوجهات الطاقوية الأوروبية الجديدة

عرفت السوق الدولية للمحروقات تطورات متزايدة سواء في مجال الاحتياطات و الإنتاج و الاستهلاك أو في مجال هيكل السوق الذي عرف تجديدا جذريا خاصة في أوروبا. و في هذا السياق سيتناول المبحث الثاني مكانة قطاع المحروقات الجزائري في السوق الطاقوية الأوروبية، و العوامل التي أدت إلى نقص إعتقاد الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية.

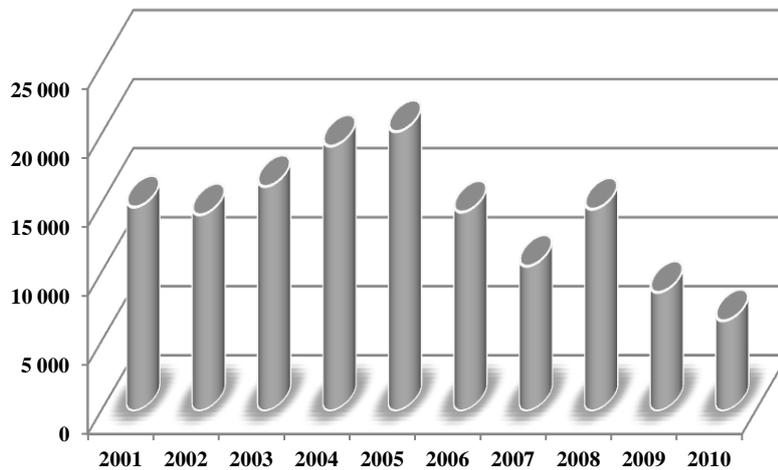
المطلب الأول : انخفاض الواردات الأوروبية للمحروقات الجزائرية

نتيجة لتباطؤ الاستهلاك الكلي، حدثت أزمة اقتصادية في أوروبا و في البلدان الصناعية عموما، على أساس أن الاستهلاك هو المحرك الرئيسي لجميع الأنشطة الاقتصادية. فعندما ينخفض الإستهلاك يهبط الإنتاج بالضرورة أي يتراجع النمو فيحدث الركود وقد يصل التراجع إلى درجات سلبية فيحدث الكساد. و منطقة اليورو تترنح بين هذا وذاك منذ عام 2008¹.

الفرع الأول : انخفاض الواردات الأوروبية من البترول الخام الجزائري

انخفضت الواردات الأوروبية الكلية بما فيها المشتريات النفطية مما انعكس مباشرة على الصادرات النفطية الجزائرية. و يبين الجدول الموالي حجم واردات الدول الأوروبية من البترول الخام الجزائري خلال الفترة 2001 - 2010.

الشكل رقم 15 : حجم واردات دول الإتحاد الأوروبي من البترول الخام الجزائري
الوحدة : 1000 طن



Source : Eurostat – Energie – 2001 à 2010.

¹ صباح نعوش ، " تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية "، مقال نشر في مجلة المرصد لمركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، عدد 29-07-2011 ص. 16.

يتضح من خلال هذا الشكل أن حجم الواردات الأوروبية للبتروال الخام الجزائري عرف تزايد تدريجي من سنة 2002 حتى 2005، ثم تراجع حجم هذه الواردات بنفس الوتيرة (باستثناء عام 2008) حتى سنة 2010 حيث سجلت أدنى مستوياتها.

و الجدير بالذكر أنه لم ينخفض حجم الواردات الأوروبية من البتروال الخام الجزائري فقط ، بل انخفضت أيضا حصة البتروال الجزائري في سوق النفط الأوروبية مقارنة بمجمل وارداتها من النفط. و مثلما يتبين من خلال الجدول الموالي، فإن نسبة انخفاض الواردات الأوروبية للنفط الجزائري قدرت بحوالي 68 % من 2005 إلى 2010 في حين أن نسبة انخفاض الواردات النفطية الإجمالية الأوروبية لم تتعدى 10 %.

الجدول رقم 22 : نسبة الواردات الأوروبية من البتروال الخام الجزائري

خلال الفترة 2001-2010 - الوحدة (1000 طن)

السنوات	الواردات الأوروبية من البتروال الخام الجزائري	الواردات الإجمالية الأوروبية من البتروال الخام	نسبة الواردات الأوروبية من البتروال الخام الجزائري
2001	14.716	594.682	2.47 %
2002	14.157	582.363	2.43 %
2003	16.207	598.163	2.70 %
2004	19.129	619.429	3.08 %
2005	20.181	618.266	3.26 %
2006	14.351	610.524	2.35 %
2007	10.433	601.525	1.73 %
2008	14.563	606.831	2.39 %
2009	8.539	555.857	1.53 %
2010	6.482	556.909	1.16 %

المصدر: الموقع الأوروبي للإحصائيات Eurostat-Data Explorer

<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

يتبين من الجدول أن الإتحاد الأوروبي قلل من إعماده على النفط الجزائري ، فبعد أن كان هذا النفط يمثل 3,26 % من إجمالي الواردات النفطية الأوروبية عام 2005 ، أصبح يمثل 1.16 % فقط عام 2010.

الفرع الثاني : تذبذب الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري

لقد ساهمت الجزائر منذ أكثر من 40 سنة في تلبية حاجيات العديد من دول أوروبا الجنوبية من الغاز الطبيعي، و احتلت بذلك المرتبة الرابعة على المستوى العالمي في تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب بما يعادل 38 مليار متر مكعب سنة 2006 ، و المرتبة الثانية في مجال تصدير الغاز الطبيعي المميع بقدرة 27 مليار متر مكعب في العام نفسه¹.

و تعتبر كل من إيطاليا ، إسبانيا و فرنسا من أهم الدول المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري كما يوضحه الجدول و الشكل الآتيين.

الجدول رقم 23 : حجم واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري حسب الدول

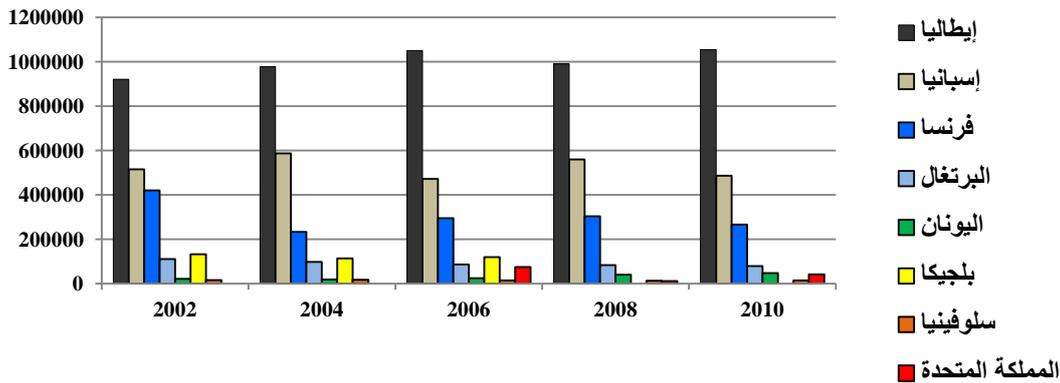
الفترة : 2002 - 2010 ~ (الوحدة : تيراجول)

المملكة المتحدة	إيطاليا	إسبانيا	فرنسا	البرتغال	اليونان	بلجيكا	سلوفينيا	المملكة المتحدة
0	920.420	514.858	419.653	109.956	20.367	132.041	15.182	2002
0	976.579	587.007	232.641	97.138	18.601	113.551	16.620	2004
74.584	1.049.617	471.929	293.945	85.964	24.098	118.639	13.460	2006
11.207	990.295	558.928	303.286	82.436	39.885	0	12.343	2008
41.486	1.054.227	486.064	265.876	79.169	46.461	0	13.154	2010

المصدر : Eurostat-Data Explorer - <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

الشكل رقم 16 : واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي الجزائري حسب الدول

الفترة : 2002 - 2010 ~ (الوحدة : تيراجول)



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقاً من معطيات الموقع الأوروبي للإحصائيات (Eurostat)

Eurostat-Data Explorer - <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

¹ SONATRACH, Commercialisation gaz et développement à l'international , Revue éditée par Sonatrach / Activité Commercialisation, 5ème édition, 2007. p 17-18

الملاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن واردات أوروبا من الغاز الطبيعي الجزائري في تراجع مستمر لكل من فرنسا، إسبانيا، البرتغال، في حين أنها بقيت مستقرة بالنسبة لسلوفانيا و إيطاليا التي تعد أهم شريك غازي للجزائر. من جهة أخرى فإن بلجيكا توقفت عن استيراد الغاز الجزائري حيث لم تجدد عقدها طويل الأجل (4,5 مليار متر مكعب سنويا) مع سوناطراك و الذي انتهت مدة آجاله عام 2006¹، و على عكس بلجيكا فإن المملكة المتحدة أصبحت تعتمد على الغاز الجزائري منذ عام 2005 و لو بكميات متواضعة.

و مثلما هو حال الواردات البترولية الأوروبية من الجزائر، فإن حصة واردات الغاز الطبيعي الجزائري في انخفاض مستمر في السوق الغازية الأوروبية، كما هو مبين في الجدول الآتي :

الجدول رقم 24 : تطور الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة 2001 - 2010 (الوحدة : تيراجول)

السنوات	الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري	الواردات الغازية الإجمالية الأوروبية	نسبة الواردات من الجزائر
2001	1.957.182	11.464.059	% 17.07
2002	2.132.477	12.401.654	% 17.12
2003	2.158.803	13.124.925	% 16.44
2004	2.042.137	13.751.933	% 14.84
2005	2.256.826	14.767.607	% 15.28
2006	2.132.236	15.478.945	% 13.77
2007	1.945.792	15.248.645	% 12.76
2008	2.000.109	16.159.701	% 12.37
2009	1.867.044	15.725.554	% 11.87
2010	1.986.428	16.621.800	% 11.95

Source : Eurostat Energie - Importations (par pays d'origine) - gaz - données annuelles
<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do> - Consulté le 04-09-2011

يبين الجدول أن حصة الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري في انخفاض مستمر، فبعد أن كانت نسبة وارداتها الغازية تمثل 17.07 % من الواردات الإجمالية الأوروبية عام 2001 ، أصبحت تمثل 11.95 % فقط عام 2010. و الملاحظ أيضا أن حجم الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري بقي ثابتا إلى

¹ Bureau Fédéral du Plan Belgique, Etude prospective concernant la sécurité d'approvisionnement en gaz naturel à l'horizon 2020, SPF Economie, Bruxelles, Juin 2011.p.64.

حد كبير و يرجع ذلك إلى تقيّد غالبية الدول المستوردة للغاز الجزائري بالعقود طويلة الآجال، في حين أن الواردات الإجمالية الأوروبية إرتفعت بنسبة 31 % خلال الفترة نفسها : 2001 - 2010.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على إنخفاض الطلب الأوروبي على المحروقات الجزائرية

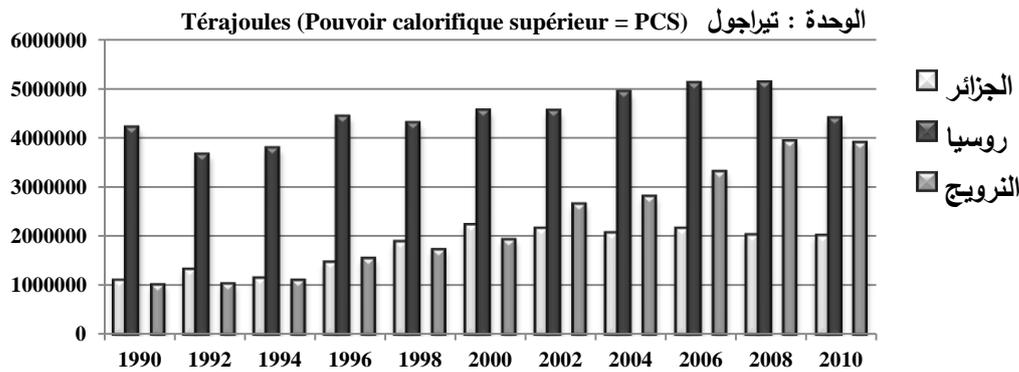
الفرع الأول : الإعتماد على مموين جدد

في ظل سعيها إلى تنويع مصادر وارداتها من الطاقة و تقليل اعتمادها على المحروقات المتأتية من الدول الممونة الرئيسية في صورة روسيا و الجزائر، شرعت بلدان الإتحاد الأوروبي منذ مطلع القرن الحالي في توجيه أنظارها نحو موردين جدد وفقا لسياساتها الطاقوية التي تؤكد على أن " الأمن الطاقوي ضرورة قصوى للإتحاد الأوروبي و ضمان استقلاله الطاقوي يفرض عليه تنويع ممونيه و طرق إمداداته و تنويع مصادر الطاقة " ¹ و في هذا السياق أقدم الإتحاد الأوروبي على بلورة استراتيجيات تصب كلها إلى رفع أكبر تحدي لها المتمثل في استقلالية أعضائه في المجال الطاقوي.

بالنسبة للغاز الطبيعي شرع الإتحاد الأوروبي وفق هذه المقاربة، في التفاوض مع مموين جدد سعيًا منه في تنويع مصادر الطاقة و ضمان تأمين إمداداتها على المدى المتوسط و الطويل، مع بروز مؤشرات عن زيادة معتبرة للطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا حيث كشفت تقديرات الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاك أوروبا بلغ 253 مليار متر مكعب في 1990، وارتفع إلى 306 مليار في 2007 ، وأكثر من 300 مليار في 2010، و يرتقب أن يصل إلى 617 مليار متر مكعب في غضون عام 2030 .

الشكل رقم 17 : تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من المموين التقليديين

الفترة 1990 - 2010



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقًا من معطيات الموقع الأوروبي للإحصائيات (Eurostat)

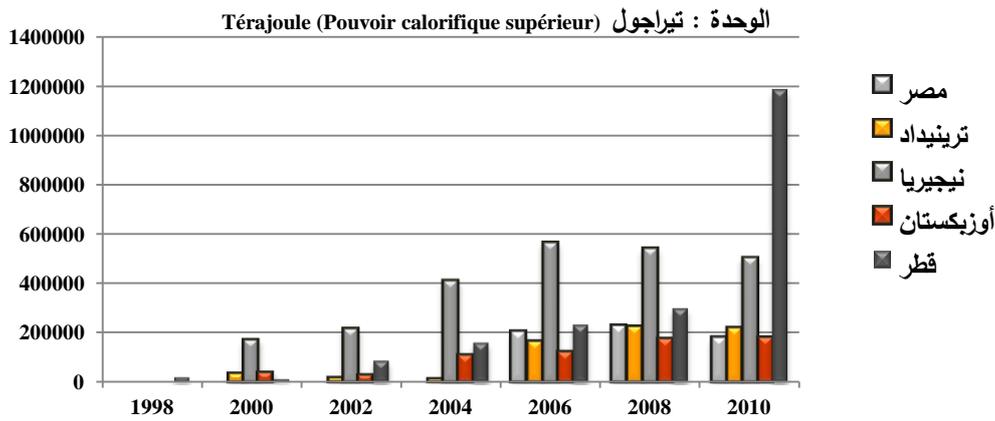
Eurostat-Data Explorer - <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

¹ Commission Européenne, "Livre Vert : Vers une stratégie européenne de sécurité d'approvisionnement", Office des publications officielles des Communautés Européennes, Luxembourg. 2001. p.79

² Samuel Lussac, "La sécurité énergétique de l'Union européenne. L'exemple du gaz", Revue Europ-Info, n° du 25/06/2010. p.12

يتبين بوضوح من خلال الشكل أن الواردات الغازية الآتية من النرويج (ثاني أكبر الممونين لدول الإتحاد الأوروبي) هي في تصاعد مستمر منذ بداية التسعينات في حين أن الواردات الآتية من روسيا عرفت تذبذبا في السنوات الأخيرة (من عام 2007 حتى 2010). أما واردات الغاز المتأتية من الجزائر تشهد ركونا في نفس المستوى تقريبا خلال العقد الأول من القرن الحالي، بعدما عرفت ارتفاعا ملحوظا في عقد التسعينات.

الشكل رقم 18 : تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الموردين الجدد
الفترة : 1998 - 2010



المصدر: من إعداد الطالب على أساس المعطيات المجمعة من الموقع الأوروبي للإحصائيات (Eurostat) Eurostat-Data Explorer - <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

يلاحظ من خلال الشكل دخول مومنين جدد مثل نيجيريا و مصر و ترينداد و طوباغو، و خاصة قطر التي ارتفعت صادراتها من الغاز الطبيعي المميع إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل قياسي، فبعد أن كانت تصدر له 298.578 تيراجول عام 2008 ، أصبحت تصدر 1.182.822 تيراجول عام 2010 ، أي بزيادة تقارب 100 % سنويا.

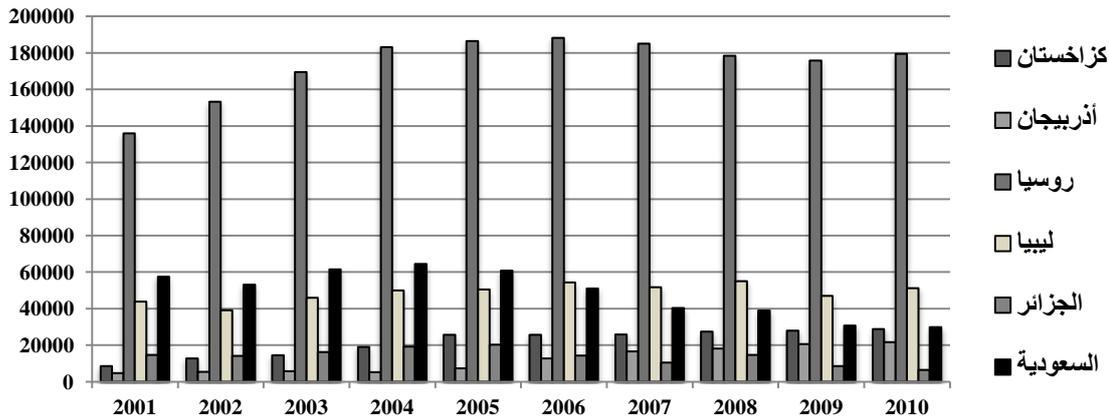
و ما يمكن استنتاجه من خلال المعطيات المبينة في الشكلين السابقين أن الزيادة في طلب الإتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي تتم تغطيتها من المومنين الجدد. أما بالنسبة للمومنين التقليديين، فيبقى الإتحاد الأوروبي في حاجة كبيرة للغاز النرويجي بالنظر لحجم وارداته المستمرة و المتصاعدة منذ مطلع الألفية الثالثة، بينما تتضح نوايا دول الإتحاد الأوروبي¹ فيما يخص الغاز الطبيعي الجزائري و الروسي

¹ في الوقت الذي شرعت فيه الجزائر و مفضية الإتحاد الأوروبي في التفاوض منذ سنة 2006 على مذكرة تفاهم بشأن شركة إستراتيجية في مجال الطاقة تجعل من الجزائر أحد أهم الشركاء على المدى المتوسط والبعيد، وقعت شركة غازبروم و شركة سوناطراك في أغسطس 2006 على اتفاق يقضي بالتعاون بينهما في مجالات متعددة من ضمنها تسويق الغاز في أوروبا، هذا الاتفاق أثار قلقا لدى الجانب الأوروبي من إمكانية إحتكار الشركتين لسوق الغاز الأوروبية، و ردّ الإتحاد الأوروبي على هذا الإتفاق عام 2008 لما وجه المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة، الفرنسي كلود مانديل تقريرا لقصر " الإليزيه" أشار من خلاله إلى أنه يتعين على أوروبا أن تعول على ثلاثة مصادر رئيسية في مجال التزود بالغاز، هي إيران و قطر و روسيا، ثم أضيف لها أندريجان والعراق و

في تقيدها بالكميات المتعاقد عليها (ضمن العقود طويلة الأجل) دون الحاجة إلى الزيادة في وارداتها من البلدين.

أما بالنسبة للبتروال الخام فبالإضافة لبقائه على الممونين التقليديين في صورة روسيا و الجزائر و العربية السعودية، فقد أقدم كذلك الإتحاد الأوروبي على التعاقد مع مومنين جدد مثل كزاخستان و أذربيجان المنتمية للإتحاد السوفيتي سابقا، مثلما يبينه الجدول الآتي :

الشكل رقم 19 : تطور الواردات البترولية الأوروبية من المومنين التقليديين و الجدد
الفترة 2001 - 2010 ~ الوحدة : 1000 طن



يتبين من خلال الشكل أن الواردات الأوروبية النفطية من الدول العربية المنتجة الرئيسية، انخفضت من 152 538 مليون طن عام 2005 إلى 104 687 طن عام 2010 أي أنها تراجعت بنسبة 44 % و هي أعلى من نسبة انخفاض الواردات النفطية الكلية للإتحاد الأوروبي البالغة 37,3 % خلال الفترة نفسها. و يتبين أيضا أن الواردات البترولية الأوروبية المتأتية من الجزائر و العربية السعودية شهدت منذ عام 2005 انخفاضا مستمرا حتى عام 2010 حيث وصلت نسبة هذا الإنخفاض 56 % بالنسبة للجزائر و 53 % بالنسبة للعربية السعودية.

و بالحساب النهائي، هبطت الواردات النفطية الأوروبية المتأتية من البلدان العربية قياسًا بالواردات النفطية الأوروبية الإجمالية من 24,6 % عام 2005 إلى 14,6 % عام 2010. في حين ارتفعت الصادرات الروسية خلال نفس الفترة من 30,1 % إلى 32,3 %، كما ارتفعت أيضا الواردات المتأتية من كزاخستان و أذربيجان من 5,3 % إلى 9 %.

تركمنستان، مستثنيا بذلك الجزائر. و زاد التوتر بين الطرفين على خلفية مطالبة الجزائر مراجعة أسعار الغاز والسماح لها بتسويق مباشر لجزء منه في السوق الأوروبي.

بعد تحليل المعطيات المبيّنة في الشكل السابق تتأكد هكذا السياسات المستهدفة تقليل اعتماد الدول الأوروبية على نفط منظمة أوبك (من ضمنها الدول العربية المنتجة) و تنويع مصادر الطاقة، ضمن الإستراتيجية المتبعة منذ الصدمة النفطية الأولى لعام 1973.

الفرع الثاني : الإعتماد المتزايد على الطاقات المتجددة

إن الانخفاض المتوقع في حصة المحروقات في مزيج الطاقة الأوروبية هو في الأساس نتيجة سياسات الإتحاد الأوروبي الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط، و حماية البيئة و تقليل تأثيرات التغير المناخي.

في هذا السياق وضع الإتحاد الأوروبي إطارا شاملا للسياسات، بما في ذلك سياسات تغير المناخ وأهداف الطاقة البديلة والمتجددة لعام 2020 مثلما تطرقنا إليه في الفصل الثاني من المذكرة. من بين هذه السياسات تحاول عديد من دول الإتحاد الأوروبي تشجيع الطاقة البديلة بأساليب متعددة والدافع إلى ذلك عدة أهداف منها :

□ أمن الطاقة.

□ الدافع البيئي لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون.

□ تنويع مصادر الطاقة.

و لهذه الغاية فإن معظم دول الإتحاد الأوروبي أخذت تلجأ إلى أساليب ضريبية و تسعيرية بهدف تشجيع و نشر الطاقة المتجددة، حيث قام العديد من هذه الدول باتخاذ إجراءات عدّة لتخفيض الغازات الدفيئة المنبعثة منها وذلك عن طريق فرض ضرائب وتقديم دعم وإغراءات مالية لشركاتها الصناعية وكذلك عن طريق تشجيع استعمال الطاقة البديلة. إن من أكثر الدول نشاطا في هذا المجال الدول الاسكندنافية و بريطانيا وألمانيا.

إن هذه الإجراءات تتمثل في عديد من الأساليب الضريبية منها :

□ ضريبة التغير المناخي

□ ضريبة الكربون

□ ضريبة الطاقة وتسعير المشتقات النفطية

و يبين الجدول الموالي مدى تطور حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة لدى دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2009 و الأهداف المسطرة بحلول عام 2020.

الجدول رقم 25 : حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006 - 2009 (%)

البلدان/ السنة	2006	2007	2008	2009	الهدف بحلول عام 2020
ألمانيا	7,1	9,4	9,3	9,8	18 %
النمسا	25,1	27,2	27,9	29,7	34 %
بلجيكا	2,7	3	3,3	4,6	13 %
الدانمارك	16,5	18	18,7	19,9	30 %
إسبانيا	9,4	9,9	11,2	13,3	20 %
فرنسا	9,8	10,5	11,4	12,3	23 %
اليونان	7,2	8,2	8,0	8,2	18 %
إيطاليا	5,6	5,5	7,0	8,9	17 %
هولندا	2,7	3,2	3,5	4,1	14 %
البرتغال	20,8	22,3	23,2	24,5	31 %
المملكة المتحدة	1,5	1,8	2,3	2,9	15 %
السويد	42,4	43,9	44,9	47,3	49 %
الإتحاد الأوروبي	9	9,9	10,5	11,7	20 %

المصدر : <http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do> - Eurostat-Data Explorer

نلاحظ من خلال الجدول أن حصة الطاقات المتجددة في الإستهلاك النهائي للطاقة في تزايد مستمر، خصوصا في السويد التي استطاعت أن تتجاوز نسبة 47 % و من المؤكد أنها ستتخطى الهدف المرجو بحلول 2020، تليها النمسا و البرتغال. أما بخصوص الدول الكبرى مثل : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا و إسبانيا فإن معدل نمو إستهلاك الطاقات المتجددة يسير بوتيرة متباطئة، و تعد المملكة المتحدة من أضعف دول الإتحاد الأوروبي استهلاكاً للطاقة المتجددة ، حيث تظل بعيدة عن متوسط استهلاك دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 11,7 %.

على العموم زادت حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في الإتحاد الأوروبي بنسبة 23 % خلال الفترة 2006-2009 ، و بطبيعة الحال هذه الزيادة كانت على حساب الوقود الأحفوري (خصوصا النفط و الغاز الطبيعي).

المبحث الثالث : صعوبات تصدير الغاز الجزائري نحو الإتحاد الأوروبي

عرفت السوق الغازية الأوروبية خلال العقد الأخير تغيرات جذرية، حيث طرأ على هيكل السوق تعديلات كبيرة بما يتوافق و أهداف الإتحاد الأوروبي . و في هذا السياق سيتناول المبحث الثالث إشكالية تصدير الغاز الطبيعي الجزائري نحو دول الإتحاد الأوروبي، و المسألة الشائكة المتعلقة بتسعير الغاز، و من بين النقاط الرئيسية التي سوف يتطرق إليها أيضا، قضية تحرير الأسواق الغازية الأوروبية و تعليمة المفوضية الأوروبية في هذا المجال، ثم نتطرق لآثار تطبيق هذه التعليمة على العقود طويلة الأجل .

المطلب الأول : عقود تصدير الغاز و المخاطر المرتبطة بالأسعار

الفرع الأول : أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي الجزائري

يتم تناولها على جانبين : الأول خاص بعقود الغاز الطبيعي عبر الأنابيب ، و الثاني بالعقود المبرمة في مجال الغاز الطبيعي المميع " GNL " .

1. عقود تصدير الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب

قامت الجزائر بتوقيع جملة من العقود مع عدد معتبر من الشركات العالمية (مثلما يبينه الجدولين المواليين) و ذلك على أساس عقود طويلة الأجل في مبدأ الاستلام أو الدفع أو "خذ أو ادفع" (Take or pay) التي من شأنها تأمين التموين و التسيير الحسن لأسواق الغاز الطبيعي، و التقسيم بالتساوي للمخاطرة و المصالح المشتركة.

الجدول رقم 26 : يمثل عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز الشرقي Enrico Mattei

الزبون	تاريخ الإمضاء	تاريخ الإنطلاق	الحجم السنوي (مليار م ³)	مدة العقد
Eni/gp Italia	1977	1983	19,50	36 سنة
Geoplin Slovénia	1985	1992	0,35	27 سنة
Etap Tunis	1990	1992	0,40	24 سنة
Enel Trade SPA Italia	1992	1996	4,00	24 سنة
Enel Trade SPA Italia	2001	2005	2,00	24 سنة
Mogest	2003	2008	0,50	24 سنة
Edison	2006	2008	2,00	24 سنة
World Energy	2006	2008	0,45	24 سنة
Bridas	2006	2008	0,25	24 سنة
ENAL	2007	2008	1,00	24 سنة
Sonatrach Gaz Italia	2007	2008	2,00	24 سنة

Source : Sonatrach , commercialisation gaz et développement à l'international, Op.cit . p11.

نلاحظ من الجدول أن شركة إيني الإيطالية أول و أكبر مستورد للغاز الطبيعي عبر الأنبوب الشرقي ب 19.5 مليار م³ سنويا و بعقد يمتد لمدة 36 سنة ، أما باقي العقود متباينة من حيث حجم أما المدة الزمنية 24 سنة لمعظم العقود .

الجدول رقم 27 : يمثل عقود تصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز الغربي Pedro Duran Farell

الزبون	تاريخ الإمضاء	تاريخ الإنطلاق	الحجم السنوي (مليار م ³)	مدة العقد
Gaz natural España	1992	1996	6,00	25 سنة
Transgas Portugal	1994	1997	2,50	24 سنة
Gaz natural España	2001	2005	3,00	24 سنة
Endensa España	2006	2008	8,00	24 سنة
Energias de Portugal	2007	2007	1,60	24 سنة

Source : Sonatrach , commercialisation gaz et développement à l'international, Op.cit : p :12

يبين الجدول أن كل الشركات المتعاقدة مع الشركة الوطنية سوناطراك عبر أنبوب الغاز الغربي هي شركات إسبانية و برتغالية فقط، بعقود مظمها لمدة 24 سنة .

2. أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي المميع الجزائري GNL

~ الجزائر- فرنسا : تعتبر فرنسا أهم زبون للجزائر في مجال الغاز الطبيعي المميع حيث تربطها أربع عقود مع الشركة الوطنية سوناطراك من أجل تصدير 10.2 مليار م³ سنويا من الغاز المميع، و قد تم تمديد العقود في 23 ديسمبر 1991 ، حيث مدد العقد الأول لمدة 10 سنوات و الثاني لمدة 15 سنة و الثالث لمدة 12 سنة أما العقد الرابع فوقع لمدة 10 سنوات ، و لم تحدد الكميات السنوية بل تركت حرة تبعا لقدرة التميع الجزائرية.

~ الجزائر - بلجيكا : وقع العقد بين الطرفين سنة 1975 ، و انطلق التموين سنة 1982 بحجم 4.5 مليار م³ سنويا لكن هذه الكمية انخفضت سنة 1987 بسبب الخلاف حول الأسعار بين الطرفين لكنها عادت لحالتها العادية في جوان 1989 و قد تم تمديد العقد إلى غاية 2006 عوض 2002.

~ الجزائر - تركيا : شركة بوتاس " Botas " التركية وقعت عقدا مع الجزائر سنة 1988 لمدة عشرين سنة من أجل إرسال شحنات سنوية إلى تركيا قدرها 1.5 مليار م³ منذ سنة 1992 و ارتفعت هذه الكمية إلى ثلاثة ملايين م³ سنة 1995 لتبلغ حاليا 4 ملايين م³ من الغاز المميع سنويا.

هذا بالإضافة إلى عدة عقود أخرى مع إيطاليا ، إسبانيا ، اليونان ، الولايات المتحدة ، كما هي موضحة في الجدول الآتي.

الجدول رقم 28 : يمثل أهم عقود تصدير الغاز الطبيعي المميع GNL

الشركة المتعاقدة	تاريخ إمضاء العقد	الحجم السنوي (مليار م ³)
Gaz de France	1964 العقد الأول	10,20
Gaz de France	1971 العقد الثاني	
Gaz de France	1976 العقد الثالث	
Gaz de France	1991 العقد الرابع	
Distrigaz Belgique	1975	4,50
Botas Turquie	1988	4,00
Depa Hungary	1988	0,70
Eni G&P Italy	1997	1,80
Endesa España	2001	1,00
Cepsa España	2002	1,03
Iberdrola España	2002	1,50
Statoil	2003	1,00

Source : Sonatrach , commercialisation gaz et développement à l'international, Op.cit : p 13

و تجدر الإشارة في الأخير إلى أن الجزائر تصدر فوائضها الغازية في السوق الفورية (spot) لكن بأحجام قليلة و ذلك زيادة على الكميات المصدرة ضمن عقود التصدير طويلة الآجال.

الفرع الثاني : المخاطر المرتبطة بالأسعار

لعقود الغاز سمات وشروط تعاقدية مختلفة عن الأنماط المستخدمة في صناعة البترول بالرغم من أن هذه العقود تحمل نفس المسميات. وتعتبر أسعار الغاز هي المحرك الرئيسي لاستثمارات الغاز و ديناميكية عقودها ، إلا أن عنصرى المخاطرة و الشك عنصرين رئيسيين لعقود الغاز بصفة عامة و العقود ذات الأجل الطويل بصفة خاصة، حيث يتحمل المنتج و المستهلك كلا منهما جانبا من المخاطرة و بالتالي يتحمل المنتج كافة المخاطر و الشكوك المرتبطة بالأسعار (Price Risk) و في نفس الوقت يتحمل المستورد المخاطر و الشكوك المرتبطة بالسوق (Volume risk) ¹.

وكما هو معمول به في غالب الأحيان نجد أن سعر الغاز يلعب دورا رئيسيا بتحديد أنماط هذه العقود حيث يتضمن معظمها بنودا رئيسية تخص تعديل الأسعار و تنص العقود الطويلة الآجال بوضوح على

¹ ونيس المشري عثمان، " كارتل الغاز و مستقبل عقود و أسعار أسواق الغاز العالمية" مقال صدر في مجلة دراسات بالإمارات العربية المتحدة - مارس 2010. ص 8 .

إمكانية إدخال تعديلات في الأسعار على فترات زمنية حيث أن عدم التوصل لإتفاق على الأسعار ما بين الدول المنتجة و المستهلكة أو المستثمرين يترتب عليه إجراءات قانونية و محاكم دولية تعتبر مكلفة ماليا للدول المنتجة¹ و غير مجدية من ناحية الوقت.

يحدد سعر الغاز في أغلب الأحيان بين الأطراف المتعاقدة بالدولار الأمريكي و على أساس الوحدة الحرارية البريطانية (British Thermal Units - BTU) أو وحدة صحيحة أي بالأمطار أو الأقدام المكعبة و يعبر عن القيمة الفعلية للغاز بالوحدة الحرارية البريطانية و هي تساوي تقريبا 252 سعرة حرارية.

عادة ما تستهلك الدول المنتجة الغاز المصاحب محليا، بينما معظم إنتاج الغاز المصدر يعتبر غازا حرا والذي تختلف تسعيرته كثيرا عن الغاز المستهلك داخليا ، و يسعر دوليا حسب مناطق الإستهلاك و لذا يوجد نوعين من أسعار الغاز و هما أسعار محلية و أسعار دولية. فالأسعار المحلية هي أسعار الغاز المستهلك داخل الدولة المنتجة و تختلف هذه الأسعار بين البلدان المنتجة له و ذلك حسب الظروف الاقتصادية و مدى انفتاحها على المنظومة التجارية و الاقتصادية الدولية و التزامها بقوانينها فيما يخص الدعم، و بصورة عامة و من البديهي أن نجد أن أسعار الغاز المستهلك محليا أقل بدرجة كبيرة عن أسعار الغاز المصدر خارجيا.

إن أغلب آليات تسعير الغاز الطبيعي المعمول بها إلى حد الآن مرتبطة بأسعار البترول الخام التي دائما ما يميزها تذبذب حاد من حيث الهبوط و الصعود. غير أن معطيات السوق في السنوات الأخيرة قد أثبتت العكس بعد الإنخفاض الملحوظ في أسعار الغاز حيث أن الإرتفاع الذي شهدته أسعار البترول لم يقابله أي ارتفاع في أسعار الغاز و نتج عن ذلك أن سعر الوحدة الحرارية للغاز أصبحت أقل بفارق كبير عن مثيلتها من البترول المرتفعة مما أدى إلى مطالبة معظم الدول المنتجة بربط سعر الغاز بسعر البترول لتحقيق التوازن بينهما².

المطلب الثاني : تحرير أسواق الغاز الأوروبية و وضع الحواجز أمام البلدان الممونة

الفرع الأول : تعليمة الغاز الأوروبية

خضع قطاع الغاز في أغلب الدول الأوروبية حتى نهاية القرن الماضي ، لهيمنة الحكومات مع تركيز نشاطها في أيدي عدد قليل من الشركات الكبرى التي تملكها الدولة كليا أو جزئيا. غير أن المفوضية الأوروبية قامت في تسعينات القرن الماضي بإعداد مشروع لتحرير صناعة و تحرير الغاز الطبيعي داخل دول الإتحاد الأوروبي، و ذلك بهدف تعميق المنافسة بين الشركات و خفض تكلفة الغاز على نحو ما فعلت الولايات المتحدة ، و على مدى تلك الفترة الطويلة دارت مفاوضات شاقة بين أعضاء

¹ نفس المرجع السابق، ص.12.

² معهد الميثاق، صحيفة العرب - www.almethaq.info/news/article2996.htm (آخر تصفح : 2011/12/02)

الإتحاد الأوروبي إلى أن تمكن مجلس وزراء الطاقة في الإتحاد من أن يعتمد في 8 ديسمبر 1997 تعليمية (Directive) تقرر تحرير الغاز على مدى عشرة سنوات و على مراحل ، تبدأ الأولى عام 2000 بتحرير نسبة 20 % على الأقل و الثانية بتاريخ 10 أوت 2005 يكون فيها الانفتاح بنسبة 33 % على الأقل، على أن تنطلق المرحلة الثالثة في أوت 2008 و يتم الانفتاح فيها بنسبة 43 % على الأقل.

و يتمثل التحرير أساسا في ما يشبه النظام الأمريكي الذي يلزم شركات الأنابيب بالنقل لحساب طرف ثالث و هو ما يترك للمستهلك النهائي حرية التعاقد مباشرة مع من يختاره من منتجي الغاز. و بذلك لا يرغم المستهلك على الشراء من الشركات التي تملك أنابيب النقل و صهاريج التخزين و تتمتع بمركز احتكاري. و من مقتضى ذلك - وفقا لمؤيدي هذه السياسة - تعميق المنافسة بين الشركات و زيادة عنصر الشفافية ما يؤدي في النهاية إلى خفض الأسعار. و تنطبق التعليمية من حيث المبدأ، على جميع خطوط الأنابيب بما فيها الخطوط البحرية الرئيسية التي تنقل الغاز من حقوله إلى أسواق استهلاكه الرئيسية. و كانت شركات الغاز الأوروبية قد عارضت منذ البداية سياسة تحرير صناعة الغاز استنادا إلى أنها ستضعف مراكزها التنافسية بالمقارنة بباقي الدول المستوردة للغاز، و من ثم تتوقف مشروعات التوسع في الغاز خلافا لما تستهدفه الحكومات. و من ناحية أخرى، فإن تلك السياسة سوف تؤدي إلى خفض ربح شركات الغاز الكبرى و بالتالي خفض قدرتها على تأمين تدفق الغاز، فضلا عن خفض حصيله الضرائب التي تفرضها الدولة على تلك الأرباح. و قد رد مجلس وزراء الطاقة في الإتحاد الأوروبي على تلك الاعتراضات- بالنسبة للغاز والكهرباء - أن تقوم جميع الدول الأعضاء بإقرار مبدأ المعاملة بالمثل، و بذلك لا تستفيد دولة على أخرى.

و تجدر الإشارة إلى أنه مع نهاية سنة 2010 لم يتم بعد تحرير السوق الغازية الأوروبية بصفة كاملة مثلما توقعته المفوضية الأوروبية في بداية تطبيق العملية و ذلك لأسباب فنية، منها عدم جاهزية بعض البلدان كاليونان و البرتغال في تعميم شبكة تزويدها بالغاز الطبيعي.

و تختلف المفاهيم التي اعتمدها كل دولة في تطبيق الأحكام المؤسسة للتعليمية. وعلى أي حال، فإن كل الدول المعنية دفعت بمستوى الانفتاح إلى تجسيد الحد الأدنى بنسبة 20 % المحددة في التعليمية في أوت 2000. و قد تحقق انفتاح الأسواق على المنافسة في الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي بنسبة حوالي 78 % حتى نهاية عام 2010. أما بالنسبة لسير العملية حسب كل دولة، فإن الوضع يختلف من بلد لآخر و يأتي كالتالي¹ :

- ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، فنلندا، هولندا، أيرلندا والمملكة المتحدة انفتاح السوق على المنافسة تم بنسبة 80 % إلى 100 %.

- النمسا، لوكسمبورغ، السويد، بلجيكا و الدانمرك، مستوى انفتاح أسواقها بين 40 - 70 %.

¹ Commission de Régulation de l'Énergie (CRE France), Taux d'ouverture du marché gaz en Europe. Indicateurs 2011. <http://www.gasinfocus.com/> marché du gaz en Europe. - Consulté le 08/06/2011.

- طبقت فرنسا الحد الأدنى للسوق (20%).
- تستفيد اليونان والبرتغال من وضعها كأسواق ناشئة، فهي معفاة مؤقتا من تطبيق التعليمات.
- و حرصا منها على تطبيق تعليمات الغاز لدى كل الدول الأعضاء، لازالت السلطات الأوروبية تحت على تسريع عملية التحرير الكلي لأسواق الغاز.

الفرع الثاني : آثار التعليمات على العقود طويلة الأجل

إن من نتائج تعميم المنافسة غاز- غاز الناتجة عن تطبيق التعليمات، ما يمكن ترجمتها من خلال التساؤل حول النظام الحالي للعقود طويلة الأجل، التي تقوم على أساسها شراء الغاز من الدول المصدرة. في الواقع، فإن ضرورة عقد شراء وبيع طويل الأجل تعود إلى ضخامة الاستثمارات الضرورية التي تتطلبها صناعة الغاز وصلابتها، بالمقارنة على سبيل المثال: بمراحل صناعة البترول. هذه الحقيقة تمس كل العقود الضخمة في العقود الأخيرة، وهي تمس الغاز الهولندي "Groningue"، الغاز الجاف أو الغاز الطبيعي المسيل الجزائري، الغاز الروسي، وانطلاق أضخم مشروع لحقل " Troll " بالنرويج.

و تؤكد المفاوضات الأخيرة لإبرام العقود بخصوص المكنم الروسي "Iamal" نفس وجهة النظر، إذ لم تتوقف الشركة الروسية "Gazprom" عن التذكير والتأكيد بأنها لا تستطيع الانطلاق و مباشرة المشروع إلا على أساس تعهدات معينة من المستوردين، تصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن الحكم عليه بأنه ضروري لتبرير الاستثمارات الضخمة الضرورية¹.

و بالمقارنة مع ما سبق، فإن الفكرة المنتشرة نسبيا تعتبر بأن سوق " Spot " المماثل لتطبيقات معينة في أسواق البترول الخام والمنتجات البترولية، تستطيع إيجاد مكانة خاصة في تجارة الغاز بأوروبا إلى جانب العقود طويلة الأجل. وتعتبر سوق الغاز الأمريكية غالبا كدعامة لذلك. بالرغم من أن العديد من الدراسات تؤكد عدم ملائمة هذا المفهوم إلى الوضع السائد لإمداد الأسواق الأوروبية، الذي يتميز بشكل خاص بتبعية كبيرة للواردات من خارج أوروبا، وإلى أمن الإمداد على مدى الطويل، وهو ما يعتبر الإنشغال المهم والأساسي للسلطات العامة وشركات الغاز الأوروبية.

إن التوجه في المدى القصير بدون شك، يمكن فهمه في وضع يتميز بوفرة العرض الطاقوي بصفة عامة، وكميات الغاز بصفة خاصة. لكن سوق الطاقة والبترول أعطى أمثلة كافية، في العقود الأخيرة لإعادة النظر من أجل عدم فتح المجال للتوهم بوفرة مؤمنة بشكل نهائي. وهذا ما يؤكد العديد من الخبراء الأوروبيين، أي باختفاء ما يسمى " bulle gazière "².

¹ Sophie Méritet – Panorama des marchés du gaz naturel en 2010 – Septembre 2010 - <http://www.ceri-sciences-po.org>

² Ibid.

و على هذا الأساس يمكن أن يبقى العقد طويل الأجل الوسيلة المفتاح لسياسة إمداد تضمن استقرار العوائد والمنافذ بالنسبة للدول المصدرة وأمن الإمداد على المدى الطويل للدول المستوردة، إلى جانب التعامل بالعقود قصيرة الأجل.

الفرع الثالث : مساعي الجزائر لكسب حصة في السوق الأوروبي الداخلي لتوزيع الغاز

و في سياق انفتاح السوق الغازية في الدول الأوروبية، تسعى الشركة الجزائرية سوناطراك للتموقع و بصورة دائمة في جوارها الأوروبي سيما وأن اتفاقية شراكة تربط بين الدولة الجزائرية والإتحاد الأوروبي. و تبدو الظروف مناسبة لأن الإتحاد الأوروبي قام بإعداد سياسة طاقوية مشتركة، لكن رغبة الشركة الجزائرية في كسب حصة معتبرة في سوق توزيع الغاز داخل بلدان الإتحاد يصطدم بالحوجز التي تضعها التوجيهات الأوروبية أمام البلدان الممونة غير الأوروبية، وهما بشكل خاص الجزائر و روسيا. و تلجأ هذه التوجيهات إلى مبدأ الفصل بين النشاط في الإنتاج والنشاط في التوزيع ، نظراً لاستحالة قيام طرف واحد بهما مجتمعين في الوقت ذاته. فقد قدمت شركة سوناطراك و كذا الممون الأول بالغاز العملاق الروسي غازبروم GAZPROM¹ البرهان على أن يكون الغاز أرخص ثمناً إذا تدخل المنتج مباشرة في التوزيع ، لكن هذا لم يقنع اللجنة الأوروبية المنشغلة كثيراً بمنع الاحتكارات القديمة من النشاط وتوسعي لتخطيطها، و ليس بتعويض هذه الاحتكارات بأخرى، خاصة وأنها أجنبية عن بلدان الاتحاد. و في هذا السياق تقدمت المفوضية الأوروبية للبرلمان الأوروبي باقتراحين سياسيين يقضي الأول بالفصل الكامل لشبكات خطوط الأنابيب و الكابلات الكهربائية عن الشركات التي تمد أوروبا بالغاز والكهرباء، و الإقتراح الثاني يقضي بعدم السماح لشركة "غازبروم" و "سوناطراك" و غيرهما من الشركات غير المنتمية إلى الإتحاد الأوروبي بالسيطرة على أصول الطاقة في الإتحاد إلا إذا تمكنت من الوفاء بشروط مشددة جديدة بما في ذلك السماح لشركات الإتحاد الأوروبي العاملة في مجال الطاقة بالوصول إلى السوق الروسية و لسوق الدول الأخرى².

الفرع الرابع : إشكالية تصدير الغاز الجزائري على ضوء المتغيرات الجديدة

على ضوء المعطيات الجديدة في سوق الغاز الأوروبية فكيف تستطيع الجزائر التوفيق بين عدة متغيرات : كميات الصادرات، سعر الغاز، التعاون الدولي و تعزيز قوة التفاوض. في هذا المجال لا بد من الأخذ في الحسبان التعديلات الأوروبية نحو تعبئة المتعاملين الخواص، استغلال ثروة غير متجددة، و بالتالي الأثر المالي على التوازن الاقتصادي والاجتماعي يبقى جد مهم. و يمكننا تلخيص أهم المشاكل التي تواجه تصدير الغاز الجزائري نحو أوروبا في النقاط التالية :

¹ RIA Novosti, Features & Opinion, 14 mars 2006 « Gas OPEC and Russian- Algerian gas agreements ».

<http://en.rian.ru/analysis/20060315/44370983.html> - consulté le 13/10/2011

² Sénat français, « Vers un partenariat stratégique en matière énergétique », <http://www.sénat.fr>. - Consulté le 09/09/2011.

1. هيكل احتكار القلة في السوق الأوروبية : باعتبار الجزائر كواحد من المومنين الثلاثة الأساسيين للغاز عبر الأنابيب، أين حجم الإمداد مؤهل لارتفاع كبير في المستقبل، فإن حجم الصادرات الجزائرية له تأثير كبير على هذه السوق، من خلال التفاعل المتبادل بين القرارات الجزائرية وسلوك السوق، وهو وضع غير موجود - أو ضعيف جدا- في السوق البترولية على سبيل المثال.

وعلى هذا الأساس، إذا اعتمدت الجزائر سياسة عرض كميات مهمة من الغاز في هذه السوق، فإنها ستواجه خطر رد فعل الشركاء والأسعار ستتخفض، مما يكون له تأثير على الريع الغازي. وبالعكس، إذا انتهجت سياسة عرض كميات أقل من الغاز، ففي هذه الحالة ستواجه خطر تأخر سوق الغاز الأوروبي، أو بالأحرى إنكماش حصتها فيها و خاصة في دول جنوب أوروبا لصالح الدول المنافسة، و بالتالي التأثير على التطور المستقبلي لصناعة الغاز في الجزائر.

2. اختيار التوازن بين السعر والكميات المخصصة للتصدير: و باعتبار الجزائر كبايع في احتكار القلة في سوق الغاز الأوروبية، فإنها نظريا تملك الخيار بين تحقيق العوائد من خلال الأسعار أو الكميات المخصصة للتصدير؛ بمعنى يمكن بيع أحجام مرتفعة بأسعار منخفضة أو بيع أحجام منخفضة بأسعار مرتفعة؛ يبقى هذا الأخير مبرر نظريا بالنظر إلى سياسة تنويع الإمدادات التي تنتهجها الدول المستوردة للغاز.

إذا اختارت الجزائر الاهتمام بحصة متواضعة من السوق بأسعار مرتفعة، ستواجه في هذه الحالة انخفاض تدريجي لحصتها من السوق. و بالعكس، إذا اختارت حصة أكثر أهمية من السوق بأسعار متواضعة، فسيكون التأثير سلبيا على الأسعار مما ينجر عنه نتائج سلبية على كل البائعين.

3. إعادة تنظيم سوق الغاز في أوروبا : باعتبار الجزائر عضو في احتكار القلة، فإنها تكون في وضعية تسمح لها بالتأثير في السوق، وبالتالي على المنافسة في مختلف مجالات استخدامه.

في الواقع تملك الجزائر الخيار بين الاستمرار في التعامل مع الشركات الأوروبية الحالية : سنام (SNAM)، غاز دوفرانس (GDF)، إيناغاز (ENAGAS)، أو مع أطراف جديدة سواء شركات حديثة في استيراد الغاز أو مع الزبائن المعنيين بتعليمة الغاز الأوروبية.

إذا اختارت الجزائر الخيار الأول لضمان عقود طويلة الأجل واستقرارها، فإنها ستواجه خطر توسعهم في السوق من جهة، ومن جهة أخرى قدرتهم على التفاوض، و بالتالي قدرتهم على حيازة جزء مهم من الريع الغازي. و بالعكس، إذا فضلت الخيار الثاني فستواجه خطر انخفاض الأسعار بسبب أهمية المنافسة، دون ضمان العقود طويلة الأجل. و مع ذلك فإن الوضع ملائم لارتفاع الطلب الإجمالي.

4. تنظيم الصادرات في الجزائر: في هذه الحالة، لها الاختيار بين متابعة التوجه المركزي المطبق لغاية الآن، أي سوناطراك كمصدر وحيد في التفاوض حول عقود بيع الغاز الطبيعي، أو التوجه نحو اللامركزية، و تضاعف الأطراف المعنية (البائعة) كما جاء به قانون المحروقات.

إن اتباع السياسة المركزية في تصدير الغاز ، تدعم وضعية البائع في السوق (وذلك من خلال التصدي لخطر التثمين السيئ لظروف السوق)، في حين أن البيع اللامركزي للغاز من شأنه إضعاف وضعية المشتريين.

5. التحفظات الأوروبية حول الخدمات و ازدواجية تسعيرة الغاز: من منظور مفوضية الاتحاد الأوروبي، لا تزال العديد من المسائل عالقة و هي تنتظر التسوية قبل الشروع في إرساء شراكة استراتيجية طاقوية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و بحسب المحافظ الأوروبي للتجارة¹ فالأمر يتعلق بمشكل ازدواجية تسعيرة الغاز كون الجزائر تعتمد على تسعيرة داخلية أي تلك الموجهة للإستهلاك المحلي وأخرى للتصدير، حيث يطالب الإتحاد الأوروبي بتوحيدها، في حين ترى الجزائر أن هذا الشرط يتنافى والسياسة الوطنية و هو غير قابل للنقاش.

أما بخصوص الخدمات فيطالب الإتحاد الأوروبي بتحرير هذا القطاع في الجزائر لتهيئة المحيط لولوج الشركات الأجنبية ميدان الخدمات، و يعتبر الإتحاد أن تحرير هذا القطاع سيمكن الجزائر من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة². و في هذا الموضوع ترى الجزائر أن خدمات قطاع المحروقات تندرج في إطار المساعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و أنها تحتاج إلى تعيين دقيق لأنواع الخدمات التي يمكن أن تكون موضوعا للالتزامات الدولية في هذا المجال، و ذلك ما سيتجسد بتحويلات هيكلية كبيرة تشمل إلغاء الاحتكارات والاندماجات العمودية. و قد شرعت معظم دول الإتحاد الأوروبي في تطبيق ذلك على أرض الواقع ، وذلك عبر سن قوانين للفصل القانوني والمحاسبي بين النشاطات المختلفة (الإنتاج والنقل والتسويق) ومعاملة كل نشاط على حدة³. و قد كانت البداية بقطاع الغاز و الكهرباء و لا يستبعد أن يمتد هذا الفصل في المستقبل إلى قطاع النفط . وهو ما يجب أن تنتبه له الجزائر من الآن ، خصوصا وأن شركة سوناطراك بشكلها التنظيمي الحالي تبدو وكأنها شركة مندمجة عموديا، رغم أنها بادرت ومنذ الثمانينيات إلى عملية إعادة هيكلة كبيرة، احتفظت فيها الشركة الأم بأنشطة الإنتاج وتم تكليف شركات فرعية بمعظم الأنشطة الأخرى، وهي كلها أنشطة خدماتية تقريبا.

المطلب الثالث : الإستراتيجية الغازية للدول المنافسة للجزائر

¹ جريدة المساء الجزائرية ليوم 2008/02/04 " تطرق المحافظ الأوروبي للتجارة السيد بيتر ماندلسون في ندوة صحفية نشطها في 2008/02/03 بالجزائر العاصمة إلى موقف الإتحاد الأوروبي من مسألة الشراكة الطاقوية الإستراتيجية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و الخلافات الموجودة بين الطرفين في هذا المجال".

² جريدة المساء الجزائرية ليوم 2008/02/04

³ Site ressources sur les services publics en Europe, "Les services de l'électricité et du gaz : approche communautaire et éclairages nationaux" 25 octobre 2009. eurosig.eu - <http://www.eurosig.eu/article91.html> - Consulté le 28/06/2011.

أمام أهمية السوق الغازية الأوروبية تبقى كل من روسيا والنرويج و قطر، الشركاء الأساسيين المنافسين للجزائر في إمداد السوق الأوروبية بالغاز الطبيعي، ولهم القدرة على القرار والتأثير على السياسة الغازية و إستراتيجية التصدير.

الفرع الأول : روسيا كعمون رئيسي للإتحاد الأوروبي

ترتكز الإستراتيجية التصديرية التي أخذت تتبعها شركة غازبروم الروسية على تنويع الأسواق بالإضافة إلى تعزيز موقعها والتحكم قدر الإمكان في السوق الأوروبية . و يمكن تفسير ذلك على أنه رد فعل لسياسة الطاقة الأوروبية الداعية إلى مزيد من انفتاح سوق الغاز الأوروبية والمنافسة ما بين مصادر التزود بالغاز، وهو ما قد يعرض موقع شركة غازبروم لبعض المصاعب، و ربما خسارة لأجزاء كاملة من السوق في بعض البلدان الأوروبية¹، مقارنة مع علاقاتها التقليدية الثابتة القائمة على أساس عقود طويلة الأمد مع شركات الغاز الاحتكارية في البلدان الأوروبية المختلفة.

وفي أجواء تزايد عدم اليقين التي أخذت تحيط بالسوق الأوروبية، اتبعت شركة غازبروم إستراتيجية تنويع الأسواق و دخلت في استثمارات كبيرة بالاشتراك مع الشركات العالمية الكبرى لتطوير بعض حقول الغاز الروسية بالأخص في المناطق النائية والصعبة التي تحتاج إلى مستوى أعلى من التكنولوجيا واستثمارات عالية والتي تؤهلها لاستهداف أسواق أخرى بالأخص سوق آسيا عبر الأنابيب أو على شكل غاز طبيعي مميع و إلى أسواق أمريكا الشمالية كذلك على شكل غاز طبيعي مميع².

وفي هذا المجال تم افتتاح تشغيل أول مصنع لتمميع الغاز الطبيعي في روسيا في منطقة سخالين الواقعة في أقصى شرق البلاد على سواحل المحيط الهادي (مشروع سخالين) في فبراير 2009 ، بطاقة إنتاجية تبلغ 9.6 مليون طن/ سنويا من الغاز المميع. و من المخطط تصدير الجزء الأكبر من إنتاج المشروع المذكور إلى السوق اليابانية والمنتبقي إلى كوريا الجنوبية و الولايات المتحدة³.

و يذكر أن المشروع المذكور أدخل روسيا في حلبة المنافسة مع مصدري الغاز الطبيعي الآخرين، بالأخص مع قطر في السوق الآسيوية خصوصا و أن أجور الشحن إلى كوريا الجنوبية و اليابان أرخص بكثير، حيث أن الفترة التي تستغرقها الناقلات للإبحار من سخالين إلى كوريا الجنوبية لا تتجاوز ثلاثة أيام في حين تبلغ أسبوعين من الخليج⁴. و تقوم شركة غازبروم بالتعاون مع شركات أجنبية ببناء مصنع آخر للغاز المميع ضمن مشروع استغلال حقل " شتوكمان " العملاق على بحر بارينز القطبي

¹ فيليب سيبيل، "الجغرافيا السياسية للنفط"، ترجمة صلاح نيوف، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة 2001، ص 198.

² Frédéric Bruger, " GNL : Pourquoi la Russie veut-elle développer l'export du gaz par voie maritime? ", Le Courrier de Russie - Bimensuel d'actualités franco-russes, Moscou, n° du 10 juin 2011. p.13.

³ علي رجب ، " تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب على الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوبك" مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 135، خريف 2010. ص 91.

⁴ علي رجب ، مرجع سابق . ص 91.

شمال روسيا. و من جهة أخرى، تمضي روسيا قدماً في بناء خط أنابيب لتصدير الغاز من حقول سيبيريا إلى الصين، و يخطط له أن يمتد لاحقاً إلى السوق اليابانية ، إلا أن إنجاز مثل هذا المشروع العملاق لا يزال محل الشك¹.

إن انعكاسات مثل هذه المشاريع على السوق الأوروبية قد تبدو للوهلة الأولى محدودة، من حيث كونها مشاريع جديدة ويقع معظمها في مناطق بعيدة. إلا أنها قد تتضمن أيضاً تطوير بعض الحقول التي تقع في مواقع مناسبة لكل من السوق الآسيوية و الأوروبية، ما قد يخلق تنافساً حقيقياً ما بين السوقين المذكورتين، على الرغم من أن السوق الأوروبية تبدو هي الأكثر ربحية على الأقل على المدى القريب. كما أن ذلك قد يؤثر على توفر السيولة لدى شركة غازبروم لتمكينها من الاستثمار في طاقات إنتاجية جديدة للتعويض عن الإنتاج في الحقول المجهزة للسوق الأوروبية.

من جهة أخرى، يعتقد بعض المهتمين بمجال الطاقة أن تصاعد حدة التنافس في أسواق الغاز الأوروبية وانفتاح روسيا على أسواق أخرى قد لا يصب في النهاية في مصلحة الإتحاد الأوروبي على المدى البعيد، بل أنها قد تهدد الواردات إلى السوق المذكورة و ذلك بسبب تزايد اعتماد أمريكا على واردات الغاز الطبيعي المميع في ظل انخفاض إنتاجها المحلي وانخفاض صادرات الغاز الكندية، بالإضافة إلى توقع استمرار تزايد الطلب على الغاز في البلدان النامية بمستويات تفوق المعدلات العالمية في بعض تلك البلدان، وبالأخص منها البلدان الآسيوية ومنطقة الشرق الأوسط². على وجه العموم، فلا يزال يسود اعتقاد بأنه في ضوء احتياطياتها الهائلة و موقع حقولها الغازية فإن روسيا ستبذل ما في وسعها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، على افتراض أنها ستقوم بتوفير و ضخ الاستثمارات اللازمة لتطوير حقول غازها في الوقت المناسب.

و في هذا السياق أعلنت شركة غازبروم في خطتها المنشورة في أغسطس 2008 بأنها في حاجة إلى استثمارات تتراوح ما بين 544 و 647 مليار دولار حتى يتسنى لها تنفيذ التزاماتها تجاه السوق المحلية وتجاه زبائنها الخارجيين. و تتوقع الشركة تزايد إجمالي إنتاج الغاز الروسي ليصل إلى ما بين 876 و 981 مليار متر مكعب /سنوياً بحلول عام 2030 مقارنة مع 654 مليار متر مكعب في عام 2007 و قدرت الشركة الاستهلاك المحلي الروسي من الغاز بـ 613 مليار متر مكعب في عام 2030 والصادرات بنحو 440 مليار متر مكعب في السنة المذكورة، ما يعني بروز حاجة إلى استيراد حوالي 85 مليار متر مكعب في السنة من بلدان آسيا الوسطى، وبالأخص من تركمانستان³.

¹ Frédéric Bruger, op.cit.

² Catherine Locatelli, " Gasprom's Export Strategies under the Institutional Constraints of the Russian Gas Market ", OPEC, Energy Review, September, 2008. p.22.

³ علي رجب ، مرجع سابق . ص 92.

و بمعزل عن مدى قدرة روسيا على توسيع طاقاتها الإنتاجية، وتحجيم وتيرة تصاعد الاستهلاك المحلي بهدف تلبية الالتزامات التعاقدية، فقد بدأت تبرز في أوروبا بعض المخاوف والشعور بعدم الراحة من الأنشطة التي تقوم بها شركة غازبروم والهادفة لإحكام قبضتها و زيادة سيطرتها و ضمان وجودها في السوق الأوروبية و يمكن اعتبار تلك التصرفات من غازبروم أيضاً بمثابة ردود أفعال تجاه سياسة الطاقة الأوروبية الجديدة.

فمثلاً، تقوم شركة غازبروم، و منذ ثمانينات القرن الماضي بشراء بعض الأصول في شركات نقل أو توزيع الغاز أو حتى بعض الجهات الشارية الكبيرة للغاز (كما في حالة قطاع توليد الكهرباء) و هو ما يسهل تواجدها و بالتالي ضمان حصتها في السوق. و قد حددت الشركة لنفسها أهداف للحصول على حصة 10 % من كل من السوق الفرنسية والبريطانية بحلول عام 2010 و 20 % بحلول عام 2015، وهي قد حددت لنفسها أهدافا مشابهة في السوقين الألماني والتشيكي¹.

و بالتزامن مع سياسة التكامل، اتبعت شركة غازبروم سياسة توسيع طاقات النقل للسوق الأوروبية عبر الأنابيب وذلك لسببين :أولهما توسيع الطاقات التصديرية وثانيهما إحكام السيطرة و ضمان منافذ التصدير إلى السوق الأوروبية.

تقدر طاقات أنابيب تصدير الغاز إلى أوروبا لغازبروم في نهاية عام 2008 بنحو 145 مليار م³ مقسمة بين أنبوبين : يمتد الأول (يمال) عبر أوكرانيا والثاني عبر روسيا البيضاء و ذلك بالإضافة إلى أنبوب التيار الأزرق (Blue Stream) بطاقة 16 مليار م³ و يمتد باتجاه تركيا.

و لدى روسيا مشروعان كبيران يهدفان إلى توسيع و ضمان منافذ تصدير الغاز إلى السوق الأوروبية، هما خط تيار الشمال (North Stream)، الذي لا يزال في طور الإنجاز، والذي يعتبر الأنبوب الأول الممتد من روسيا بشكل مباشر إلى ألمانيا تحت سطح بحر البلطيق. و بحسب الخطة فإنه يتوقع إكمال الأنبوب المذكور أواخر عام 2011 إلا أنه يواجه بعض المشاكل ومنها اعتراضات بيئية، أما الأنبوب الآخر فهو " تيار الجنوب (South Stream) والذي لا يزال في مراحله الأولية ويخطط له أن يمتد من روسيا إلى بلغاريا ويتفرع من هناك إلى فرعين :يمتد الأول إلى رومانيا وهنغاريا و سلوفينيا ويمتد الآخر إلى اليونان وجنوب إيطاليا. ويذكر أن كلاً من شركتي غازبروم الروسية و " إيني" الإيطالية قد أعلنتا عن تأجيل المشروع لعدة سنوات من دون ذكر الأسباب.

و بالرغم من الإصلاحات التي تقوم بها روسيا على ضوء المتغيرات التي يشهدها الوضع العام للغاز الطبيعي، فإن الشركة الروسية غازبروم مع فصل نشاطاتها المختلفة، تحافظ على احتكارها في جميع النشاطات المتعلقة بالغاز. و تسعى الحكومة الروسية إلى ملائمة الوضع للمنتجين المستقلين الجدد عن غازبروم²، إذ تقوم باستخدام طريقة عرض المشاريع للمساهمة في تطوير مكامن جديدة.

¹ Catherine Locatelli, *Ibid*, p 23.

² Catherine Locatelli, 'Les voies de réforme du secteur gazier russe', Cahier de recherche n° 9/2012, juin 2012.

الفرع الثاني : قطر في كل الإتجاهات

تعمل قطر منذ مطلع القرن الحالي على تقوية نفوذها ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل وعلى المستوى العالمي حيث يتواصل الصراع للسيطرة على أسواق الطاقة. فكونها تحتل المرتبة الثالثة في العالم في احتياطي الغاز الطبيعي (14% من الاحتياطي العالمي) بعد روسيا (25%) و إيران (15%)، و كونها الدولة الأولى عالمياً في مجال تصدير الغاز الطبيعي المميع ، إذ تجاوزت قدرتها الإجمالية 77 مليون طن نهاية عام 2010¹، تسعى قطر إلى توسيع أسواقها على كافة الإتجاهات الحيوية وتجتهد في منافسة أهم الموردين التقليديين لأوروبا (روسيا و النرويج و الجزائر).

تقليدياً تورد قطر الغاز الطبيعي المميع إلى الولايات المتحدة و إلى اليابان و كوريا الجنوبية و تايلاند والهند و سنغافورة في آسيا، و اتسعت إلى العديد من دول الإتحاد الأوروبي مثل إسبانيا (منذ عام 1997) و المملكة المتحدة و بلجيكا (منذ عام 2006) و إلى فرنسا و إيطاليا (منذ عام 2009). و بدأت مطلع عام 2010 بإجراء محادثات مع أوكرانيا و لتوانيا لتوريد الغاز الطبيعي و للموضوع نفسه دخلت في مفاوضات مع الشركة الألمانية EON Rorgaz Company و هي من أضخم موردي الغاز في أوروبا حيث أنها تستورد حالياً نحو نصف إمدادات الغاز من روسيا و النرويج، و من المتوقع أن تستورد قسماً كبيراً من الإمدادات المستقبلية من واردات الغاز الطبيعي المميع القطري، وسط مساعي هذه الشركة لتنويع إمدادات الغاز المخصصة للسوق الأوروبية، مستهدفة التعاقد مع الدول الغنية بالمحروقات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، بهدف تنويع قاعدة الإمدادات لديها، و ضمان موارد طاغوية على المدى البعيد لتلبية الطلب المتزايد في ألمانيا و دول أوروبية أخرى.

إضافة إلى تصدير الغاز، تطور قطر تقنية تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل و من ثم إلى وقود للمحركات عالي الجودة لا يحتوي على الكبريت، حيث يعمل في قطر حالياً وفق هذه التكنولوجيا مصنع Pearl لإنتاج الوقود الصناعي السائل من الغاز الطبيعي² بقدرة إنتاجية تعادل 240 ألف برميل في اليوم، 140 ألفاً منها تحول الغاز إلى سائل.

و قبل ذلك كانت Qatar Petroleum بالتعاون مع شركة Sasol الجنوب أفريقية أنشأت تقنية لتحويل الغاز إلى سائل بقدرة إنتاجية تعادل 34 ألف برميل في اليوم. و حسب بعض الخبراء فإن هذه التقنية

¹ Yves Mathieu, "Le point sur les ressources en hydrocarbures", Panorama 2010, IFP France, 2010. p.2.

² مصنع (Pearl GTL) للغاز السائل المتواجد في رأس لفان بقطر هو أكبر مصنع تحويل الغاز إلى سائل في العالم.

تعتبر أكثر مرونة من خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المميع، قادرة على نقل شركات الغاز إلى مستوى نوعي جديد قادر على تنويع الصادرات¹.

و تجدر الإشارة إلى أنه في غضون خمسة عشر عاما، استثمرت قطر للبترول و شركات الطاقة العالمية الكبرى (Exxon Mobil, Shell, Total, Suez...) 70 مليار دولار لبناء أكبر مجمع للغاز في العالم، تتبع له 54 باخرة شحن ما يمثل 20 % من الحظيرة العالمية.

الفرع الثالث : النرويج و سياسة توسيع وجهات صادراتها

خلافًا لكل من الجزائر و روسيا اللذان يستهلكان نصيبا هاما من مواردهما للغاز الطبيعي على المستوى الداخلي، فإن النرويج هي الدولة الوحيدة المصدرة للغاز أين يعتبر استهلاكها الداخلي شبه هامشي لمساهمة الطاقة المائية في تغطية إجمالي احتياجاتها الطاقوية لتوليد الطاقة الكهربائية² . و باعتبارها مصدرا مهما للبترول الخام عالميا ، تملك باستمرار فوائض في الإيرادات البترولية، تسمح لها بتغطية احتياجات الميزانية المتوقعة في المستقبل.

و هكذا فمن جهة قدرتها على تغطية الاحتياجات الداخلية على مدى الطويل، وبشكل خاص دون الحاجة لزيادة عائداتها الخارجية، فإن تشجيع الصادرات لم يكن بنفس الحيوية كما هو الحال بالنسبة للجزائر و روسيا و قطر.

¹ Jean-Pierre Sérénis, " Le Qatar à l'heure de la diversification", article paru dans "Le Monde Diplomatique", Rubrique les archives du mensuel, Septembre 2011. p.2-3.

² Perspectives norvégiennes concernant le gaz .Site officiel.
http://www.norvege.no/News_and_events/policy/perspectives_gaz/ - consulté le 06/06/2011.

المبحث الرابع : مستقبل الطاقة في الجزائر

إن استشراف وضع الطاقة عالمياً يؤكد أن هناك اتجاهات قوية ومتواصلة لإدخال تغييرات جوهرية على النمط السائد لنظام الطاقة العالمي منذ فترة طويلة ، والذي يعتمد و بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة الاحفورية بشكل عام والبتترول و الغاز منها بشكل خاص، و محاولة إدخال مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة لتشكل جزء مهم من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي ، بعد أن كانت لا تساهم سوى بجزء بسيط منه .

سنحاول من خلال هذا المبحث استشراف مستقبل أسواق الغاز العالمية و الآفاق المستقبلية لاستغلال الثروة النفطية في الجزائر، ثم نتطرق لآفاق استخدام الطاقات الجديدة و المتجددة.

المطلب الأول : مستقبل أسواق الغاز العالمية

الفرع الأول : مطالبة الدول المنتجة بسوق غاز منفصلة

ناقشت الدول المنتجة و المصدرة للغاز الطبيعي ربط سعر الغاز بسعر النفط في المؤتمرات و الاجتماعات الخاصة بالنفط و الغاز والتي كانت تعقد في العديد من الدول : مثل مؤتمر الغاز المنعقد بالإمارات في 1996 و مؤتمر الشرق الأوسط للغاز و النفط بأبوظبي و التي نادى بضرورة تكوين رابطة لمنتجي الغاز على غرار منظمة الأوبك ، تضم معظم الدول الكبرى المنتجة و المصدرة للغاز مثل : روسيا ، إيران، قطر، الإمارات، الجزائر، ماليزيا، إندونيسيا و غيرها، لتنسيق التعاون في مسألة تسعير الغاز و صناعته.

كما ناقش المنتدى العاشر للدول المصدرة للغاز و الذي انعقد في 2010 بمدينة وهران (الجزائر) مسألة تسعير الغاز، و أكد على ضرورة مراجعة أسعاره في الأسواق العالمية لإيجاد سعر عادل من خلال اللجوء إلى الاتفاق بخصوص تخفيض الإنتاج ، لإيجاد آليات تضمن سعراً حقيقياً للغاز . خلال هذا اللقاء، اعتبرت روسيا أنه من الصعب تخفيض الإنتاج للتأثير على استقرار الأسعار في الوقت الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة من إيجاد تقنيات جديدة سمحت لها بتحسين قدراتها الإنتاجية (تطوير الصخر الغازي)¹ الأمر الذي جعلها تقلص بنسبة كبيرة من إستيراد الغاز الطبيعي².

¹ الغاز الصخري أو الحجري و يعرف بالإنجليزية (Shale Gas) هو غاز طبيعي، يتولد داخل صخور السجيل التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، و يبقى محبوساً داخل تجويفات تلك الصخور الصلدة التي لا تسمح بنفاذه.

² لقد أحدث استخدام تقنيات الحفر الأفقي وتقنيات التكسير نجاحاً كبيراً في إنتاج الغاز من طبقات السجيل الغازي الذي مهد الطريق لما يعرف اليوم بطفرة السجيل الغازي (الصخر الغازي). الارتفاع السريع في إنتاج الغاز من هذه المصادر، نقل صناعة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة نقلة نوعية كبيرة. و وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، بحلول عام 2017 من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة واحداً من أكبر مصادر الإمدادات الجديدة للغاز، حيث إن إنتاج الغاز سيستمر في الازدهار، ما قد يجعل الولايات المتحدة متقدمة قليلاً على روسيا.

و قد سعت الجزائر خلال المنتدى للعمل على تنسيق الجهود مع شركائها المنتجين خاصة دولتي قطر وروسيا للوصول إلى سعر مرجعي مثالي للغاز، والذي يتحدد انطلاقا من سعر برميل النفط على أساس السدس، و بالتالي تعديل السعر الحالي الذي يحتسب على أساس العشر و هو الأمر الذي لا يخدم البلدان المنتجة¹، و في ظل ارتباط الدول المصدرة بصفقات دولية طويلة المدى بينها و بين الدول المستهلكة خاصة منها بلدان الإتحاد الأوربي و بالرغم من ذلك فقد قرر منتدى الدول المصدرة للغاز اعتماد سعر موحد للغاز انطلاقا من ربطه بالنفط على أساس السدس، علما أن ربط سعر الغاز بالنفط شكل أصعب نقطة تم التفرق إليها حسب نتائج المنتدى².

و الجدير بالذكر أن منتدى الدول المنتجة للغاز يضم 11 دولة عضو من بينها روسيا بصفتها أول منتج عالمي لهذه المادة ثم إيران و قطر حيث تمتلك هذه الدول ما يعادل 60 % من الاحتياطي العالمي، كما تضمن بلدانه الأعضاء حصة إنتاجية تقدر بـ 42 % من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز و 73 % من الاحتياطي العالمي، و يضم المنتدى الذي أسس سنة 2001 في طهران، ولم يعلن عن تأسيسه رسميا إلا يوم 23 ديسمبر 2008 في موسكو³ : 11 بلدا هي روسيا، قطر، الجزائر، مصر، بوليفيا، فنزويلا، نيجيريا، ترينداد و توباغو، غينيا الاستوائية، إيران و ليبيا، بالإضافة إلى ممثلين عن هولندا والنرويج، و قد انفق الأعضاء في اجتماعهم في ديسمبر 2009 بالدوحة على أن تكون الدوحة المقر الدائم للمنتدى و طرحت إمكانية تكثف الدول المنتجة و المصدرة للغاز في جهاز مؤسسي يضمن لها مصالحها، من حيث التأكيد على فكرة إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز⁴، يعكس الأهمية المستقبلية للغاز كمصدر للطاقة والاقتصاد العالمي، فلغاز أهميته الاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة بشكل خاص والتي يمكن أن يوصف معظمها بالاقتصاديات الناشئة.

الفرع الثاني : طرح فكرة إنشاء أوبك للغاز

و يمكن إرجاع فكرة إنشاء أوبك للغاز لبروز العديد من الأسباب نذكر من أهمها :

- نمو الطلب المتزايد على الغاز كطاقة نظيفة حيث من المتوقع أن تزداد نسبة استهلاك الغاز عالميا فمثلا يجري العمل على إدارة أغلب محطات توليد الكهرباء بالغاز.
- دخول الغاز كعامل أساسي في معطيات الاقتصاد العالمي كمصدر للطاقة.
- إدراك الدول المنتجة للغاز أن من أسباب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن التسعيرة مع الدول المستهلكة والمستثمرين مرده الأحادية في إدارة المفاوضات و عمل الدول المنتجة بشكل منفصل أي دون وجود منظمة

¹ محمد الهادي بن حملة، " الدول المنتجة تناقش رهانات مستقبل الغاز بوهان"، جريدة الجزائر نيوز، 17 أبريل 2010

² نفس المرجع.

³ فاطمة مساعيد، " مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة" جامعة ورقلة، مقال نشر في مجلة دفاتر السياسة و القانون جوان 2011.

⁴ محمد الهادي بن حملة، مرجع سابق.

أو إطار هيكلي تتضمن تحت سقفه الدول المنتجة لرعاية حقوقها والدفاع عن ثرواتها الوطنية من الدول المستهلكة التي استغلت هذه الأحادية.

و تعد هذه الاهتمامات المشتركة أحد أهم العوامل التي تساهم في خلق سوق عالمي موحد للغاز. و عليه تفتنت معظم الدول المنتجة للغاز أن حماية مصالحها لا يمكن تحقيقها بشكل منفرد، لذا أصبحت الحاجة ماسة لتأسيس منظمة خاصة بها لخلق نمط جديد يسيطر به على أسواق وأسعار الغاز. و قد حاولت الجزائر استخدام هذه الورقة من خلال قراءات هادئة عن مشروع " كارتل للغاز" الذي تخوفت منه أوروبا و الولايات المتحدة، فبمجرد ما تم الاتفاق ما بين سوناطراك و غازبروم الروسية حتى اجتمع البرلمان الأوروبي ليندد بالتهديدات المتعلقة بمستقبل أمنه الطاقوي، وهو ما جعل بعض المختصين من أمثال نيكولا ساركيس يرى في التدابير القانونية التي اتخذها الإتحاد الأوروبي فيما يخص إجبار الشركات على الفصل بين الملكية¹، فيما يخص شبكة الاستغلال والنقل وتوزيع الغاز، تهدف إلى حماية المصالح الأوروبية و إبعاد أي سيطرة لسوناطراك و غازبروم الروسية على السوق الأوروبية كما تطرقنا إليه سابقا.

و قد قللت الجزائر من أهمية هذا المشروع القانوني واعتبرته يطبق مبدأ المعاملة بالمثل الذي تتبناه الجزائر مع أهم شركائها مع إدراكها هنا « أن عناصر القوة التي تمتلكها بفضل الطاقة لا تتيح لها استخدام القدرة على تغيير سلوك الآخرين وتكييفه مع مصالح الجزائر، فالعلاقات الدولية مصالح ومنافع متبادلة ويقدر ما تملك من عناصر القوة بقدر ما تكون لك القدرة على تلبية مواقف الآخرين»².

المطلب الثاني : الآفاق المستقبلية لاستغلال الثروة النفطية في الجزائر

الفرع الأول : تعزيز الإستثمار الوطني و الأجنبي لاستكشاف المحروقات

للجزائر آفاق واسعة لتطوير احتياطياتها من المحروقات بشكل عام، عن طريق الاستكشاف، نظرا لشساعة المناطق التي من الممكن اكتشافها. فعلى الرغم مما تمتلكه الجزائر من احتياطيات ضخمة ومؤكدة من الغاز الطبيعي، والتي قدرت بحوالي 4502 مليار م³ سنة 2010، و من البترول بحوالي 12,2 مليار برميل، إلا أنه ما يزال أمامها المزيد من الوقت لتتمكن من تنمية وتطوير احتياطياتها المحتملة والمتوقعة من المحروقات، لا سيما بالنظر إلى مساحة البحث والتنقيب في الجزائر والتي تقدر بـ1.5 مليون كلم²، لم يستعمل منها سوى 44% من إجمالي هذه المساحة.

ترتكز الاستراتيجية الحالية بالنسبة للثروة النفطية الجزائرية على تكييف عمليات الاستكشاف و توجيهها إلى مناطق جديدة و تطوير الحقول المكتشفة وغير المستغلة مثل الغاز الرطب المتوفر في

¹ الخبير الدولي نيكولا ساركيس لجريدة الخبر " أوروبا لا تريد أن تسيطر سوناطراك و غازبروم على السوق الطاقوي " عدد يوم 2007/09/27.

² نفس المرجع السابق.

الجنوب: جنوب شرق حاسي الرمل أو حقول الغاز الجاف في منطقة عين صالح، أو حوض تندوف و حوض بشار ورقان بالجنوب الغربي الجزائري. كما أن للجزائر أفاق كبيرة في مجال الاستكشاف في مياه البحر الأبيض المتوسط حيث ستشرع شركة سوناطراك في التنقيب على البترول و الغاز في أعماق البحر في غضون سنة 2013 حسب تصريحات السيد يوسف يوسف وزير الطاقة الجزائري¹ موضحا أن التنقيب سيكون على مساحة 3 آلاف كلم مربع بين ولايتي بجاية و عنابة شرقا وعلى مساحة آلفين كلم مربع بين منطقة تنس و ولاية مستغانم الواقعتين غربا، و قد تواجه الجزائر تحديات كبيرة جيوفيزيائية في عمليات التنقيب البحري (offshore) مثل عمق المياه (2500 إلى 3000 م) و تواجد طبقات سميقة للأملح²، ذلك ما يتطلب وسائل تكنولوجية (sismique 3D) و كفاءات عالية .

و لقد وضعت الجزائر خطة استثمارية للفترة 2013-2017 ، تعتزم فيها إنفاق حوالي 71 مليار دولار في قطاع الطاقة. و حسب نشرية المناقصات لقطاع الطاقة والمناجم³ فإن الجزائر ستكون ثالث أكبر مستثمر في قطاع الطاقة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة بعد المملكة العربية السعودية (165 مليار دولار الاستثمارات المخططة) والإمارات العربية المتحدة (107 مليار دولار) و تشمل هذه الاستثمارات كل من الاستكشافات، النقل، التوزيع إضافة إلى عمليات تطوير منشآت التحويل.

أما على مستوى شمال البلاد فقد تمت اكتشافات بترولية و غازية عديدة و جد مشجعة حسب سوناطراك في كل من تبسة و البيض و تيارت. و سيشرع في تقييم هذه الإكتشافات و تحديد نسبة أهميتها بداية عام 2012⁴.

و لتنفيذ هذه المشروعات، يجب إدخال تعديلات أساسية تشمل قطاع المحروقات لتشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في استغلال الحقول المكتشفة وغير المستغلة وكذا الحقول المنتجة، حيث أنه بالنظر إلى الوسائل والتقنيات المتطورة و كذلك ضخامة الاستثمارات النفطية يصعب على الدولة تأمين المبالغ الكافية والاعتماد الكلي على المبالغ المقطعة من العائدات البترولية والغازية لتطوير الطاقات الإنتاجية. في الوقت الذي يعتبر العديد من الخبراء أن التشريعات الحالية بالنسبة للإطار القانوني و المالي للإستثمار في مجال الاستكشاف ليست جذابة بما فيه الكفاية لشركات النفط الأجنبية معتبرين أن قانون المحروقات الحالي يشكل عقبة في تطوير استكشاف و صناعة النفط مما يتطلب مراجعته و تكيفه.

¹ Nejma Rondeleux, " L'Algérie se prépare à lancer des campagnes d'exploration pétrolière et gazière off-shore " Article publié le 06/11/2011 sur le site : <http://www.maghrebemergent.info/energie/hydrocarbures>.(Consulté le 27/11/2011).

² Ibid.

³ BAOSEM- Bulletin des Appels d'Offres du Secteur de l'Energie et des Mines, Alger N° 900 du 16/10/2011

⁴ جريدة الفجر، الجزائر ليوم 2011/11/12 ، " الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد" الصفحة الإقتصادية.

الفرع الثاني : التوجهات العامة لاستغلال الغاز الطبيعي محليا و خارجيا

نظرا إلى التوجه العام لاستغلال الغاز الطبيعي في الجزائر فإن تقدير حجم الاستهلاك المحلي منه أخذ أبعادا إستراتيجية في ميزان استهلاك الطاقة في البلاد. وعلى ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، يتوقع ارتفاع استهلاك الطاقة الأولية، و بالتالي تسريع وتيرة استهلاك الغاز الذي يتوقع له أن ترتفع نسبة تغطيته للحاجات المحلية¹ و هذا على أثر الاستمرار في إنجاز العديد من الإستثمارات و البرامج التي تعمل على زيادة تكثيف استخدام الغاز الطبيعي، و إتباع إستراتيجية تهدف إلى تلبية الصناعات البتروكيمياوية التي تعتمد أكثر على الغاز الطبيعي.

وإلى جانب الطلب المحلي المتوقع للغاز الطبيعي، تتجه سوناطراك إلى تدعيم وتنويع الأسواق التي يتعامل معها للتكيف مع المتطلبات الجديدة والمستجدات في سوق الغاز، فقد قررت الشركة الجزائرية بالإضافة إلى أهم سوق لها أي أوروبا، التركيز على السوق الآسيوية خاصة الصين والهند و فيتنام و كوريا الجنوبية. و أشارت مصادر من قطاع الطاقة² أن الشركة الجزائرية تدرس إمكانية تدعيم قدرات تصدير الغاز الطبيعي المميع باتجاه الدول الآسيوية ذات القدرات الكبيرة في مجال الاستهلاك، في وقت تقوم أيضا بتدعيم مواقعها في أوروبا، مع مراعاة الأزمة التي تعرفها القارة وخاصة دول الإتحاد الأوروبي أكبر زبائن الجزائر، حيث يرتقب أن يعرف استهلاك هذه البلدان استقرارا خلال السنوات المقبلة. يضاف إلى ذلك المنافسة الكبيرة التي برزت مع الدخول القوي للغاز الطبيعي المميع القطري إلى السوق الأوروبية .

و يأتي توجه سوناطراك باتجاه آسيا، بعد الإشباع المسجل في السوق الأمريكية و توقف الصادرات، في أعقاب تكثيف استغلالها للغازات غير التقليدية (غاز الصخر)، و كانت الجزائر تصدر ما بين 2 مليار و 2.5 مليار متر مكعب على الأقل سنويا للسوق الأمريكية، وكانت تصبو إلى الدخول في شراكات لاستغلال مراكز إعادة التميع في بعض المناطق، إلا أن هذه المساعي توقفت بسبب هذه المستجدات في أسواق الغاز الأمريكية.

المطلب الثالث : آفاق استخدام الطاقات الجديدة و المتجددة

الفرع الأول : تزايد حجم الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة المتجددة

¹ Quotidien national El Moudjahid Alger, N° du 04-10-2011. Rubrique Nation. "Raccordement au gaz naturel : 4 millions d'usagers en 2014 ". Selon la même source : Le taux de couverture en gaz naturel à l'échelle national était de 47,4% en fin 2010, avec une projection de dépasser 52% en 2014.

² وزارة الطاقة و المناجم، الحصيلة الطاقوية لسنة 2010. الجزائر، ص26.

أفاد تقرير صادر عن برنامج البيئة التابعة للأمم المتحدة في شهر يونيو 2007 بأن الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة خلال العام الماضي (أي 2006) تجاوزت 100 مليار دولار أمريكي وأن المخاوف المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري من شأنها الإبقاء على وتيرة التصعيد الاستثماري في هذا القطاع الحيوي والمقدر أن يصل خلال العام الحالي إلى نحو 120 مليار دولار أمريكي¹. و يتوقع خبراء الطاقة أن تتجزأ نحو 75 % من هذه الاستثمارات في الطاقة المتجددة بالولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي في حين تستفيد باقي دول العالم بنحو 25 % . من هذه الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتي تسمى بالطاقة الخضراء أو النظيفة. كما يرى أيضا أنه على الرغم من أن الطاقة المتجددة قد لا تتجاوز نسبة 2% من الطاقة المستخدمة في العالم إلا أن نحو 18 % من منشآت ومحطات الطاقة التي تبنى حاليا تعتمد على كمصدر للطاقة النظيفة.

الفرع الثاني : مشروع الطاقة الشمسية الأوروبي في الصحراء الكبرى

بدأت خطة بتكلفة 400 مليار أورو لتزويد أوروبا بالطاقة الشمسية المتوفرة في منطقة الصحراء الكبرى تكتسب زخما قويا في السنوات الأخيرة ، بينما يرى منتقدون مخاطر كثيرة في مشروع كبير باستخدام تكنولوجيا ناشئة في هذه المنطقة. و سيكون " ديزيرتك " (Desertec) و هو اسم المبادرة أكثر مشاريع الطاقة الشمسية طموحا في العالم². و ستجمع حقول من المرايا في الصحراء أشعة الشمس لغلي المياه لتشغيل محركات من أجل تزويد شبكة خالية من الكربون بالكهرباء تربط بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

و في الحقيقة أن فكرة تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء غير جديدة بالكامل، وأنها مطبقة حالياً في مشاريع محدودة في إسبانيا و ولاية كاليفورنيا الأمريكية و بصورة أكبر في استراليا، كما أن نماذج مماثلة تنشأ راهناً في مصر والجزائر والمغرب والخليج والصين. غير أن حجم مشروع ديزيرتك، الذي تخطط له منذ فترة نحو 20 شركة كبرى، يتجاوز المعقول في هذا المجال حتى الآن. بل يمكن القول أن لا أحد يضمن أن المشروع سيحقق ما هو طامح إليه، خصوصاً أن عدداً من الخبراء والمهندسين والاختصاصيين لم يخف تشاؤمه و شكوكه.

و يظهر في قائمة المؤسسات التي أعلنت مشاركتها فيه حتى الآن³، شركات " التأمين الوقائي الألمانية" " مونشن روك"، و مصرف " دويتشه بنك"، و "سيمنز" للصناعات الإلكترونية ، و

¹ Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUD), "Avenir de l'environnement mondial : l'environnement au service du développement (GEO-4)". Résumé pour les décideurs, Traduit et imprimé par : Phoenix Design Aid, Danemark, 2007. p 23.

² إيزابيل فرنايفيلس، "الطاقة الشمسية القادمة من الصحراء"، المعهد الألماني للسياسة الدولية و الأمن، برلين، 2010 ص11.

³ مساهمون في " ديزيرتيك" : ABB | Abengoa Solar | Cevital Algéria| DESERTEC Foundation | Deutsche Bank | Enel Green Power | E.ON Flagsol | HSH Nordbank | Munich Re M+W Group | NAREVA Holding | Siemens | Red Eléctrica de España | RWE Saint-Gobain Solar | SCHOTT Solar | TERNÀ (Italien)

معامل الطاقة "إر دبليو إي"، إضافة إلى شركات التصنيع في مجال الطاقة الشمسية مثل الإسبانية ابغوا سولار و الجزائرية سيفيتال. و يُلاحظ أن المشروع لن يعتمد على تقنية اللوحات الشمسية المعروفة بإسم " فوتوفولتايك" (photovoltaic) التي تنتج الكهرباء من أشعة الشمس بواسطة مادة السليزيوم، وإنما سيستخدم توربينات تقليدية في مصانع حرارية لتحويل حرارة الشمس بصورة غير مباشرة إلى كهرباء . و تعتمد هذه الطريقة على تجميع أشعة الشمس في حزم مكثفة بواسطة المرايا المنتشرة، وتوجيهها إلى أنابيب خاصة لتسخين البخار المضغوط في داخلها بحرارة 400 درجة مئوية. و يؤدي الأمر إلى تشغيل التوربينات، فتننتج الكهرباء. و كي يصير من المستطاع إنتاج الطاقة في الليل أيضاً، سيجري تخزين الحرارة الشمسية المكتسبة خلال النهار في حاويات ضخمة مملوءة بملح خاص يذوب بفعل السخونة الشديدة ويحفظ بذلك الحرارة التي تتحوّل في المساء إلى بخار مضغوط يُضخ إلى التوربينات. و لا تزال هذه التقنية على الصعيد الاقتصادي غير مربحة وتعتمد على الدعم الحكومي، كما هي الحال مع المشروع الأوروبي الأكبر الذي ينفذ حالياً في إسبانيا ويعتبر نموذجاً مصغراً عن " ديزرتك" تشارك فيه أيضاً شركة " سيمنز". وفي المقابل، يتوقع خبراء المركز الجوي الفضائي الألماني " دي إل إر" أن يصبح إنتاج الطاقة الشمسية أقل كلفة بعد عشر سنين. والمعلوم أن المشروع الإسباني يمد 200 ألف نسمة بالكهرباء في الوقت الحالي، مع توقّع أن تصل طاقته القصوى عند انتهائه إلى 150 ميغاواط.

1. البداية في " نادي روما "

تعود فكرة « ديزرتك » إلى مبادرة من " نادي روما " أطلقها علماء وسياسيون عام 2003 بمشاركة " المركز الجوي الفضائي" في ألمانيا. و تتضمن أبعاداً عدّة أهمها تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا ولدول منطقة شمال أفريقيا أيضاً، و كذلك توفير ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصانع تحلية مياه البحر في تلك البلدان التي تسعى إلى تجاوز أزمة مياه الشرب التي يتوقع أن تواجهها في المستقبل مع ازدياد شح مصادر المياه العذبة فيها. و يتوقع مخططو المشروع الضخم بدء العمل في المرحلة الأولى عام 2020 تقريباً، على أن ينتهي تنفيذه بالكامل عام 2050. و يشيرون إلى أنه سيحتاج في النهاية إلى استثمارات تقدر بـ 400 مليار أورو، يذهب 350 مليار منها لبناء معامل متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية. و تخصصّ البقية لمدّ شبكات من أعمدة التوتر العالي من مراكز الإنتاج إلى أوروبا، باستخدام تقنية عالية تسمح بعدم فقدان أكثر من 15 إلى 20 في المائة من قوة الكهرباء، على رغم نقلها لآلاف الكيلومترات¹.

شركاء " ديزرتيك " : 3M | AGC | Audi | BASF | BearingPoint | Bilfinger Berger | Bosch Rexroth Commerzbank Solar | Conergy | Deloitte | Evonik Industries FCC Energia | First Solar | FLABEG | Fraunhofer Gesellschaft | GL GARRAD HASSAN | HSBC | IBM | ILF Consulting Engineers | Italgem KAEPER | Lahmeyer International | Maurisolaire | Max-Planck-Gesellschaft | Morgan Stanley | NUR ENERGIE | OMV | Schoeller Renewables | SMA Solar Technology | TERNA ENERGY (Griechenland) TÜV SÜD | Concentrix.

¹ هانئ محمود النقرشي، " نظرة أوروبية إلى استيراد الكهرباء الشمسية وتأمين الإمداد " مؤسسة تقنية الصحراء ديزرتك،

وبحسب الخطط الموضوعة للمستقبل يمكن أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي سيستخدمها المشروع وصولاً إلى أواسط القرن الحالي، إلى نحو 200 كيلومتر بعرض 140 كيلومتر. وتصل مساحتها إلى 27 ألف كلم مربع تزرع بملايين المرايا العاكسة للأشعة والمتصلة ببعضها البعض بحسب ما نشرته شركة "سيمنز" في نشرة خاصة حول الطاقات المتجددة، تحت عنوان « الطاقة الخضراء ». وأضافت أن هذه المساحة التي تشكل 0,3 في المائة من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تكفي لتأمين كامل حاجة دول المنطقة و أوروبا للطاقة الكهربائية¹. و يأمل الخبراء في هذا المجال بعدم مواجهة مصاعب في استملاك الأراضي والمساحات المطلوبة للمشروع كما هو الشأن في أوروبا. و ذكرت النشرة أيضاً أن التوصل إلى استغلال واحد في المائة من مساحة المنطقتين، أي 90 ألف كلم مربع، بواقع 300 كيلومتر طولاً و300 كيلومتر عرضاً يمكن أن يؤمن حاجة العالم كله من الكهرباء. وتابعت أن كيلومتراً مربعاً واحداً من الصحراء قادر على إنتاج 250 غيغاواط (ألف مليون واط) في السنة، ما يعني منع انبعاث 150 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون، كانت لتصدر لو استخرجت تلك الطاقة عينها من خلال حرق الوقود الأحفوري.

2. الفكرة بين مؤيدين و منتقدين

بحسب شتيفان كولر رئيس « الوكالة الألمانية للطاقة» أنه « إلى جانب عدم الاستقرار السياسي في الدول الصحراوية، ثمة الاستثمارات الكبيرة التي ستوضع في ذلك المشروع، كما أن التنفيذ التقني فيها صعب بسبب العواصف الرملية الدورية². و تتوجب الإشارة هنا إلى أن حماة البيئة أيضاً اختلفوا حول المشروع، مع العلم بأنه يصب في مصلحة البيئة و حماية المناخ إذا أخذنا في الاعتبار الكميات الضخمة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي سيمنع وصولها إلى الغلاف الجوي، بمعنى أنها كانت ستنبعث لو استخدم الوقود الأحفوري للحصول على الكمية عينها من الطاقة التي يعطيها مشروع « ديزرتك ». و في المقابل، أعلن زيغمار غابرييل، وزير البيئة الألماني عن تأييده الكامل للمشروع حيث صرح: « تحتوي منطقتنا إفريقيا و الشرق الأوسط قدرات ضخمة من الطاقات المتجددة... إن بناء مصانع تحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة متصلة بشبكة نقل في منطقة البحر المتوسط يتماشى مع المصالح الأوروبية». و اعترف غابرييل بأن تحقيق المشروع : « مسألة طموحة جداً وتحتاج إلى استثمارات ضخمة، إضافة إلى ضرورة الحصول قبل التنفيذ على الشروط القانونية و الإمكانيات التقنية ». و قد قوبل المشروع بتشكيك من مؤيدي الطاقة النووية في فرنسا. المشروع العملاق الألماني سرعان ما نافسه مشروع

برلين 2009. ص 4.

¹ Gerhard Knies, " Clean power from deserts ", Desertec Foundation, Club of Rome, Hamburg, 2008. p 5-6.

² Joël Guidez & Claire Vaille, " Le projet Desertec ou le solaire par concentration ", Info Berlin N°3 -Fév. 2010, p 9.

فرنسي مماثل، رغم التحفظات السابقة التي أبدتها باريس التي كانت تحاول التركيز على تطوير البديل النووي بالدرجة الأولى و اعتبرت مشروع ديزيرتك مكلفاً. و قد جرى اختيار شمال إفريقيا والشرق الأوسط لقربيهما جغرافياً من أوروبا، و من دون استبعاد الدول الإفريقية الأخرى في المستقبل إذا حقق المشروع أهدافه المرجوة. لكن المتشائمين والحذرين منه كثيرين أيضاً، و بينهم من يعمل في مجال الطاقة الشمسية مثل شركة « سولار وورلد» أكبر شركة ألمانية في هذا الحقل. إذ رأى رئيسها فرانك أسبك أن « بناء مشروع ضخم كهذا في منطقة غير مستقرة سياسياً يجلب الارتهاق والتعبية لها، كما يحصل مع موضوع النفط ». و تابع أنه إضافة إلى ذلك لا توجد بحسب علمه حتى الآن أي شبكة قادرة على نقل هذا الكم من الطاقة الكهربائية من تلك البلدان إلى أوروبا. و مع ذلك أقر أسبك بأن: « من الصحيح من حيث المبدأ السعي إلى إنتاج الكهرباء في المكان الأقل كلفة »¹.

3. الجزائر أبدت استعدادها للانخراط في المشروع

بعد تحفظ جزائري لمدة سنة، خاصة من قبل وزارة الطاقة والمناجم ، أبدت الجزائر خلال زيارة الرئيس بوتفليقة إلى ألمانيا في 7 ديسمبر 2010 استعدادها للانخراط في المشروع في مرحلته الأولى أي الدراسات². و كانت الجزائر، التي تعتبر أهم حلقة في المشروع، بالنظر لقدراتها وتجربتها في مجال الطاقات المتجددة، وتسجيل عدد من المناطق مثل " أدرار " و " تمنراست" وأقصى الجنوب الجزائري لنسبة استقبال أشعة الشمس بما يعادل 3000 ساعة سنوياً، قد طرحت عدة إشكاليات من بينها كيفية تمويل المشروع و شروط إقامة المحطات في بلدان الجنوب.

و قد أعد معهد فوبرتال الألماني للطاقة والمناخ والبيئة ، دراسة أوضحت أن مشاريع أوروبا لتوليد الكهرباء في شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا تراعي مصالح البلدان المنتجة لهذه الطاقة بما فيه الكفاية، وأخذت الدراسة الجزائر نموذجاً لذلك³. وأظهرت هذه الدراسة التي أخذت المشروع الأوروبي الضخم " ديزيرتيك " و صحراء الجزائر كنموذجين تحت المجهر وجهات نظر مختلفة إزاء مدى استفادة الدول المنتجة من هذه المشاريع، وتبين أنها لا تراعي مصالح هذه البلدان المنتجة بشكل كاف، و هو ما دفع الجزائر لمطالبة الطرف الألماني الذي يعد صاحب المشروع بإعادة النظر في بعض بنوده ، على غرار نقل الخبرة والتكنولوجيا إلى دول شمال إفريقيا، و تشجيع إقامة قاعدة صناعية للطاقات المتجددة بديلة للمحروقات.

¹ إيزابيل فرنافيلس، مرجع سابق

² Sabrina Boubekeur, " Projet allemand Desertec : En juin, le gouvernement se dit sceptique, en décembre Bouteflika signe des deux mains" DNA - Dernières nouvelles d'Algérie, N° du 08/12/2010.

³ جريدة النصر ليوم الأربعاء 08 ديسمبر 2010 ، الجزائر.

و قد أفتكت دول شمال إفريقيا سنة 2010 عددا من التنازلات مثل التأكيد على إشراك المؤسسات المحلية و إنشاء مناصب شغل محلية بالأساس، و لم يتم بعد الحسم في كيفية تمويل المشروع ككل. و يتمثل المشروع في إقامة محطات في دول الجنوب منها المغرب والجزائر وتونس و ليبيا و مصر و العربية السعودية لتوليد الطاقة لتمد أوروبا بالكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية و طاقة الرياح. و يهدف لاستغلال الصحراء في حل أزمة الطاقة في أوروبا ثم في العالم، واتفقت الجهات المشتركة في المشروع على تشكيل شركة استشارية مشتركة تحت اسم " دي أي أي" (Dii)¹ وضعت المعالم الرئيسية للمشروع والبحث عن طرق تمويله وتقديم خطة استثمار محددة خلال ثلاث سنوات من تأسيس الشركة حسب ما جاء في بيان مشترك للجهات المشاركة.

خلاصة الفصل :

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل الثالث، هو أن السوق النفطية تعرضت منذ بداية الألفية الثالثة لتغيرات جذرية حيث شهد العالم طفرة نفطية جديدة تمثلت في ارتفاع كبير لأسعار النفط. وعرفت هذه الطفرة ذروتها سنة 2008، ثم تراجعت بسبب الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي. و في كل الأحوال فإن النفط يمثل بالنسبة للدول المنتجة لاسيما العربية منها المحرك الأساسي لهذه السوق، و من ثم تمثل عوائده النفط مداخيل الكثير من هذه الدول حتى أصبحت تسمى بالإقتصاديات الريعية. و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الإقتصاديات في هذه السمة ، و أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الإقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد و ضعيتته إستقرارا أو إختلالا يالتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية. من جهة أخرى فإن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا، إلا أنها تواجه العديد من المشكلات على ضوء المتغيرات الجديدة في سوق الغاز الأوروبية و تحرير هذا القطاع ، بالإضافة إلى ظهور منافسين جدد للجزائر لتزويد أوروبا بالغاز. و مع ذلك فستبقى الجزائر شريك إستراتيجي هام لتأمين الطاقة بالنسبة لأوروبا مستقبلا بالنظر إلى الدور الإستراتيجي الذي تريد الجزائر لعبه في معادلة الطاقة على المستوى الدولي نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة أو البديلة لمصادر الطاقة " التقليدية " .

¹ شركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها في 2009/10/30.

و في السياق ذاته تتجه الدول المستهلكة وخاصة الدول الأوروبية إلى تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد لا يعتمد على النفط وذلك عبر عدة خيارات كالطاقة الشمسية. إلا أن تزايد الاعتماد على الطاقات المتجددة يحتاج إلى وقت أيضا و لن يظهر أثره بشكل ملحوظ في الوقت القريب.

إن التغييرات الإقليمية و الدولية في مجال الطاقة تؤدي إلى ازدياد أهمية الجزائر و شمال إفريقيا عموما كمصدر أساسي لكل من النفط و الغاز و الطاقة الشمسية. بمعنى أن الوضع مرشح للبقاء مشابه للوضع الحالي و التغيير الذي يمكن أن يحدث هو إضافة خطوط نقل الطاقة الكهربائية من شمال إفريقيا و منطقة الشرق الأوسط باتجاه أوروبا لنقل الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة الشمسية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينات أدت إلى تغيرات في أسعار البترول و الغاز الطبيعي، ثم شهدت فترة الثمانينات إنكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول، أدى إلى حدوث انهيار في أسعار البترول وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 1986 (أزمة النفطية) التي ترتب عنها تدهور كبير في الأسعار و انخفاض الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول النفطية و من بينها الجزائر.

و الواقع أن انخفاض أسعار النفط الخام منذ أوائل الثمانينات ثم انهيارها إلى ما يقرب من النصف عام 1986، لم يحدث نتيجة لظروف قدرية أو غير مخططة، بل تحقق الانخفاض نتيجة لخطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية المستهلكة للنفط من بينها المجموعة الأوروبية تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة. فقد نجحت تلك المجموعة من الدول في امتصاص صدمات ارتفاع الأسعار النفطية، التي واجهتها خلال النصف الثاني من السبعينات، وذلك بوضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة. وبذلك انخفضت كثافة استخدام النفط طيلة عقد الثمانينات و استمرت حتى نهاية التسعينات.

إلا أنه منذ بداية الألفية الثالثة و على غرار الدول النفطية الأخرى، شهدت الجزائر طفرة نفطية جديدة تتمثل في إرتفاع كبير و طردي لأسعار الخام وكذا الإيرادات المالية الهائلة من تصديره. تعود هذه الطفرة إلى عوامل لا علاقة لمنظمة أوبك بها و تبدو خارجة عن إرادة الدول الصناعية الغربية. و كان لعودة مستويات الطلب العالمي على النفط بمثابة الدفعة القوية لازدهار الأسعار و نتيجة لأن الصين و معها دول شرق و جنوب شرق آسيا هي القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن، فإن الزيادة الرئيسية في الطلب على النفط جاءت من هذه البلدان. و يعتبر النمو الاقتصادي السريع والكثافة العالية لاستخدام النفط أي الكمية اللازمة للإنتاج في الاقتصاديات الجديدة الناشئة من الأسباب الرئيسية وراء الزيادة المطردة لاستهلاك خامات النفط.

تكتسب سوق الإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي أهمية خاصة لقطاع المحروقات الجزائري كونها تعد أول و أكبر زبون للجزائر لهذه المادة، و تشهد السوق المذكورة تغيراً سريعاً ومستمراً لأسباب أهمها الإجراءات الخاصة بانفتاح السوق وتحريرها. و في هذا السياق، تسعى الشركة الجزائرية سوناطراك للتوقيع و بصورة دائمة في جوارها الأوروبي سيما وأن اتفاقية شراكة تربط بين الدولة الجزائرية والإتحاد الأوروبي. لكن رغبة شركة سوناطراك في كسب حصة معتبرة في سوق توزيع الغاز داخل بلدان الإتحاد يصطدم بالحوجز التي تضعها التوجيهات الأوروبية أمام البلدان الممونة غير الأوروبية، وهما بشكل خاص الجزائر و روسيا. و تلجأ هذه التوجيهات إلى مبدأ الفصل بين النشاط في الإنتاج والنشاط في التوزيع ، نظراً لاستحالة قيام طرف واحد بهما مجتمعين في الوقت ذاته. فقد قدمت شركة سوناطراك و كذا الممون الأول بالغاز العملاق الروسي غازبروم البرهان على أن يكون الغاز

أرخص ثمنًا إذا تدخل المنتج مباشرة في التوزيع ، لكن هذا لم يقنع اللجنة الأوروبية المنشغلة كثيرًا بمنع الاحتكارات القديمة من النشاط وتوسيع لتحتيمها، و ليس بتعويض هذه الاحتكارات بأخرى، خاصة وأنها أجنبية عن بلدان الإتحاد.

و في الآونة الأخيرة كانت سوق الغاز الأوروبية محل انشغالات كبيرة لدى المسؤولين الأوروبيين إثر النزاع الذي نشب ما بين روسيا (الدولة المصدرة الأكبر للغاز للسوق الأوروبية) وبعض دول الجوار و بالأخص أوكرانيا، التي يمر خلالها الجزء الرئيسي من صادرات الغاز الروسية إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، والذي أدى إلى انقطاع مؤقت لفترة قصيرة لتدفق الغاز الروسي للسوق الأوروبية في بداية عامي 2006 و 2009 .

وقد كان ذلك عاملاً حاسماً وراء قيام الإتحاد الأوروبي بإعادة النظر في تقييم سياساته في مجال الغاز بهدف تنويع مصادر الحصول عليه وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي واللجوء إلى إمدادات من مناطق مصدرة أخرى . و في ضوء أهمية السوق الأوروبية، باعتبارها سوقاً تقليدية للجزائر بسبب ميزة القرب الجغرافي، فقد أثار ذلك بعض التساؤلات حول انعكاس تلك الأحداث على إمكانية زيادة تجارة الغاز ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر.

إلا أن موقف الإتحاد الأوروبي كان بعيداً عن التوقعات الجزائرية، حيث فضل الإعتماد على موردين جدد (مثل نيجيريا و قطر و ترينيداد و طوباغو و مصر) ، لا سيما بعد مطالبة الجزائر مراجعة أسعار الغاز والسماح لها بتسويق مباشر لجزء منه في السوق الأوروبي، و هي الذريعة التي اتخذها الإتحاد الأوروبي لمراجعة سياسته إزاء الغاز الجزائري و اكتفائه بالكميات المتعاقد عليها (ضمن العقود طويلة الأجل) دون الحاجة إلى الزيادة في وارداته من الجزائر.

و للتكيف مع مستجدات سوق الغاز، و عملاً بسياسة تنويع وجهات التصدير شرعت شركة سوناطراك، بالإضافة إلى أهم سوق لها أي أوروبا، التوجه نحو السوق الآسيوية خاصة الصين والهند و فيتنام و كوريا الجنوبية لتدعيم قدراتها التصديرية.

و على أية حال فهناك مسعى دولي للحد من استخدام الوقود الأحفري، و رغبة دولية أيضا في تفعيل و تمكين البدائل المتاحة المتمثلة في الطاقة المتجددة والتي تسمى بالطاقة الخضراء أو النظيفة. المتجددة و على رأسها الطاقة الشمسية.

فبداية الألفية الثالثة شهدت تعزيز العلاقات الطاقوية على وجه الخصوص بين الدول المتجاورة كالسوق الأوروبية المشتركة مع الجزائر و دول شمال إفريقيا و توسيع مجال هذه العلاقات نتيجة الحتمية الاقتصادية، و يتجلى ذلك من خلال المشروع الطموح " ديزرتك " لتزويد أوروبا بالطاقة الشمسية المتوافرة في منطقة الصحراء الكبرى.

أولا : نتائج الدراسة

وعلى العموم ، فقد أمكن في ختام هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية :

♦ نجحت المجموعة الأوروبية و الدول الصناعية عموما في إدارة ما أسمته " أزمة الطاقة " بفاعلية شديدة تعلقت أساسا بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة و من خلالها متابعة سياسات صارمة أهمها برامج ترشيد استهلاك النفط ، تنويع مصادر الطاقة خارج البترول، تنمية الإنتاج خارج منظمة OPEP ، بناء المخزونات البترولية الإستراتيجية و قد أثبت الانهيار المدروس للبترول الخام سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري.

♦ إن التقلبات السعريّة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري و هو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما ساهمت في تدهور حجم الصادرات، ارتفاع المديونية و معدل التضخم و معدلات البطالة.

♦ إن عائدات النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، غير أن هذا المصدر التمويلي و بالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمدخله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق انه ثروة ناضبة.

♦ إن الصين التي يتطور اقتصادها على نحو مذهل في تنوعه و حدائته و سرعته، و معها دول شرق و جنوب شرق آسيا هي القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن، فإن الزيادة الرئيسية في الطلب على النفط جاءت من هذه البلدان.

♦ ضمن سياسته الرامية إلى أمن و تنويع مصادر الحصول على الطاقة، فإن الزيادة في طلب الإتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي تتم تغطيتها من مومنين جدد. أما بالنسبة للمومنين التقليديين، فيبقى الإتحاد الأوروبي في حاجة كبيرة للغاز النرويجي بالنظر لحجم وارداته المتصاعدة منذ مطلع الألفية الثالثة، بينما تتضح نواياه دول فيما يخص الغاز الطبيعي الجزائري و الروسي بتقيده بالكميات المتعاقد عليها ضمن العقود طويلة الأجل، دون الحاجة إلى الزيادة في وارداتها من البلدين.

♦ إن التحولات الحالية في أسواق الغاز الأوروبية و اتجاهها نحو الانفتاح، تصبو إلى وضع قيود أمام الشركات غير المنتمية إلى الإتحاد الأوروبي و ذلك ما وقف في وجه شركة سوناطراك التي كانت تسعى إلى كسب حصة في سوق توزيع الغاز داخل بلدان الإتحاد.

♦ إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، و إذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها كالطفرة

النفطية في السنوات الأخيرة قد أكدت أن استقرار و توازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدى مداه القصير، لأن استغلال و استخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

♦ لا يوجد مصدر آمن و متوفر لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه حاليا على مستوى العالم غير البترول والغاز الطبيعي، حيث تظل المصادر البديلة و المتجددة أكثر استجابة لشروط البيئة إلا أن العائق الكبير الذي يواجهها هو ارتفاع تكاليف استخدام هذه المصادر لتوليد الطاقة الكهربائية.

من خلال النتائج المستخلصة من هذه الدراسة و الفرضيات الأربعة التي تمّ طرحها في المقدمة، يمكننا التأكد من صحة هذه الفرضيات من عدمها حيث أنه :

- بالنسبة للفرضية الأولى فالعوائد النفطية تحدد بالفعل وضعية الإقتصاد الجزائري و مؤشرات استقراره أو اختلالا. و تلعب دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- بالنسبة للفرضية الثانية فإن البترول يملك حصة أساسية من بين مصادر الطاقة الأخرى و يصعب بالفعل في الوقت الحالي إحلاله ببدايل طاوية جديدة نظرا لارتفاع تكاليف استخدام هذه المصادر لتوليد الطاقة الكهربائية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة المتعلقة بأثر لجوء الإتحاد الأوروبي إلى مومنين جدد لتزويده بالطاقة، فهي صحيحة أيضا، حيث أن سياسة تنويع مصادر الطاقة أدت إلى إنخفاض الطلب الأوروبي على المحروقات الجزائرية مما أثر سلبا على الميزان التجاري الجزائري.

- و بخصوص الفرضية الرابعة حول مخاوف الإتحاد الأوروبي من التبعية الكلية للغاز الروسي و إمكانية تعويضه بالغاز الجزائري، فهذا غير صحيح حيث الإتحاد الأوروبي لجأ إلى مومنين جدد (مثل نيجيريا و قطر و ترينيداد و طوباغو و مصر) و هذا ما جعل الجزائر تواجه منافسة شديدة في هذا المجال، لا سيما بعد التطور العالمي الكبير في صناعة الغاز الطبيعي المميع.

و ما يمكن استنتاجه مما سبق أن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا تتمثل في الاعتماد و بشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة النفطية في التنمية الاقتصادية الوطنية من جهة و المخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظل الارتهان للنفط من جهة أخرى.

ثانيا : التوصيات

1. ضرورة توظيف استراتيجيات و سياسات مغايرة في تنويع الإقتصاد الوطني مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل تركيا ، تونس، المغرب، التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان، و بالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات و عصنة القطاعات الاقتصادية.
2. ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو. و أن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية و الخارجية.
3. الاستثمار في مشاريع البني تحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية ، و الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول إفريقيا و جنوب شرق آسيا و الأسواق الأوروبية ، كما قد يساهم ذلك في تنمية القطاع السياحي خاصة وأن الجزائر لديها مؤهلات كبيرة بإمكانها مضاعفة النمو في هذا المجال.
4. تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث و عقود الشراكة الأجنبية و توسيع فرص الاستكشاف والتقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة ، لا سيما الطاقة الشمسية.
5. رفع طاقة تكرير البترول في المصافي لغرض مواجهة الطلب الداخلي المتزايد بكثرة من جهة، و لغرض إحلال الصادرات من مشتقات البترول محل الصادرات من البترول الخام من جهة ثانية، مع التركيز على أن يكون تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته بتقنيات حديثة تخفف من تلويث البيئة.
6. تحديد إستراتيجية قصيرة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من أن التحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الأيكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.
7. تطوير و تكثيف علاقات الحوار و التشاور في مجال الغاز مع المنتجين الكبار (روسيا ، قطر، إيران، نيجيريا) ، للوصول إلى صيغة توافقية من التعاون المشترك حول العديد من المسائل بخصوص

الإنتاج وتوزيع الحصص والأسواق، من أجل الدفاع عن حقوق المنتجين و تثمين أسعار الغاز حتى تكون مناسبة لأهميته كطاقة مستقبلية نظيفة و واعدة.

8. ضرورة تطوير التعاون الأوروبي- المتوسطي في مجال الطاقة، بالرغم من اعتبار الطاقة عاملا بنويا للمجال الاقتصادي الأوروبي- المتوسطي المطلوب تشكيهه، بل تلعب الطاقة دورا محركا وهي أفضل مجال لتبيان التكامل والاعتماد المتبادل لضفتي المتوسط في الشمال والجنوب، إلا أنه لا ينبغي الاقتصار على اعتبار دول جنوب المتوسط مجرد منتجين للهيدروكربونات و مصدرين للطاقة والمواد الأولية، بالرغم من وجود هذا الميل، و بالتالي تتضح ضرورة وضع العلاقات في مجال الطاقة مع دول شمال المتوسط في إطار أوسع يتمثل في تكثيف العلاقات الاقتصادية والصناعية بين ضفتي المتوسط من أجل إقامة شراكة متوازنة تشمل الحصول على التكنولوجيا المتطورة ودمج صناعات الطاقة بشقيها العلوي والسفلي.

9. بما أن الطفرات النفطية و استمرار ارتفاع أسعار النفط غير مضمونة مستقبلا، فإنه من الضرورة القصوى بالنسبة للجزائر أن نستفيد من هذه الفرص التاريخية لاستقطاب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي و محاولة الاستغلال الراشد للمداخل البترولية في مشاريع استثمارية بدلا من تركها كاحتياطي أموال مجمدة ؛ كما أنه يتعين على الجزائر الخروج تدريجيا من الريع النفطي.

الملاحق

ملحق : 1

التحويل بين الوحدات

1 من ... يعادل	1 جيجا جول	1 طن من البترول	1 مليون من BTU	كيلو واط ساعي	متر مكعب من الغاز	برميل من البترول
1 جيجا جول	1	0,0238	0,948	278	23,89	0,1751
1 طن من البترول	41,855	1	39,68	11 628	1000	7,33
1 مليون من BTU	1,0551	0,0252	1	239,1	25,2	0,185
1 كيلو واط ساعي	0,0036	0,086 10	3,412 10	1	0,086	630,4 10
1 متر مكعب من الغاز	0,041855	10	0,03968	11,628	1	7,33 10
1 برميل من البترول	5,7	0,1364	5,4	1 580	136,4	1

وحدات القياس

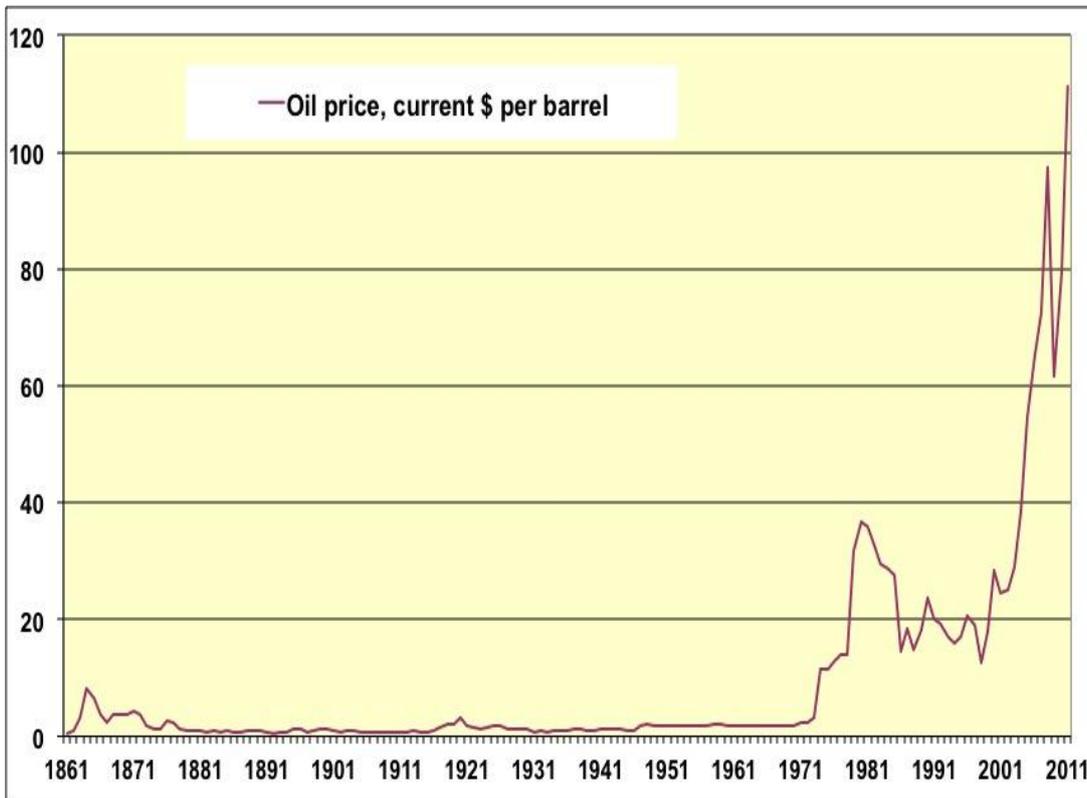
الطاقة	وحدة قياس فيزيائية	جيجا جول GJ	طن من البترول
فحم حجري	1 طن	26	0,619
فحم الكوك	1 طن	28	0,667
الفحم الحجري، الفحم الخشبي	1 طن	32	0,762
مواد مسترجعة	1 طن	17	0,405
بترول خام، زيت الغاز و الفيول	1 طن	42	1
غاز البترول المكرر	1 طن	46	1,095
بنزين محرك	1 طن	44	1,048
فيول ثقيل	1 طن	40	0,952
فحم الكوك البترولي	1 طن	32	0,762
الإنتاج من مصدر نووي	1 مليون واط ساعي	3,6	0,260606
الإنتاج من مصدر ارضي	1 مليون واط ساعي	3,6	0,86
الخشب	1 وحدة	6,17	0,147
غاز طبيعي و صناعي	1 مليون واط ساعي	3,24	0,077

Tables des conversions des énergies

Conversion en tonne équivalent pétrole (tep) selon le type d'énergie		
Source d'énergie	Quantité	Tonne équivalent pétrole
Houille - agglomérés	1 tonne	0.619 tep
Lignite charbon pauvre	1 tonne	0.405 tep
Coke	1 tonne	0.667 tep
Coke de pétrole	1 tonne	0.762 tep
Gaz de réseau (naturel et autres)	1000 kwh	0.077 tep
Butane propane (GPL)	1 tonne	1.095 tep
Fioul lourd	1 tonne	0.952 tep
Fioul domestique	1000 litres	0.847 tep
Vapeur	1 tonne	0.072 tep
Pétrole brut, gazole	1000 litres	1.000 tep
Essence	1000 litres	1.048 tep
Électricité	1000 kwh	0.086 tep

Table de conversion des énergies								
Conversion	1 kwh	1 GJ	1 therm	1 MBTU	1 m³ de gaz	1 bep	1 tep	1 tec
1 kilowattheure	1	0.0036	0.0342	0.0034	0.0949	0.00059	0.00008	0.000125
1 gigajoule	277.5	1	9.5	0.95	26.3	0.1634	0.022	0.03467
1 therm	29.27	0.10545	1	0.1	2.78	0.0172	0.0023	0.00365
1 million de Btu	292.7	1.054	10	1	27.8	0.172	0.0232	0.0365
1 mètre cube de gaz	10.54	0.038	0.36	0.036	1	0.0064	0.00087	0.00136
1 baril équivalent pétrole	1700	6.12	58.14	5.814	155.5	1	0.135	0.637
1 tonne équivalent pétrole	12602	45.37	431	43.1	1153	7.4	1	1.573
1 tonne équivalent charbon	8012	28.84	274	27.4	733	1.57	0.6357	1

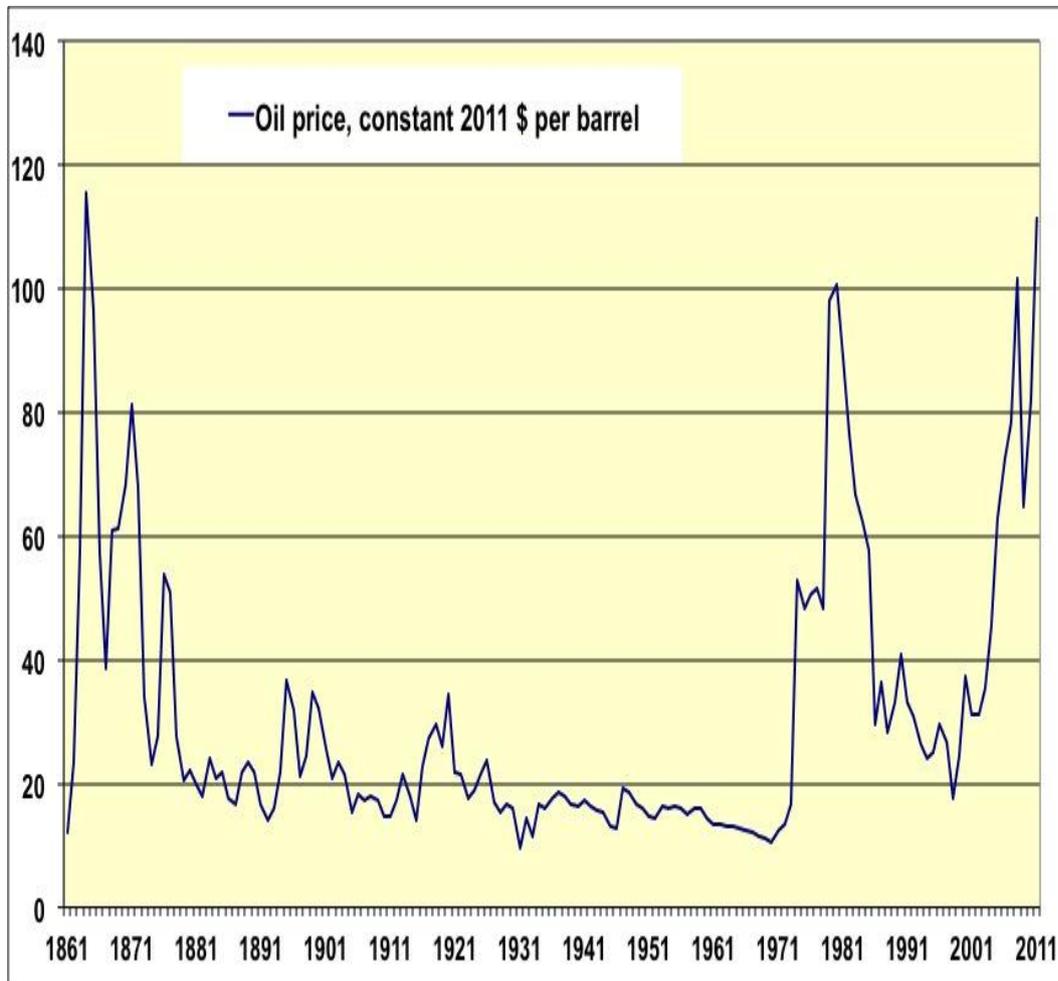
الملحق : 2

**Evolution du prix du baril en dollars courants
Depuis 1861**

Evolution du prix du baril en dollars courants - encore appelés "monnaie du jour", sans tenir compte de l'inflation - depuis 1861. C'est évident mon cher Watson : le prix du pétrole ne baisse pas, en particulier depuis 1970.

Source : BP Statistical Review, 2011

Evolution du prix du baril en dollars constants Depuis 1861



Evolution du prix du baril en dollars constants depuis 1861. Où l'on réalise que les prix atteints en 2008 avaient déjà été atteints 2 fois auparavant en monnaie constante (en 1861).

Source : BP Statistical Review, 2011

RÉSERVES DE PÉTROLE PAR PAYS

(en milliards de barils de 159 litres)

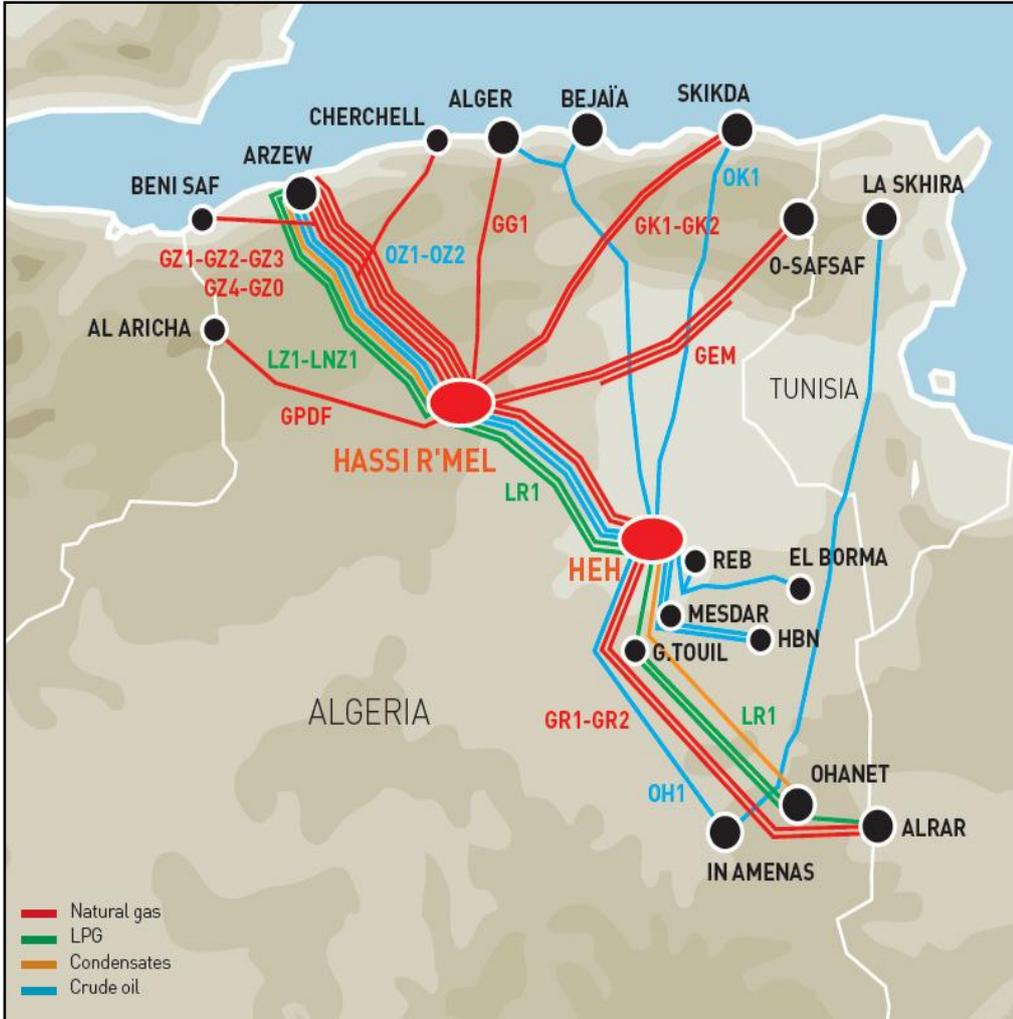
Pays / Région	Estimation la plus basse (2008)	Estimation la plus haute (2008)
Amérique du Nord	57,5	209,9
Canada 1	25,2	178,1
États-Unis 1	21,3	30,5
Mexique	10,5	12,2
Amérique centrale & du Sud	104,8	198,920
Argentine	2,520	2,7
Brésil2	12,5	12,920
Colombie	1,4	1,5
Équateur	3,8	6,520
Venezuela	81,0	172,320
Europe de l'Ouest	13,7	15,6
Danemark	0,8	1,1
Norvège	6,7	8,2
Royaume-Uni	3,120	3,6
Europe Est & Ancienne URSS	98,9	128,1
Azerbaïdjan	7,0	7,0
Kazakhstan	30,0	39,8
Russie	60,0	79,4
Moyen-Orient	727,3	755,3
Arabie saoudite 1	264,1	266,7
EAU	68,1	97,8
Iran	136,2	138,4

Pays/Région	Estimation la plus basse (2008)	Estimation la plus haute (2008)
Irak	115,0	126,0
Koweït 1	99,4	104,0
Oman	5,5	5,7
Qatar	15,2	27,4
Syrie	2,5	2,9
Yémen	2,7	3,0
Afrique	114,7	127,720
Algérie	11,9	12,3
Égypte	3,7	4,420
Guinée équatoriale	1,1	1,8
Gabon	2,0	3,720
Libye	36,5	44,320
Nigeria	36,2	37,2
République du Congo	1,6	1,9
Soudan	5,0	6,7
Asie et Océanie	34,0	42,220
Australie	1,5	4,2
Brunei	1,1	1,2
Inde	4,0	5,8
Indonésie	3,7	4,5
Malaisie	4,0	5,5
Chine	14,820	18,1
Total Monde	1184,2	1342,2

Données issues du rapport annuel " Statistical Review of World Energy " de BP. 2009

ملحق I :

شبكة أنابيب النفط والغاز الطبيعي، والسوائل، و المكتثات،
و مجمعات معالجة الغاز الطبيعي في الجزائر



AOPEC,2009

- ~ اللون الأحمر : أنابيب الغاز الطبيعي .
- ~ اللون الأخضر : أنابيب غاز البترول المميع.
- ~ الخط الأصفر : أنابيب المكتثات .
- ~ الخط الأزرق : أنابيب البترول الخام.

ملحق II :

شبكة أنابيب الغاز الطبيعي و البترول الرئيسية في أوروبا

LES PRINCIPAUX GAZODUCS ET OLÉODUCS EN EUROPE



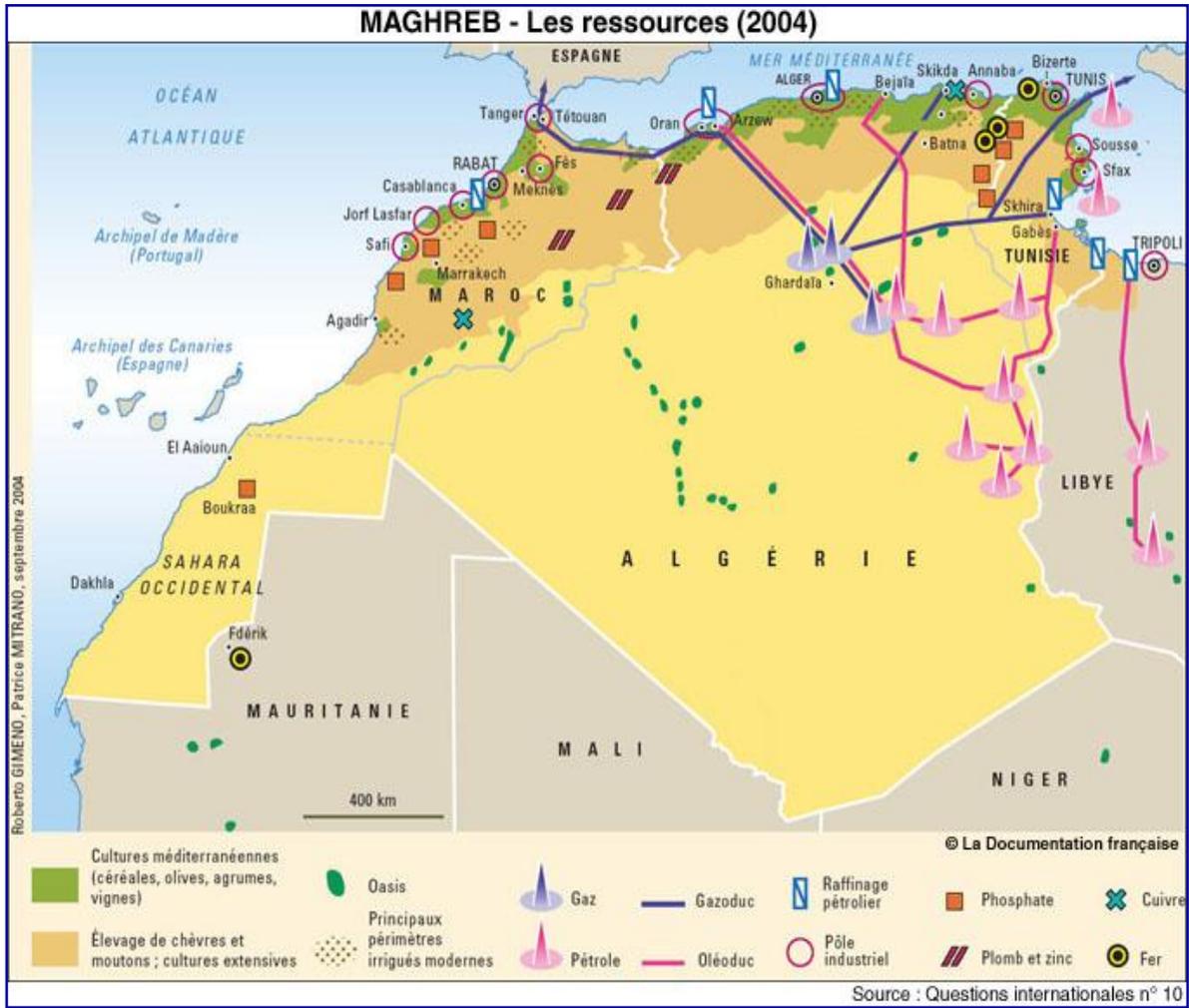
Division géographique de la direction des Archives du ministère des Affaires étrangères et européennes © 15 octobre 2008

- Principaux gazoducs existants
- - - Gazoducs en projet
- Principaux terminaux GNL (gaz naturel liquéfié) existants
- Terminaux GNL en projet
- Principaux oléoducs existants
- - - Oléoducs en projet
- Etats membres de l'Union européenne
- Etats de l'A.E.L.E. membres de l'Espace économique européen
- Etats candidats en négociations
- Etat candidat
- Etats qui se sont vus reconnaître une perspective européenne

Direction Générale de l'Energie et du Climat "L'industrie pétrolière et gazière en 2010 ", Paris.

ملحق : III

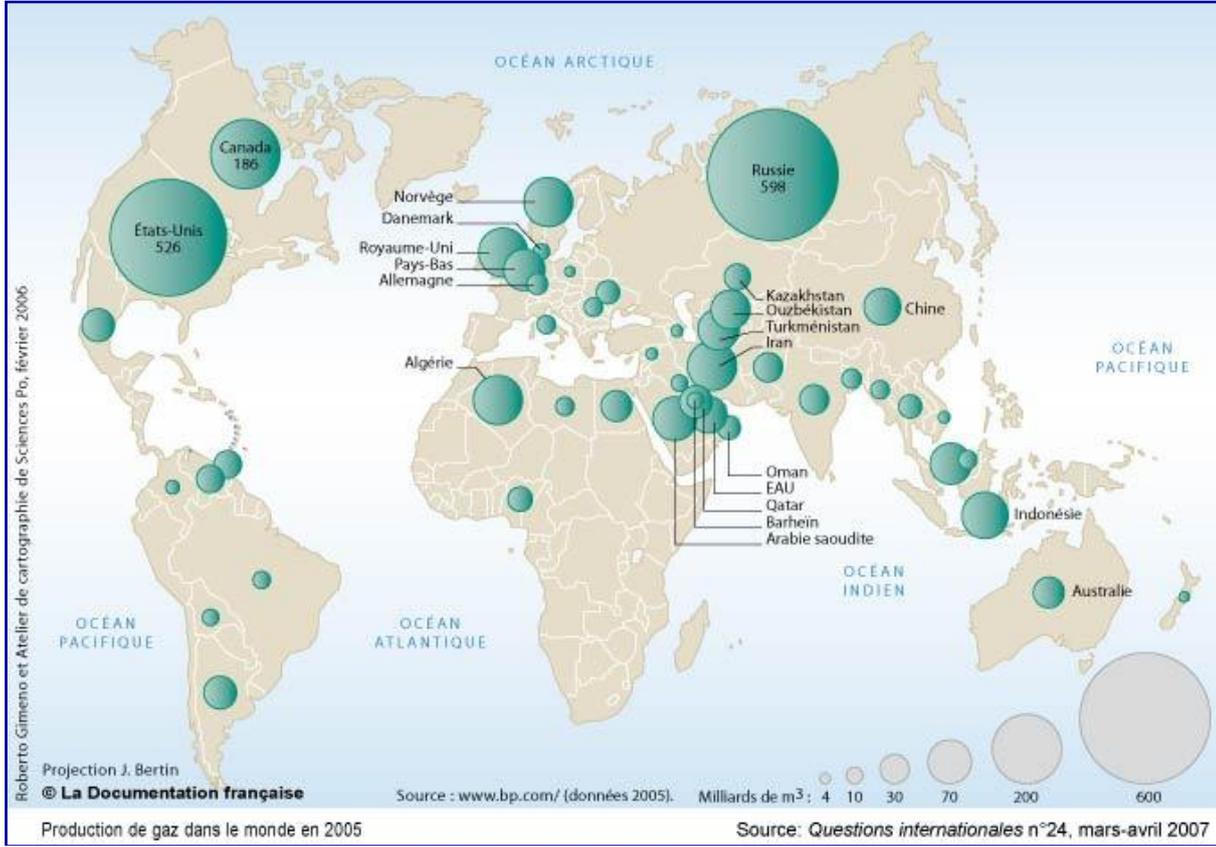
[مصادر الطاقة في دول المغرب العربي - سنة 2004]



- ~ الدوائر الخضراء الصغيرة: واحات.
- ~ الهرم الأزرق: غاز.
- ~ الهرم البنفسجي: بترول.
- ~ الخط الأزرق: أنابيب غاز.
- ~ الخط البنفسجي: أنابيب بترول.
- ~ المستطيل الأزرق مع إشارة في داخله: مصافي للبترول.

ملحق : IV

[خريطة إنتاج الغاز في العالم عام 2005]



- كل دائرة من الدوائر الخضراء تشير إلى الإنتاج بمقياس مليار متر مكعب. أما كمية الإنتاج فهي وفق حجم الدائرة الموجود في أسفل و يمين الخريطة وبجانبيها الأرقام التي تشير إلى حجم الإنتاج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

- علي لطفي، " الطاقة و التنمية في الدول العربية "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.
- سيد فتحى أحمد الخولى "الموارد النفطية" الجزء 2، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع-جده، 1997.
- حافظ البرجاس، " الصراع الدولي على النفط العربي " بيسان للنشر، بيروت ، الطبعة 1 ، 2000.
- بلعيد عبد السلام،" الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال " ، ترجمة محمد هناد مصطفى الماضي، دار النشر بوشان، الجزائر 1990.
- أسامة فاضل الجمالي، "الطاقة و الإقتصاد و سوق النفط، أساسيات صناعة البترول و الغاز"، م.د.م.ن، الكويت، الجزء الثاني، 1977.
- عبد القادر سيد أحمد، " الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 - 1985" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992.
- محمد قاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993.
- محمد محمود الإمام، "قراءات في الإتفاقيات التكميلية للإتحاد الأوروبي" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2008.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، لبنان، بيروت، دار الحداثة، ط 1982.
- حسن نافعة،" الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ،2004.
- محمد المجذوب، " التنظيم الدولي" منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان، الطبعة السابعة ، 2002.
- خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول - قضايا بترولية دولية"، أوبيكان، الرياض، السعودية، 2010.
- برهان الدرجاني، " تراجع الفورة النفطية و تأثيراتها المحتملة و المتوقعة على البلاد العربية " ، عرب بلا نفط ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986.
- بن علي بلعوز، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2008.
- يسرى محمد أبو العلا، " مبادئ الإقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.
- يسرى محمد أبو العلا، " نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
- وليد خدوري، "النفط : قضايا معاصرة"، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، الشارقة 2004.
- فليب سيبيل،"الجغرافيا السياسية للنفط"، ترجمة من الفرنسية صلاح نيوف، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة 2001.
- منى البرادعي"مذكرات في إقتصاديات البترول"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2007.
- إبراهيم عبد العزيز النجار،"الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- سليم علي، " دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي"، مركز بروكجز الدوحة - قطر، رقم 2 ، 2010.

2. المذكرات الجامعية :

- عرابي فتحي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000.
- عايد لمين، الشراكة الأورو متوسطية و أثرها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 2004.

3. البحوث الاقتصادية :

- محمد مصطفى الخياط ، "الطاقة المتجددة ... تجارب أوروبية"، مجلة السياسة الدولية - العدد 168، أبريل 2007.
- علي رجب، " تطور سوق الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب على الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوابك"، مجلة النفط و التعاون العربي، أوابك ، العدد 135، خريف 2010.
- الطاهر الزيتوني، " التطورات في أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 132، أوابك، شتاء 2010.
- كريستوفر آلسوب، و بسام فتوح، " تطورات أسواق النفط و الغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة النفط و التعاون العربي، أوابك ، العدد 135، خريف 2010.
- ونيس المشري عثمان، " كارتل الغاز و مستقبل عقود و أسعار أسواق الغاز العالمية" مجلة دراسات ، الإمارات العربية المتحدة ، مارس 2010.
- شبيبي عبد الرحيم و آخرون "الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية" جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2007.
- برايت أوكوغو، " الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة " قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.
- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية ، أكتوبر 2008.
- إيزابيل فرنافيلس، "الطاقة الشمسية القادمة من الصحراء"، المعهد الألماني للسياسة الدولية و الأمن، برلين، 2010 .
- هاني محمود النقرشي، " نظرة أوروبية إلى استيراد الكهرباء الشمسية وتأمين الإمداد" مؤسسة تقنية الصحراء ديزرتك، برلين 2009.
- مساعد ناصر جاسم العواد، "البتترول والغاز الطبيعي" مجلة الهندسة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي "الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاستثمارات في قطاع الطاقة في الدول العربية" ، الفصل الخامس، مارس 2010.
- محمد يوسف، الشراكة الأورو- متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، إدارة : مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر. 2000.
- المنيف ماجد عبد الله ، "السوق النفطية : دروس الماضي وتحديات المستقبل"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19، العدد 69 ، القاهرة، 1994.
- صالح الدين شعبان، " إستراتيجيات الطاقة في دول الإتحاد الأوروبي"، أخبار النفط والصناعة العدد 327 ، 28 نوفمبر 1997.

4. المقالات و الجرائد اليومية :

- فاطمة مساعد، " مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة" جامعة ورقلة، مقال نشر في مجلة دفاتر السياسة و القانون جوان 2011.
- صباح نعوش ، " تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية " ، مقال نشر في مجلة المرصد لمركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، عدد 29-07-2011.
- محمد مصطفي الخياط " الطاقة البديلة وتأمين مصادر الطاقة " ، مقال نشر في 03/04/2008 جامعة القاهرة.
- عبد الحكيم الفلالي " الإتحاد الأوروبي نحو اندماج شامل" مقال نشر على الموقع www.madariss.fr
- محمد عبد الله بونس "عودة القطب الروسي .أزمة الفترة الانتقالية" مقال نشر الأحد 03 يناير 2010 على الموقع www.onislam.net/arabic/newsanalysis
- إدارة معلومات الطاقة،"حقائق عن الدول غير الأعضاء بمنظمة الأوبك" مقال منشور على الرابط، www.eia.doe.gov/emeu/cabs/nonopec.html
- حفيظ صوالي، مقال نشر في جريدة الخبر، الصفحة الاقتصادية، الجزائر ، بتاريخ 20 مارس 2010.
- عبد الوهاب بوكروح، مقال نشر في جريدة الشروق اليومي، الجزائر، الصفحة الاقتصادية، عدد 11/01/2011
- جريدة المساء، تصريح للسيد شريف زعاف، مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة، الجزائر، عدد 05/09/2010
- محمد الهادي بن حملة، " الدول المنتجة تناقش رهانات مستقبل الغاز بوهران"، جريدة الجزائر نيوز، 17/04/2010
- جريدة الفجر، الجزائر،"الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد" الصفحة الاقتصادية.عدد 12/11/2011
- الخبير الدولي نيكولا ساركيس لجريدة الخبر " أوروبا لا تريد أن تسيطر سوناطراك و غازبروم على السوق الطاقوي" عدد 27/09/2007.
- جاك ساريوز ولسكي، ترجمة : إبراهيم محمد علي، " تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا " ، مقال منشور، أكتوبر 2007 . على الموقع www.project-syndicate.org

5. التقارير و القوانين

- تقرير الأمين العام السنوي ، أوبك ، 2009.
- تقرير الأمين العام السنوي ، أوبك، 2010.
- تقرير الأمين العام السنوي ، أوبك ، 2011.
- أوبك ، التقرير الإحصائي السنوي ، 2005 .
- تقرير للأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - إسكوا- " إمكانات وآفاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإسكوا " ، الجزء الثاني النظم الشمسية الحرارية 2001.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ملخص سنوات، 2005، 2006، 2007.
- سوناطراك، " الجزائر : قدرات كبيرة من البترول و الغاز " ركن ملفات تقرير سنة 2010.
- سوناطراك، نشاط نقل البترول و الغاز عن طريق القنوات، تقرير سنة 2010.
- بنك الجزائر، تقرير سنة 2006.
- بنك الجزائر، تقرير سنة 2010.
- لجنة ضبط الكهرباء و الغاز، النصوص التشريعية و التنظيمية ، جويلية 2008 .
- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) ، حصيلة سنوات 2000 إلى 2010

- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) – إحصائيات التجارة الخارجية 2001 – 2010.
- الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة 2008، 2009.
- وزارة الطاقة و المناجم "حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم 2000-2008 " طبعة 2009 .
- وزارة الطاقة و المناجم، الحصيلة الطاقوية لسنة 2010.
- وزارة الطاقة و المناجم، "حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010) : خمسون سنة من التاريخ و الانجازات الكبرى".
- قانون رقم 14-86 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التتقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب. الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة في 1986/08/21.
- المادة 4 من القانون 21-91 المتعلق بالمحروقات الصادر في الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 1991/12/07.
- قانون رقم 07-05 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 إبريل 2005، يتعلق بالمحروقات، المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 50 لعام 2005.
- الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29 جويلية 2006 المعدل و المتمم للقانون رقم 07-05 المؤرخ في 28 إبريل 2005 ، المتعلق بالمحروقات. منشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 48 الصادر في 30 جويلية 2006 .
- القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 الصادرة بتاريخ 2000/06/28.

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية :

1. Ouvrages :

- X. Normand, " Leçons sommaires sur l'industrie du raffinage du pétrole " , Tome I, Sté des Editions Technip, Paris. 1977.
- Rabah MAHIOUT, "Le Pétrole algérien", ENAP, Alger, 1974.
- Charles de Gaulle, Mémoires d'espoir, Le renouveau 1958-1962, Plon, 1970.
- Jérôme Theuillon, Histoire 3e - la France depuis 1945 - HGEC GRIGNY.2007 .
- Jean-Pierre Olsem." L'énergie dans le monde. Stratégies face à la crise", Hatier, Paris, 1984.
- Amor KHELIF, " Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures" (Alger: CREAD, 2005.
- Jean Lecerf, « Histoire de l'unité européenne », Collection Idées - Gallimard, 1965.
- Jean-Christophe Bureau, "La politique agricole commune (PAC). La Documentation française, Paris, 2007.
- Bekenniche Othmane, " La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie : l'accord d'association ", OPU Alger ; 2006.

- Bensidioune Isabelle, Agnès chevalier, "Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture", Economica, CEPII, Paris; 1996.
- Régine Perron, « Le marché du charbon un enjeu entre l'Europe et les Etats- Unis de 1945 1958 », publications de la Sorbonne, série international, 51 - Paris 1997.
- Susanne Nies, " Pétrole et gaz vers l'Europe, perspectives pour les infrastructures ", Les études Ifri - La documentation Française, Paris, 2008.
- Commission Européenne, "Livres Vert : Vers une stratégie européenne de sécurité d'approvisionnement", Office des publications officielles des Communautés Européennes, Luxembourg. 2001.

2. Etudes, rapports et documents de travail :

- Rapport sur l'industrie pétrolière et gazière en 2010. édition 2011. Ministère de l'Ecologie du Développement Durable et de l'Energie, Paris .
- British Pétroleum, " consommation mondiale d'énergie des années 2008 et 2009 ", BP Statistical Review of World Energy June 2009.
- Rapport WEO 2010, Agence Internationale de l'Énergie
- World Energy Outlook 2010, Rapport nov.2010..
- Key World Energy Statistics, IEA – 2010. Publications OCDE-AIE, Imprimerie STEDI, Paris Cedex.
- AIE, Energy Balance for World - Key World Energy Statistics 2009 .
- BP Statistical Review of World Energy 2009.
- IEA,. Oil Market Report . 2003.
- Patrick Criqui, Pierre Noël, " Marchés énergétiques et géopolitique pétrolière, 1990-2030", Institut d'Economie et de Politique de l'Energie, Grenoble, France, 1998.
- Commission de Régulation de l'Energie (CRE France), Taux d'ouverture du marché gaz en Europe. Indicateurs 2011.
- Catherine Locatelli, " Quelle politique russe pour le secteur des hydrocarbures ? ", Note de travail n° 3/2010, avril 2010, Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale (CNRS) Grenoble.
- Chaabane Mohamed et Mernache Amina, "Conséquences de la crise internationale sur les économies maghrébines : le cas de l'Algérie." Etude du Centre de recherches communautaires et de documentation européenne (Cerco – CDE), université de Paris 12.
- Frédéric Bruger, " GNL : Pourquoi la Russie veut-elle développer l'export du gaz par voie maritime ? ", Le Courrier de Russie - Bimensuel d'actualités franco-russes, Moscou, n° du 10 juin 2011.
- Gerhard Knies, " Clean power from deserts ", Desertec Foundation, Club of Rome, Hamburg, 2008.
- Programme des Nations Unis pour l'Environnement (PNUD), "Avenir de l'environnement mondial : l'environnement au service du développement (GEO-4)". Résumé pour les décideurs, Traduit et imprimé par : Phoenix Design Aid, Danemark, 2007.
- BAOSEM- Bulletin des Appels d'Offres du Secteur de l'Energie et des Mines, Alger N° 900 du 16/10/2011
- Yves Mathieu, "Le point sur les ressources en hydrocarbures", Panorama 2010, IFP France, 2010.

- Catherine Locatelli, "Les voies de réforme du secteur gazier russe", Cahier de recherche n° 9/2012, juin 2012.
- Catherine Locatelli, " Gasprom's Export Strategies under the Institutional Constraints of the Russian Gas Market " , OPEC, Energy Review, September, 2008.
- Bureau Fédéral du Plan Belgique, Etude prospective concernant la sécurité d'approvisionnement en gaz naturel à l'horizon 2020, SPF Economie, Bruxelles, Juin 2011.p.64.
- Institut Français du Pétrole, " Le contexte énergétique au Danemark", publication (IFP) Paris, 15-03-2006.
- Commission européenne, « Une stratégie européenne pour le développement durable, Compétitivité, et de la sécurité énergétique » ; Bruxelles, 2006.
- Régine Perron, « Le marché du charbon un enjeu entre l'Europe et les Etats- Unis de 1945 1958 », publications de la Sorbonne, série international, 51 - Paris 1997.

3. Articles, revues et journaux :

- Le journal de l'éolien N° 4 – Revue Systèmes Solaires - Fév. 2008. Paris.
- Commissariat à l'Energie Atomique, "Le nucléaire dans le monde", CEA France, Article publié le 08/11/2005.
- Jaques Varet, " Pétrole et ressources énergétiques fossiles ", Article n° 44 publié dans l'Encyclopédie du développement durable. Paris, 2008.
- KHELIF Omar, "La libéralisation du marché de l'énergie de l'Union européenne. Quelle doctrine commerciale pour les exportations algériennes de gaz naturel ? " Article publié dans la revue MedEnergie, Alger février 2005.
- Paillard Christophe Alexandre, " Fragilités et incertitudes européennes ", Revue Questions internationales n° 24, mars-avril 2007, " La bataille de l'énergie ".
- Revue Observ'ER; " Etat des énergies renouvelables en Europe - Edition 2010 " Paris, Imprimerie Epel Industrie Graphique, décembre 2010.
- Percée : portail de revue universitaire « Le Marché commun de l'Est : le Conseil d'assistance économique mutuelle », 2005.
- Pierre Messmer, « Un premier ministre dans le premier choc pétrolier : octobre 1973 – mars 1974 » article publié par la revue Inist, Paris. 1981.
- Bichara KHADER, « Quelle sécurité énergétique pour l'UE ? Le cas du pétrole et du gaz » Revue Géostratégique - n° 20 - Les crises en Europe, juillet 2008.
- Thierry Daubignard, "Le fonctionnement du marché du gaz européen", Mines Revue des Ingénieurs, Mars/Avril 2011, Paris. N° 452.
- Samuel Lussac, "La sécurité énergétique de l'Union européenne. L'exemple du gaz", Revue Europ-Info, n° du 25/06/2010.
- Jean-Pierre Sérénis, " Le Qatar à l'heure de la diversification", article paru dans "Le Monde Diplomatique", Rubrique les archives du mensuel, Septembre 2011.
- Nejma Rondeleux, " L'Algérie se prépare à lancer des campagnes d'exploration pétrolière et gazière off-shore " Article publié le 06/11/2011 sur le site : <http://www.maghebemergent.info/energie/hydrocarbures>.
- Joël Guidez & Claire Vaille, " Le projet Desertec ou le solaire par concentration ", Info Berlin N°3 – Fév. 2010, p 9.

- Viviane du Castel, L'Union européenne, entre indépendance énergétique et vulnérabilités stratégiques, sens public, revue internationale ; Paris, décembre 2011.
- Akretche.S, « L'amont pétrolier dans la nouvelle stratégie d'exploration et d'exploitation des hydrocarbures » MED ENERGIE N°5, décembre 2002.
- Magazine de l'énergie, " Union européenne : la part des énergies renouvelables augmente dans la consommation énergétique ", Article publié le 16-07-2010, Rub.Actualités, Paris.
- Ali Titouche, Journal El Watan du 26 Janvier 2009 - Rubrique Economie.
- Chérif Bennaceur, "Les indicateurs de l'Algérie inquiètent " , Journal Le Soir d'Algérie du 23/07/2011.
- Journal Liberté, "Avec juste 13 forages pour 10 000 km² le domaine minier est largement sous-exploré", Article publié dans la rubrique Dossiers le 07/11/2011.
- Journal Infosoir, " Protection de l'environnement et de la santé : L'Algérie se tourne vers les carburants propres" Alger, Rubrique Actualité, Edition du 24/5/2011.
- Fabrice Nodé- Langlois, " Les investissements pétroliers ont chuté en 2009 ", Journal le Figaro Paris, rubrique économie, publié le 23/11/2009.
- Sabrina Boubekour, " Projet allemand Desertec : En juin, le gouvernement se dit sceptique, en décembre Bouteflika signe des deux mains" DNA - Dernières nouvelles d'Algérie, N° du 08/12/2010.

4. Communications – colloques, séminaires et conférences :

- Youcef Yousfi, « L'Algérie, l'Energie, l'Avenir », Ministre des énergies et des Mines, Alger, 25 nov.2011
- Belattaf .M. & Arhab. B, Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003.
- Yacef. A., " Eléments pour une politique énergétique nationale ",1^{er} Symposium du comité algérien de l'énergie le secteur de l'énergie face aux défis du siècle, session N° 4, Alger (25-26 novembre 1996).

5. Sites Internet :

<http://www.imf.org>

<http://www.AIE, Energy Balance for World>

<http://www.Key World Energy Statistics>

<http://fr.wikipedia.org/wiki/Fichier:Prodpetrole.PNG>

<http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires>

<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do>

<http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do>

<http://www.gasinfocus.com>

http://www.norvege.no/News_and_events/policy/perspectives_gaz

http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord_d'association.htm

<http://www.robert-schuman.eu>

<http://www.eleneo.fr/media/files/Eleneo>

<http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs>
<http://www.nrjpos.fr/dossier/nrj/subventions/europe>
<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis>
<http://ec.europa.eu/energy/strategies>
<http://www.bank-of-algeria.dz>
<http://www.djazairnews.info/national>
<http://www.imf.org>
<http://www.sonatrach-dz.com>
<http://www.algerie360.com>
<http://www.wikipedia.org>
<http://www.elwatan.com>
<http://www.elkhabar.com>
<http://www.oxfordbusinessgroup.com>
<http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/nonopec.html>